د. يونان لبيب رزق



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

KITAB ALHILAL

العدد ٤٠٨ — ربيع أول ١٤٠٥ — ديسمبر ١٩٨٤

No. 408 — December 1984

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى « ١٢ عددا » فى جمهورية مصر العربية اربعة جنيهات مصرية و ٨٠٠ مليم بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان عشرة دولارات أو مايعادلها بالبريد الجوى • وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى •

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج • م • ع نقدا او بحوالة بريدية غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال • وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب •

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة
الفنانة * سميحة حسنين

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

الأحزاب السياسية في مصر
١٩٠٧ - ١٩٨٤

●

بقلم:

الدكتور يونان لبيب رزق

●

دار الهلال

مقدمة

صنعت العودة للأخذ بنظام التعدد الحزبى ابتداء من نوفمبر عام ١٩٧٦ تغيرات هامة فى الحياة السياسية المصرية مما جذب اهتمامات الباحثين على نطاق واسع .

ومع التسليم بأن الوقت مبكر للغاية للتأريخ للمرحلة الأخيرة من مراحل الحياة الحزبية فان للتأريخ مهمته فى هذه الحياة ، وتتمثل أهم جوانب هذه المهمة فى التأصيل لهذه المرحلة ، أو التجربة ، فى اطار التاريخ الحزبى فى مصر والذى بدأ بتجربة أولى امتدت بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ وانتقل إلى تجربة ثانية استمرت لثلث قرن (١٩١٩ ـ ١٩٥٣) حتى وصلنا الى التجربة التى يمارسها الشارع السياسى المصرى منذ ثمانى سنوات .

وسعيا وراء هذا التأصيل استعرضت الدراسة التى تضمنها هذا الكتاب متابعة للتجارب الحزبية الثلاث التى عرفها تاريخ مصر الحديث ، وتمت فى داخل كل تجربة دراسة الظروف التى صنعتها واستعراض سائر أحزابها مع رصد لحركتها وتحديد أهميتها .

وتوثيقا لهذا التأصيل تم اللجوء على نطاق واسع للوثائق والدوريات ..

أما فيما يتصل بالوثائق فقد عدنا الى المجموعة الكاملة لوثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم ٤٠٧ والتى غطت الفترة بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٤١ ، وتتضمن التقارير والمراسلات التى كان يبعث بها ممثلو بريطانيا فى البلاد ، والذين كانوا طوال تلك الفترة الحكام الحقيقيين لمصر ، وقد احتل تاريخ الأحزاب وتحركاتها مساحة غير قليلة من تلك المذكرات والمراسلات . ومن نفس المنبع تم أيضا الاطلاع على التقارير الاسبوعية التى دأب السفير البريطانى فى القاهرة على ارسالها الى لندن وغطت الفترة بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٥ ، وهى تحت رقم ٣٧١ .

فيما يتصل بالوثائق أيضا تمت الاستعانة بأوراق الأحزاب المصرية ، أو بالاحرى المتاح منها ، خاصة البر امج والمذكرات الشخصية لزعمائها ، مما أعان على رؤيتها من الداخل .

أما فيما يتعلق بالدوريات فالقائمة طويلة ، فى التجربة الأولى تم الاطلاع على لواء مصطفى كامل وجريدة لطفى السيد ومؤيد على يوسف بالاضافة الى المقطم والاحرار والدستور ومصر والوطن وأخبار يوسف الخازن . وتزداد القائمة طولا خلال التجربة الثانية ، فتضم أخبار أمين الرافعى واللواء المصرى واللواء الجديد ، كما تم اللجوء الى كوكب الشرق والجهاد والبلاغ المصرى والوفد المصرى بالاضافة الى مجلتى روزاليوسف وآخر ساعة ، كذا تمت العودة الى « الاخوان المسلمون والدعوة ومصر الفتاة والاشتراكية والفجر الجديد »

كذا ، وفى نفس التجربة تمت الاستعانة بالسياسة والدستور والأساس والكتلة الوفدية . تبقى التجربة الأخيرة وتم الاطلاع على صحفها الحزبية ، الأحرار والأهالى ومايو والشعب والوفد والأمة .

تمت أيضا الاستعانة بمجموعة من الكتابات العلمية خاصة الرسائل الجامعية التى تم انجازها فى أقسام التاريخ فى كليات الآداب بالجامعات المصرية ، وغيرها من الكتابات ذات الطابع العلمى .(١)

هذا وقد سبق لنا اصدار كتابين فى نفس الموضوع (٢) غير أن هذه الدراسة تتميز عن الكتابين السابقين فى أمرين ، أولهما : تقديم رؤية نقدية لم تقدم بهذا الوضوح فى الدراسات السابقة ، وثانيهما : اضافة أربعة فصول تعالج التجربة الحزبية الثالثة ، وهى لاتمثل ، فى تقديرنا ، مجرد اضافة لهذه الدراسة بل انها تمثل أول دراسة علمية لتلك التجربة ، خاصة وهى فى مرحلة الصنع .

يبقى الاعراب عن الأمل أن تكون هذه الدراسة ، كسابقتيها ، ذات فائدة للباحثين عن الثقافة عموما والمعرفة التاريخية على وجه الخصوص ، وعلى الله قصد السبيل ...

دكتور يونان لبيب رزق

---

(١) توجد قائمة بهذه الكتابات فى نهاية الكتاب .

(٢) صدر أولهما عام ١٩٧٠ عن مكتبة الانجلو المصرية تحت عنوان الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ـ وصدر ثانيهما عام ١٩٧٥ عن مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام تحت عنوان الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ .

التجربة الأولى

١٩٠٧-١٩١٤

- الميـــــلاد .
- الحزب الوطنى ـ الحقيقة والأسطورة .
- حزب الأمة ـ بناة الوطنية المصرية .
- رفض التبعية والطائفية .
- فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية .

الفصل الأول

الميـــــــلاد

فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ ، وبالصالة الكبرى لدار الجريدة اجتمع ١٦ رجلا من أعيان مصر ، ليعلن أحدهم ، وهو حسن باشا عبد الرازق ، قيام حزب الأمة ، وكان هذا الاعلان بمثابة تحرير شهادة الميلاد للحياة الحزبية فى مصر .

وقد يفسد هذا التحديد مقولة شائعة مفادها أن مصطفى كامل ومجموعة الوطنيين التى التفت حوله قد أسمت نفسها « بالحزب الوطنى » منذ أن قامت باصدار صحيفة اللواء فى يناير عام ١٩٠٠ ، أكثر من ذلك أن الصحافة الأوربية ، والفرنسية على وجه الخصوص ، تحدثت عن حزب وطنى فى مصر ،وعن مصطفى كامل باعتباره زعيما لهذا الحزب ، وكان ذلك فى أعقاب خطبة ألقاها الأخير فى باريس فى ٣١ أغسطس عام ١٨٩٥ شن فيها هجمة عنيفة على الاحتلال البريطانى للبلاد ، بل الأكثر من هذا وذاك أنه قبل عام ١٩٠٧ بأكثر من ربع قرن ، وفى يوم ٢٧ مايو عام ١٨٨٢ على وجه التحديد ، كتب الزعيم المصرى أحمد عرابى لبعض أنصاره خطابا بعد

استقالة وزارة البارودى ، جاء فيه : « .. فأخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسى فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقا لأننى وان كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطنى »!

بالرغم من كل ذلك فاننا نتمسك بتاريخ اعلان قيام حزب الأمة باعتباره يوم ميلاد الحياة الحزبية فى مصر ، ويصدر هذا التمسك من اعتبارات عديدة ، أولها : أن ماعرف بالحزب الوطنى القديم (عرابى) ، أو الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل) لم يكن فى الحقيقة سوى تيار سياسى يضم جموع الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبى فى الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطانى فى الحالة الثانية ، وثانيها : أنه لم يتوفر لهذين الحزبين ماتوفر لحزب الأمة منذ قيامه من حيث كونه هيئةسياسية لها هيكلها المحدد (جمعية عمومية ـ مجلس إدارة ـ رئيس ـ وكلاء ـ سكرتير) ، ومقرها المعروف (دار الجريدة) ، ونظام مقنن للعضوية بالاضافة الى البرنامج المعلن .ومجموع هذه الأمور التى تشكل قوام أى حزب سياسى لم تتوفر بالنسبة للحزب الأول ، أوبالنسبة لحزب مصطفى كامل حتى ذلك الوقت على الأقل !

واذا استبعدنا تجربة الحزب الوطنى القديم الذى رأسه عرابى بحكم اختلاف الظروف ،وبحكم الموقف الناتج عن الأعمال العسكرية التى تفاقمت وانتهت بالاحتلال البريطانى للبلاد ، فاننا لانستطيع استبعاد الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل من صنع الميلاد الحزبى ، فبالنظر الى حقائق الموقف يتضح أن الحركة الوطنية التى قادها هذا الزعيم هى فى

النهاية التى أنجبت الحياة الحزبية ،كما يتضح أن تأخر مصطفى كامل ورجاله عن تحويل التيار الذى قادوه الى هيئة سياسية محددة لم ينتج عن عجز أوعدم فهم بقدر مانتج عن اعتبارات اقتنعوا بوجاهتها، منها خشيتهم من تفتت الحركة الوطنية التى تزعموها ، ومنها ادراكهم أن تحويل هذه الحركة الى هيئة سياسية سوف يعرضها لتلقى الضربات من قوى السلطة ممثلة فى دار المعتمد البريطانى أو فى قصر عابدين ، وأثبتت الأيام صحة هذه المخاوف .

والتسليم بأن الحركة الوطنية التى عرفتها مصر خلال العقدالسابق على ميلاد الحياة الحزبية فيها هى التى أنجبت « الحياة الحزبية » يترتب عليه مقولة نطرحها هنا بخصوصية « هذه الحياة » وأختلافها عن النظام الحزبى الذى سبقها اليه العالم ، ونعنى هنا بالذات العالم الغربى حيث نشأت الحزبية واكتسبت قسماتها المعروفة .

الخصوصية المصرية :

وقع الكثيرون ممن كتبوا عن الاحزاب المصرية فى وهم بأن مصر فى صناعتها لحياتها الحزبية قد نقلت النموذج الأوربى ، وقد غذى هذا الوهم مجموعة من الحقائق ، منها أن الفكرة الحزبية قد ظهرت أساسا فى أوربا ، وقبل قرن من الزمان من ظهورها فى مصر ، ومنها أن المصريين قد عاينوا الحياة الحزبية فى أوربا منذ وقت مبكر ، وكتب عنها « رفاعة الطهطاوى » فى « تخليص الابريز » عند حديثه عن ثورة فرنسا عام ١٨٣٠ التى عايشها بنفسه ، ومنها أن أول من تحدث عن وجود

أحزاب فى مصر كانوا من الأوربيين ، فقد كان « نينيه » السويسرى و « بلنت » الانجليزى المصدرين الأساسيين للكتابة عن الحزب الوطنى القديم (العرابى) ، كما يعترف على فهمى كامل ـ شقيق مصطفى كامل ـ فى مقال له باللواء فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٧ أن الأوربيين كانوا أول من سموا جماعة مصطفى كامل « بالحزب الوطنى » .

رغم كل ذلك تؤكد المقارنة تمايز الحياة الحزبية فى مصر عن سابقتها الأوربية مما يضفى عليها خصوصيتها .

يبدأ هذا التمايز من النشأة ، فمن المعلوم أنه فى الدول الأوربية الكبرى انبثقت الأحزاب من البرلمان ، فمن داخل النظام البرلمانى ظهرت المجموعات البرلمانية التى تكونت من ممثلى القوى الاجتماعية تعبيرا عن مصالح كل قوة منها . ولم تلبث كل مجموعة أن توصلت الى ايديولوجية تتفق مع المصالح التى تسعى الى تحقيقها .

تبع ذلك خطوة تالية بتشكيل « اللجان الانتخابية » التى تكونت بقصد تعريف الناخبين بمرشحى كل مجموعة وايديولوجيتها ، ولم تلبث تلك اللجان أن تحولت الى هيئات دائمة لايقتصر وجودها على فترة الانتخابات ، وهى الهيئات التى شكلت قوام الأحزاب السياسية التى برزت بشكلها المعروف خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر .

ومن النشأة الى المفهوم حيث تعددت مستويات تعريف الحزب فى أوربا ، بدءا بالمستوى التنظيمى بحيث يرى ماكس ويبر ان « اصطلاح » (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات أجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر ، ومرورا

بالمستوى الايديولوجى الذى قدمه بيرك وعرف فيه الاحزاب على انها مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الاهداف والمبادىء التى يعتنقونها ووصولا الى التعريف الوظيفي بأن الحزب تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء فى ذلك العمل على تولى السلطة أو الاحتفاظ بها .

واختلفت الحياة الحزبية فى مصر من حيث النشأة التى انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها ، فهى قد نشأت لمواجهة التدخل الأوربى الذى تحول الى الاحتلال العسكرى البريطانى للبلاد منذ عام ١٨٨٢ وقد بدأت أولا على صورة تيار يضم جماعة الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطانى فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم إسم الحزب الوطنى . وبهذا المفهوم كان ظهور تسمية الحزب دون شكله أو مضمونه مبكرا للغاية .

وتبدو غلبة تأثير هذا العامل على ماعداه من عوامل من أن الحزب الوطنى السرى الذى نشأ فى منتصف تسعينات القرن الماضى قد تكون من مجموعة لارابط بينها سوى العداء للانجليز ، بدءا بالخديو عباس الثانى المؤمن بالسلطة الشخصية الى مجموعة المثقفين المطالبين بسيادة الامة أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد لطفى السيد ، ثم أنه جمع بين المؤمنين بالجامعة الاسلامية مثل كامل وفريد وبين المؤمنين بالوطنية المصرية وقتذاك ويمثلهم لطفى السيد ، وأخيرا فهو قد جمع بين المتطرفين ممن تلقوا جرعات التطرف الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم وبين المعتدلين من أصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده .

وقد استمرت غلبة هذا التأثير حتى ميلاد الحياة الحزبية عام ١٩٠٧ ، وهو ماعبرت عنه صحيفة المقطم فى ٢٣ سبتمبر من ذلك العام بقولها « تعددت الأحزاب المصرية فى هذا العام والقصد واحد فكلها ترمى الى غرض واحد وهو الاستقلال » .

اختلف ظهور الحزبية فى مصر عن نشأتها فى أوربا فى جانب آخر ، اذ يلاحظ أن الأحزاب التى نشأت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساسا حول الصحف الكبيرة التى كانت تصدر فى تلك الحقبة وكان أهمها المؤيد التى صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعتها اللواء التى صدرت عام ١٩٠٠ .

فمن المؤيد ظهر حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية المؤيد للخديو ، ومن اللواء ظهر الحزب الوطنى أكبر أحزاب تلك المرحلة وأكثرها شعبية ، ومن الجريدة تكون حزب الأمة الذى مثل كبار الملاك أو من أسموا أنفسهم « أصحاب المصالح الحقيقية » .

العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب فى العالم الغربى حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقا عن صحيفته .

علل الشيخ على يوسف ظهور الأحزاب عن الصحف بما جاء فى خطبته باعلان قيام حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية اذ قال :

« لقد كانوا يقولون كلما انتقدت الصحف الوطنية عملا أو

أبدت رأيا أو أبانت عن حاجة للأمة أنها صحف أفراد لاصحف جماعات ، واراء أشخاص لاآراء أحزاب ... » .

وفى تقديرنا أن هذا الاختلاف يعزى الى أسباب عديدة ، منها عدم تبلور الشعور الطبقى الى الحد الذى تتكون معه ايديولوچيات تعبر عن مصالح طبقية كما حدث فى أوربا ، ومنها أيضا ضعف الرأى العام سواء بسبب تفشى الأمية أو لنقص الوعى السياسى مما كان يتطلب أولا صدور صحيفة تقوم بمهمة تربية الرأى العام لجانب من المصريين تستطيع بعد ذلك استقطابهم .

وإذا كان بعض الأوربيين الموجودين فى مصر أطلقوا على الأحزاب التى نشأت بها خلال عام ١٩٠٨ تسمية « الأحزاب الصحفية » من قبيل السخرية ، فهم قد تجاهلوا فى ذلك اختلاف الظروف الموضوعية لنشأة الأحزاب فى بلادهم عنها فى مصر .

جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب فى مصر ونشأتها فى أوربا ، وهو أنه بينما ظهرت فى مصر بمعزل عن البرلمان فانها قد نشأت فى أوربا فى أحضان برلمانها .

ولانظن أننا فى حاجة الى جهد كبير للتأكيد على اختلاف النظام شبه النيابى الذى كان قائما فى مصر فى ظل الاحتلال وبين البرلمانات الأوربية العريقة .

فهذا النظام الذى تمثل فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى عام ١٩١٣ حين نشأت الجمعية

التشريعية كان يتكون اساسا فى مجموعه من الأعيان الموالين للسلطة بالاضافة إلى صلاحياته التى غلب عليها الطابع الاستشارى مما لايمكن القول أنه كان يشكل نظاما نيابيا حقيقيا ، بل إن العلاقة بينه وبين الاحزاب المصرية بُعد نشأتها ظلت محدودة للغاية ، صحيح أن أحد هذه الأحزاب ، هو حزب الامة قد إدعى أن له الاغلبية فى مجلس شورى القوانين غير أن هؤلاء الأعضاء لم يدخلوا ذلك المجلس أو يتحركوا فيه فى أى وقت بصفتهم الحزبية .

الأعيـان والأفنـدية:-

ارتبط ظهور الحزبية فى مصر فى العقد الاول من القرن العشرين بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية ينبغى تسجيلها هنا .

أما عن « المتغيرات الاجتماعية » فقد كان أظهرها ماجرى بالنسبة لطبقة كبار ومتوسطى الملاك أو من اطلق عليهم بلغة العصر تسميات الاعيان أو الذوات ، كذا ماجرى بالنسبة لمجموعات المثقفين أو من عرفوا بلغة العصر بجماعة « الافندية »

بالنسبة « للذوات » فيلاحظ أولا الزيادة التى أصابتهم خلال فترة الاحتلال سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن بيع أملاك الحكومة والخديو التى كانت مرهونة لصالح الدائنين الأجانب ، أو عن اضطرار صغار الملاك من الفلاحين الى بيع اراضيهم لمواجهة الأزمات الدورية التى كانت تعيشها بسبب

الاعتماد على محصول القطن والاضطرار إلى الاستدانة من المرابين لتمويل زراعته .

وكان متوسطـو الملاك وكبارهم واقفين بالمرصاد لأعمال البيع تلك يستثمرونها لزيادة أملاكهم ويلاحظ ثانياأن تلك الطبقة كانت قد تمصرت إلى حد كبير خلال نفس الحقبة .. مما نتج بالاساس عن توقف تيار الهجرة التركية الى مصر بعد أن تقلص إلى حد بالغ الاشتراك التركى فى الادارة المصرية .

ومثـل هذه المتغيرات انعكست على رغبة الأعيان فى المشاركة بدور أكبر فى الحـكم ، ومن هناك جاء تأسيسهم للاحزاب وانضمامهم اليها وتمويلهم اياهـــا .

أما الطبقة الثانية ممثلة فى « الافندية » فيلاحظ ما دخل عليها من تغيير فى الحجم ، وهـو تغيير ناتج عن تضاعف عدد المتعلمين حيث زاد عدد تلاميذ المدارس الحكومية من ٩٫٣٢١ عام ١٨٩٠ الى ١٨٫٢١٧ عام ١٩٠٥ ، كمـا زادت فى نفس تلك الفترة المدارس الحديثة التى يديرها الاهالى والارساليات التبشيرية .

وهذه الزيادة فى الحجم لم تنعكس بنفس القدر على نسبة إشتراك الأفندية المصريين فى وظائف الحكومة فبينما زاد عدد الموظفين المصريين فى الفترة من عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٧ بنسة ٢٩٫٧ ٪ زاد عدد الموظفين الاوربيين بنسبة ٤٦٫٥ ٪ .

ويلاحـظ على نـفس الطبقة أيضا ما دخل عليها من تغييرات نوعية ، فـأغلب الطلاب الذين أرسلوافى بعوث الى أوربا بين

عامي ١٨٨٣ ، ١٩١٩ كانوا من طلاب الدراسات الانسانية (٢١٥ من ٢٨٩) على عكس الحال فى الفترة السابقة (٩ من ٢٧٩) ولاشك أن طلاب هذا النوع من الدراسات أكثر إستعدادا وقدرة على العمل الحزبى من غيرهم من الطلاب .

ويرتبط بنمو طبقة الأفندية وتغير نوعيتها كمؤثر اجتماعى فى قيام الحزبية فى مصر أن الغالبية من أبناء هذه الطبقة كانوا ممن تأثروا أشد التأثر بالفكر الاوربى .

ساعد على مزيد من هذا التأثر إنتشار الصحافة حيث زادت أعداد المجلات والجرائد من ١٦٩ عام ١٨٩٨ الى ٢٨٢ عام ١٩١٣ واتساع نطاق حركة الترجمة الفرنسية والانجليزية والتى نبهت المصريين الى نوع جديد من الفكر السياسى ، يضاف الى كل ذلك اشتداد حركة السياحة الى أوربا خاصة من جانب طبقة الأعيان ، وكان بمثابة معبرا آخر للفكر الأوربى الى مصر عاون على انعاش الفكر السياسى المصرى بكل مردوداته على نشوء الحزبية فى البلاد .

أحداث مؤثرة :

تبقى الظروف السياسية وقد شهد العقد الاول من القرن العشرين حدثين كبيرين أديا إلى التعجيل بظهور الاحزاب المصرية .

الحدث الأول :تمثل فى الاتفاق الانجليزى ـ الفرنسى فى إبريل عام ١٩٠٤ والمعروف بالوفاق الودى ، فقد ترتب على إعلان هذا الاتفاق شعور عام بين المشتغلين بالحركة الوطنية

المصرية بعدم جدوى الاستمرار فى سياستهم القديمة القائمة على قناعة مؤداها أن (تدويل المسألة المصرية) هو الطريق إلى اجبار البريطانيين على انهاء احتلالهم العسكرى للبلاد بعد أن تهاوت الامال على تدخل الدول الكبرى · وهذا التهاوى لم يحدث فقط نتيجة لتعهد فرنسا بعدم السعى إلى تغيير الأوضاع فى مصر ، بل لما استتبع ذلك من تعهد بقية الدول الاوربية المعنية بالمسألة المصرية بذلك ·

ولانضيف جديدا لما هو معلوم من أنه قد نتج عن تصريح ابريل عام ١٩٠٤ أن زاد اهتمام الزعامة الوطنية التى كان يمثلها وقتذاك مصطفى كامل بالاساس بما يجرى داخل الوطن فى محاولة تجميع المصريين حول ما أسمى منذ ذلك الوقت بالحزب الوطنى بمعنى جماعة الوطنيين فزادت حملة الدعاية بين صفوف الوطنيين وقد قدمت (حادثة دنشواى) فرصة مثالية لتكثيف هذه الحملة ، مما كان بعد ذلك من عوامل التمهيد لتحول التيار الوطنى الى حزب وطنى فعلا لا اسما ·

الحدث الثانى :جرى خلال النصف الاول من عام ١٩٠٦ فيما هو معروف بأزمة العقبة أو حادثة طابه ،وهى الأزمة التى تفجرت على حدود مصر الشرقية بين كل من الدولة العثمانية وبين بريطانيا والتى كادت تصل إلى الصدام العسكرى . وقد وقعت زعامة الحركة الوطنية فى مأزق نتيجة لهذه الحادثة . فمن ناحية كان من المستحيل عليها تأييد بريطانيا برغم أنها كانت فى موقف المعارضة لتعدى القوات العثمانية على التراب الوطنى المصرى ، ومن ناحية أخرى كان من الصعب عليها

تأييد الدولة العثمانية التى أرسلت بقواتها إلى مناطق مصرية .. ومع ذلك فقد وقع خيار مصطفى كامل على الحل الثانى بحكم تأييده للجامعة الاسلامية التى كانت تمثلها دولة الخلافة ، وقد نتج عن هذا الموقف إنشقاق فى التيار الوطنى حيث ظهرت مجموعة جديدة مثلها بالاساس فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد والتى غلبت الانتماء المصرى على الهوية العثمانية . بحكم ما سببته هذه الهوية من دفع للمنتمين إليها بالتضحية بالمصالح المصرية .

الميـــــلاد :

يمكن القول أنه فى أوائل عام ١٩٠٧ كانت هناك ثلاثة تيارات فى العمل الوطنى المصرى .. أولها مثله مصطفى كامل وصحيفة اللواء والذى تسمى بالحزب الوطنى وقد شكل غالبية العاملين فى حقل الحركة . وقد بنى هذا التيار الغالب سياساته ومواقفه على العداء للمحتلين الانجليز والسعى بكل الوسائل للتخلص منهم وقد تضمنت تلك الوسائل الاتفاق مع الخديوى ممثل السلطة الاوتوقراطية والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية فى البلاد .

التيار الثانى تكون من مجموعة صغيرة ممن وقفوا موقف النقيض من التيار الأول وأسموا انفسهم (بالحزب الوطنى الحر) واتخذوا من جريدة المقطم الموالية للانجليز منبرا لهم ، ويتضح موقفهم من تلك الرسالة التى وجهوها إلى الخديو وجاء فيها «...سلامة الوطن والامة فى مسالة المحتلين المصلحين وأن المصلحة العمومية تقضى علينا أن نعتمد على الدولة المحتلة

العادلة فى جميع شئوننا الادبية والمادية » .

أما التيار الثالث فهو الذى رفض سياسة التيار الاول ونعتها بالتطرف كما رفض سياسة التيار الثانى ورآها استسلاما واختط منهجا وسطا بين الاثنين سماه بالمنهج المعتدل .

وقد مثل هذا التيار صحيفة « الجريدة » التى بدأت فى الصدور فى مارس ١٩٠٧ وان كان قد بدأ الاعداد لها منذ صيف العام السابق فى اعقاب انتهاء أزمة طابة التى كان موقف الحزب الوطنى الممالىء للدولة العثمانية خلالها من أسباب استياء أولئك الذين شكلوا هذا التيار .

على ضوء كل ذلك أصبح الجو مهيئا لظهور الأحزاب فى مصر ، فقد كان المطلوب أن تتحول تلك التيارات إلى تنظيمات سياسية ذات هياكل محددة وبرامج معلنة .

كان التيار الثانى أول من سعى إلى إنشاء حزب منظم فأعلن محمد بك وحيد ومحمد بك نشأت فى منتصف يونية عام ١٩٠٧ قيام «الحزب الوطنى الحر » ، وأعلنا برنامجه المكون من ست نقاط ، ونصب أولهما نفسه رئيسا للحزب كما نصب الثانى وكيلا له .

ويلاحظ أن هذا الحزب بحكم مسالمته للاحتلال ظل يمثل مجموعة قليلة جدا ومنبوذة فى نفس الوقت ، غير أن هذه المجموعة كانت على أى الأحوال صاحبة أول مبادرة بإنشاء حزب واعلان برنامج رغم ضآلته . وان كنا لانستطيع بسبب هذه الضآلة اعتباره حزبا حقيقيا أو اعتبار قيامه ميلادا للحياة الحزبية .

يتبع ذلك التيار الثالث الذى حول نفسه إلى حزب منظم هو

حزب الأمة الذى أعلن قيامه فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ فى إجتماع للجمعية العمومية لشركة الجريدة حين أعلن نائب رئيس الشركة حسن باشا عبد الرازق أنه وزملاءه من يوم إجتماعهم الأول يمثلون « حزبا متشابه الأعضاء فى المقاصد متحد الأجزاء فى المراكز الاجتماعية . متحد فى الدم والجنسية لاينقصه الاالتسمية اللفظية التى تدل عليه « وأعلن بالتالى قيام حزب الأمة واستتبع ذلك تكوين جمعيته العمومية واصدار برنامجه الذى تكون من ستة مبادىء .

ويمكن القول أن حزب الأمة كان أول حزب له أعضاء بلغ مجموعهم بعد أقل من ثلاثة شهور ٦٤٥ عضوا ، بالاضافة إلى هيكل ومقر ونظام عضوية مما يمكن اعتباره العلامة على الميلاد الحزبى فى البلاد .

وإذا كانت زعامة الحزب الوطنى لم تهتم كثيرا بقيام الحزب الوطنى الحر بحكم ضآلته فان ظهور حزب الأمة ، ثم الحملة التى شنتها صحيفته على أصحاب مصطفى كامل وتوصيفها أياهم بأنهم « أصحاب المذاهب الكتابية » سخرية من ترددهم فى اقامة حزبهم .. كل ذلك أدى أخيرا الى أن يقوم مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ ، فى خطبة له بمسرح زيزينيا بالاسكندرية باعلان مبادىء الحزب الجديد الذى انعقدت أول جمعية له فى ٢٧ ديسمبر من نفس السنة ، تبعها قيام الحزب حيث انبثقت اللجنة الادارية من الجمعية العمومية التى انبثقت منها اللجنة التنفيذية المسئولة عن ادارة شئون الحزب .

وفى ٩ ديسمبر بادر الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ورجل الخديو الى تأسيس الحزب الرابع وأسماه « الاصلاح على المبادىء الدستورية » ..

وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز العام من اعلان قيام حزب الأمة برزت أحزاب عديدة أخرى ، الحزب الدستورى وحزب النبلاء والحزب المصرى تعبيرا عن مصالح وأفكار يمينية ، والحزب الجمهورى والحزب الاشتراكى المبارك ممثلين لارهاصات يسارية ، مما حق معه لصحيفة المقطم أن تطلق على عام ١٩٠٧ « عام الأحزاب » ومما حق معه لنا أن نعينه عاما للميـلاد !

الفصل الثانى

الحزب الوطنى
الحقيقة والأسطورة !

أمر مألوف أن تحوط الأسطورة بزعيم سياسى فى مصر ، خاصة اذا ما كان حاكما ، أما أن تكتنف الأسطورة جماعة سياسية بأكملها فهو أمر غير معتاد يتطلب تفسيرا علميا من جانب ،كما يتطلب بنفس الدرجة اطراحا للأسطورة وطرحا للحقيقة التاريخية .

والجماعة السياسية التى نعنيها هى « الحزب الوطنى » فى مرحلته الأولى ، مرحلة زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد ، والتى استمرت لنحو ربع قرن (١٨٩٥ ـ ١٩١٩) .

ويبدو حجم الأسطورة من مؤشرات عديدة . فحتى يومنا هذا وبعد نحو قرن من الزمان ، لا تستخدم قولات أطلقها زعيم سياسى بقدر ماتستخدم كلمات مصطفى كامل ، رغم تغير الظروف والمناسبات ثم أن الزعيم المصرى الوحيد الذى حظيت حياته بالتسجيل فى فيلم سينمائى كان كامل نفسه ، وأخيرا ونحن فى منتصف العقد التاسع من هذا القرن يستمر استخدام اسم الحزب الوطنى وزعامات العقد الأول كرموز سياسية من جانب عديد من الشخصيات رغم تباين مواقعها الحزبية .

صناعة الأسطورة :

يقودنا القبول بفكرة الأسطورة الى محاولة متابعة الخيوط التى نسجتها ، وهى فى رأينا عديدة ..

نبدأ بأولها والتى نسجها بمهارة وطول أناة المؤرخ المصرى المعروف « الأستاذ عبد الرحمن الرافعى » ،ولايختلف اثنان فى أن المجموعة التى وضعها الرافعى عن تارخ الحركة القومية فى مصر كانت ، ولاتزال ، أهم المصادر التى يرجع اليها ويتأثر بها المعنيون بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ، كما لايجادل كثيرون فى أن انتماء الأستاذ الرافعى للحزب الوطنى قد أملى عليه موقفا خاصا فى وضع هذه المجموعة ، وهوالموقف الذى يتبدى من أن الجزئين الوحيدين من المجموعة اللذين عالج فيهما تاريخ مصر من منطلق الزعامة السياسية كانا الجزئين اللذين تناولا الفترة بين عامى ١٨٩٢ و ١٩١٩ تحت عنوان «مصطفى كامل ـ باعث الحركة الوطنية » «ومحمد فريد ـ رمز التضحية والاخلاص » .

وانحياز الأستاذ الرافعى بهذا لا يتضح فقط من الخروج على النهج الذى اتخذه لمجموعته ، بل يتضح أيضا من أنه اتخذ موقفا مسبقا انعكس على عنوانى هذين الجزئين ، وكان بذلك أول من صنع للحزب الوطنى جانبا من موقفه الأسطورى .

نسجت ظروف زعامة الحزب فى تلك الفترة الخيط الثانى ، مصطفى كامل الشاب ابن الطبقة المتوسطة الصغيرة ، أو من كانت تسمى بطبقة « الأفندية » الذى انطلق كالشهاب ، وأثار

ضجة مابعدها ضجة ، ثم مات وهو فى شرخ الشباب ولم يكن قد تجاوز الأربعة والثلاثين عاما (١٩٠٨) ، ليعقبه « محمد فريد » سليل طبقة الأعيان الذى هجر منصة القضاء ليدخل السجن ويخرج الى المنفى ليموت فى برلين وحيدا بعيدا عن الوطن (١٩١٩) . وليس أفضل من ظروف مثل تلك تستفز المشاعر وتلهب الخيالات وتخلق جو الأسطورة !

وتأتى بلاغة مؤسس الحزب ، مصطفى كامل ، لتنسج الخيط الثالث ، وقد تحولت خطب الزعيم المصرى الى لون من الأناشيد الوطنية كان أشهرها « بلادى ، بلادى ! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجنانى ! فأنت أنت الحياة ، ولاحياة الا بك يامصر ! .

ويبدو تأثير مثل هذه العبارات فى ضوء المناخ العام ، فهى قد أطلقت بين جماهير غلبت الدوافع الوجدانية على الاعتبارات الموضوعية ، وفى ظروف مواجهة قوة استعمارية طاغية ، وفى عصر يمكن أن نطلق عليه عصر الرومانسية المصرية .. عصر عبرات المنفلوطى وتأوهات غادة الكاميليا (!) ، وكان من الطبيعى أن يستتبع كل ذلك أكتساب قائلها مكانة خاصة وصلت الى درجة من التقديس !

وامتد الخيط الرابع عبر علاقة الحزب الوطنى بالسلطة السياسية ، الاحتلال أو الخديو أوالوزارة ، فبينما ارتبطت سائر أحزاب المرحلة بعلاقة من درجة ما بطرف من أطراف تلك السلطة ، فان الصورة الشائعة عن زعامة كامل وفريد أنها دخلت فى صدامات مباشرة معها ، وأصبحت مواقع هذا

الصدام قصصا تروى ، بدءا بموقعة مصطفى كامل مع كرومر فى دنشواى ، ومرورا بموقعة كتاب « وطنيتى » بين محمد فريد والخديو والتى كلفت الأول حريته لستة شهور ، ووصولا الى قصة « أحمد حلمى » أول صحفى مصرى يسجن بتهمة العيب فى الذات الخديوية ، وكان من رجال الحزب !

ونصل الى الخيط الأخير ممثلا فيما عرف عن الحزب من « مواقف مبدئية » لايحيد عنها ، لعل أشهر هذه المواقف تمسك زعامته طول الوقت بمبدأ « ألا مفاوضة الا بعد الجلاء » ، وهو مبدأ استمر بعد ذلك حتى أصبحت المفاوضات الصيغة المعتمدة فى التعامل بين الجانبين المصرى والبريطانى بامتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٤ ، الى حد بدا الحزب الوطنى معه « دون كيشوت » السياسة المصرية ، ومع ذلك فان هذا الموقف وان حسبه خصوم الحزب عليه فهو قد أظهره فى موقع الصلابة الوطنية مما كان حريا به أن يصبح جانبا هاما من جوانب الأسطورة .

والقول بالأسطورة فى دراسة تاريخية عن الحزب الوطنى ليس مقصودا بها يقينا الغض من أهمية الدور الذى قام به ، وإنما المستهدف من ورائها عدم وقوع الدراسة تحت تأثير مسلمات شائعة صنعتها ، والبحث عن الحقائق بروح متجردة !

الحقيقة (١) حزب الأغلبية :

مثّل الحزب الوطنى ظاهرة حزبية عرفتها دول العالم الثالث ابان فترة كفاح شعوبها ضد الوجود الامبريالى وهى ظاهرة وجود « حزب أغلبية » . وتختلف هذه الظاهرة عن مثيلتها فى

الدول الغربية التى مارست الحياة الحزبية قبل وقت طويل ، فبينما تعقد الأغلبية لتلك الأحزاب من خلال صناديق الانتخاب ، وهى بالتالى موقوتة بمرحلة المجلس النيابى الذى فازت بأغلب مقاعده ، فانها فى بلاد العالم الثالث أغلبية دائمة طالما كان الحزب فى طليعة القوى المناهضة للنفوذ الاستعمارى .

وقد استتبع هذه الظاهرة معلمان عرفتهما الحياة الحزبية فى مصر ، : أنه كان هناك حزب أغلبية دائم وأحزاب أقلية دائمة ، وثانيهما : أن حزب الأغلبية لم يكن حزب صفوة أوحزب طبقة ، بل كان حزب جبهة يجمع مختلف فصائل العمل الوطنى التى وحدها هدف وطنى أسمى !

ويستطيع الباحث بسهولة رصد مظاهر الأغلبية فى حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ، وهو رصد يبدأ من عملية الدعوة الى تأسيس الحزب ويمتد الى طبيعة بنائه ويصل الى صحافته .

بالنسبة للدعوة لتأسيس الحزب فيلاحظ أنها تأخرت كثيرا ، ولم ينبعث شذا التأخر عن عجز وأنما صدر عن احساس بأن التيار الذى يتزعمه « مصطفى كامل » يشكل القوة الأساسية للحركة الوطنية وأن مجاراة الجماعات الأخرى فى تأسيس حزب خاص قد يؤدى الى تفتت التيار وتحوله الى قوى متناحرة ، ولنا هنا وقفة نشير فيها الى الخلط الذى يحدث كثيرا لدى المهتمين بالشئون السياسية بين الحزبية والتحزب ، وهو خلط كثيرا ما يؤدى الى اختلاف الرؤى وتشوش المفاهيم .

على أى الأحوال عندما قرر مصطفى كامل تأسيس الحزب

جرى هذا التأسيس بشكل يؤكد أغلبيته ، فقد شهدت الأسابيع الأولى من شهر أكتوبر عام ١٩٠٧ ، وبمقاييس تلك الأيام حملة سياسية كبيرة خطط لها ونفذها الزعيم الوطنى تخطيطا وتنفيذا دقيقا .

وقد تعددت ميادين هذه الحملة ..

فى الداخل امتلأت صفحات اللواء وطبعتاه الافرنجيتان (لتنداراجبسيان ، ذى اجبشيان استندرد) بالحديث عن الحزب الجديد والدعوة للانضمام اليه .. وقد طبعت ادارة اللواء فى نفس الوقت ألوفا من طلبات العضوية تدفع بها لمن يشاء تسجيل أسمه .

فى الوقت ذاته كتب مصطفى كامل لاصدقائه فى الخارج ، وبالذات « مدام جوليت آدم » يدعوها الى تدعيم حملته . ووصلت الحملة الى ذروتها لدى وصول مصطفى كامل الى الأسكندرية والقائه لخطبته الشهيرة فى « مسرح زيزينيا » فى ٢٢أكتوبر والتى أعلن فيها تكوين الحزب ومبادئه .

وقد قدرت صحف الأحزاب المنافسة عدد الحضور لسماع الخطبة بخمسة آلاف ، الا أن مصادر الحزب الوطنى كذا المصادر المحايدة قدرت هؤلاء بما لايقل عن سبعة آلاف ، وهو فى هذا الوقت عدد كبير جدا من الناس يقصدون اجتماعا سياسيا ، خاصة اذا كان هذا الاجتماع معاديا للسلطة .

بعد ذلك انعكس كون الحزب الوطنى حزب أغلبية على بنائه الذى بدأ فى أعقاب « خطبة زيزينيا » بتشكيل « لجنة مؤقتة » برئاسة مصطفى كامل مهمتها التحضير لاجتماع « جمعية

عمومية » للحزب تقرر انعقادها فى ٢٧ ديسمبر ووضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية .

وقد أقبلت أعداد كبيرة من المصريين ، بمقاييس هذا العصر ، على الالتحاق ، أو بالأحرى على الانتظام فى سلك الحزب الجديد من حيث التنظيم ، والقديم من حيث الوجود الفعلى .

بلغ مجموع الحضور من الأعضاء فى اجتماع الجمعية العمومية ١٠١٩ ، وبلغ عدد المعتذرين ٨٤٦ عضوا . معنى ذلك أن الذين سارعوا بالانضمام للحزب نحو ألفين من الأعضاء العاملين فى فترة شهرين فحسب ، هذا بالاضافة الى غيرهم من الأعضاء غير العاملين ممن تمنعهم طبيعة أعمالهم أو وظائفهم من المشاركة فى أعمال الحزب على نحو فعال .

تبع ذلك طرح « لائحة الحزب »: التى تضمنت هيكله التنظيمى والتى أكدت بدورها على طابعه الشعبى من خلال مانصت عليه من أن يكون تركيب الحزب على النحو الهرمى المعروف فى الأحزاب الديمقراطية ، والذى يبدأ من القاعدة ليتدرج للقمة .

القاعدة تمثلت فى الجمعية العمومية التى تتكون من مجموع أعضائه العاملين ، وتقرر أن تجتمع مرة فى شهر ديسمبر من كل عام تحت اسم « المؤتمر الوطنى » لانتخاب اللجنة الادارية والموافقة على ميزانية الحزب وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات .

ينبثق من الجمعية العمومية اللجنة الادارية التى تتشكل

من ثلاثين عضوا بخلاف الرئيس وتنعقد مرة كل شهر للنظر فى أمور الحزب وتراجع ميزانيته وتقبل أوترفض طلبات العضوية الجديدة .

ويصل التشكيل الهرمى الى قمته « باللجنةالتنفيذية » للحزب التى تتكون من ثمانية أعضاء تنتخبهم اللجنة الادارية بخلاف الرئيس ، يكون منهم نائبان للرئيس وسكرتير وأمين صندوق ، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل أسبوع لتصريف أمور الحزب .

وقد اكتسب هذا البناء مزيدا من أسباب تمثيل الأغلبية بعد وفاة مصطفى كامل ، فقد قررت اللجنة الادارية للحزب فى أبريل عام ١٩٠٨ أن تنتدب لجانا فرعية تمثلها فى المدن الكبرى للرجوع اليها فى أعمال الحزب . وللحق فان هذه « اللجان الفرعية » كانت ميدانا واسعا لنشاط أولئك الوطنيين الذين لم تمكنهم ظروفهم المادية من الاشتراك اشتراكا ايجابيا فى القيادات الحزبية العليا مما يمكن القول معه أن الحزب الوطنى قد تجنب بانشاء هذه اللجان استئثار الطبقة القادرة بالعمل الفعال بين صفوفه .

ونصل الى « صحافة الحزب الوطنى » التى عبرت بدورها عن موقعه كحزب أغلبية، وعن بنائه كحزب جبهوى . أما الموقع فيبدو من تلك الظاهرة التى تفرد بها الحزب وهى تعدد الصحف الناطقة بلسانه أو الصادرة « على مبادئه » ، أو التى يمولها أعضاؤه . ويكفى فى هذا الصدد أن نسجل أن الحزب كانت تصدر له فى وقت من الأوقات ثمان صحف يومية

وأسبوعية بدءا باللواء والعلم اللتـــين صدرتا ناطقتين باسمه ، ومرورا بضياء الشرق والدستور ومصر الفتاة والقطر المصـرى والبلاغ المصـرى التى كـانت تصـدر فى القاهرة ،ووادى النيل التى كانت تصدر بالاسكندرية .

يبدو الموقع أيضا من أن الصحيفة الناطقة بلسان الحزب كانت أكثر الصحف إنتشارا ، وتشير الوثائق فى هذا الصدد الى أن متوسط توزيع اللواء خلال النصف الثانى من أكتوبر عام ١٩٠٨ كان ١٤ ألف نسخة وكان متوسط الصحيفة التالية لها، وهى المؤيد سبعة آلاف نسخة فقط .

أما تأثير البناء فيبدو فى أن صحف الحزب قد عبرت عن اجنحته المختلفة .فالمتطرفة مثلها القطر المصرى والبلاغ المصرى . والمعتدلة مثلتها وادى النيل ، وصاحبة الاتجاه الدينى مثلها الدستور وهكـــــــذا ..

الحقيقة (٢) بين تكريس الزعامة وظاهرة الاستخلاف :

تضمنت لائحة الحزب الوطنى مادتين عالجتا قضية « الزعامة » ، نصت أولاهما على التمسك بانتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة ، وتضمنت الثانية طريقة اختيار الرئيس الجديد فى حالة وفاة رئيس الحزب .

وبالرغم من التسليم بأن اللائحة قد التزمت على وجه العموم بنهج ديموقراطى ، فمن الصعب القول أنه من قبيل الديمقراطية اختيار شخصا ما رئيسا للحزب مدى الحياة .

ويبدو أن « أحزاب الأغلبية » المصرية ، الحزب الوطنى قبل الحرب وحزب الوفد بعد ذلك قد اقتنعت دائما بضرورة استمرارية الزعامة ، ولعل هذه القناعة قد نبعت من مصدرين :

أولهما : صعوبة قبول المبادىء السياسية المجردة بعكس الحال لو تجسدت هذه المبادىء فى شخصية بعينها .. بمعنى آخر فقد كان من الصعب على العقلية السياسية للجماهير الفصل بين الزعيم وبين مبادئه ، ومن هنا جاء التمسك باستمرارية زعماء الأحزاب الجماهيرية على اعتبار أن هذه الاستمرارية انما هى استمرارية لمبادئهم .

ثانيهما :ان زعامات أحزاب الأغلبية وهى تحارب فى ميادين شتى ، ضد الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية . قد رغبت فى تأمين نفسها من محاولات ضربها ، أو ما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الحزب من الداخل ، وهى محاولات عرفها الحزب الوطنى على امتداد تاريخه .

وما انطبق على مصطفى كامل انطبق بنفس الدرجة على محمد فريد فقد استمر الرجلان يحتلان موقع الرئاسة إلى الرمق الأخير!

الظاهرة الثانية التى ميزت زعامة الحزب الوطنى ، كما ميزت أحزاب الأغلبية المصريةمن بعده، هى ظاهرة الاستخلاف .. ذلك أنه بعد وفاة مؤسس الحزب فى فبراير عام ١٩٠٨ اختارت لجنته الادارية لرئاسته محمد فريد ، وبالرغم من أن هذا الاختيار تم بالانتخاب الا أنه قد تأثر بعاملين ،

أولهما : أن محمد فريد كان وكيل الحزب ، وثانيهما : ما قيل أن مصطفى كامل كان قد أوصى قبل وفاته بأن يحل فريد محلـــه .

وقد ظل إنتخاب رؤساء أحزاب الأغلبية المصرية محكوما بهذه الاعتبارات الاستخلافية ، ويتأكـــد ذلك من أنه عندما واجه هؤلاء الخلفاء منافسات على رئاسة أحزابهم فقد واجهوها من أقارب الزعماء الراحلين ، على فهمى كامل فى حالة الحزب الوطنى وبركات باشا فى حالة الوفد ولاشك أنه قـــد حكم هؤلاء القناعة بأنهم الأولى بخلافة أقاربهم !

الحقيقة (٣) : اعتدال أم تطرف !؟

الوثائق السرية البريطـــانية نهجت طول الوقت على توصيف أبناء الحزب الوطنى « بالمتطرفـــين » وهو ما سارت عليه الصحف الموالية للاحتلال ، خاصة المقطم ، التى دأبت تسمية أتباع مصطفـــى كامل « بالمهيجين »!

بالمقابل حرصت دوائر الحزب الوطنى طول الوقت على رفض هذا التوصيف ، وهو ما ركز عليه مصطفى كامل فى خطبة زيزينيا حين أعرب عن رأيه بأن حزبه يطالب الأمة بالعمل والحفاظ على السكينة وبأخذ أوفر قسط من العلم وبعدم التعصب وبرفض استعباد الشـــعوب واســتعمار بلاد الغير « فكيف بجماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف » .

وكان وراء تصميم مصطفى كامل على نفى تهمة التطرف قناعته بأن القاء هذه التهمة على عرابى هـــو الذى مهد لحكومة لندن احتلال البلاد ، وكان وراء نفس التصميم فهم

الزعيم الوطنى أن المقصود بالتهمة تشويه وجه الحركة الوطنية التى يقودها أمام الرأى العام الأوربى الذى كان يعول كثيرا على مساندته فى مقاومة الوجـود الاحتـلالى ..

غير أن إلقاء التهم أو نفيها شىء ومحاولة التثبت من طبيعة العمل الحزبى شىء آخر ،وفى هذا الصدد يمكن القول أنه بينما جنح الحزب الوطنى الى الاعتدال تحت زعامة مصطفى كامل ، فقد جنح إلى التطرف فى عهد فريد .

ومعيار الاعتدال بالنسبة للأول يتأكد من مجموعة من الحقائق ، منها أن حركة مصطفى كامل كانت تتم دائما فى داخل أكبر نطاق من الشرعية ، فهو يتحالف مع الخديو كما يتحالف مع السلطان العثمانى ، ويمثل الاثنان السلطة الشرعية فى البلاد ، بينما يحارب بشراسة الوجود البريطانى ، وهو وجود استمر حتى عام ١٩٣٦ دون أى سند من الشرعية .

حقيقة أخرى وهى أن مصطفى كامل لم يلجأ في أى وقت إلى ادخال اساليب العنف فى العمل الوطنى ، سواء تمثلت تلك الأساليب فى مظاهرات تصطدم بقوات الأمن أو جمعيات سرية تخطط لاغتيال بعض رجال السلطة .

اختلف الأمربالنسبة لمحمد فريد ، وكان لهذا الاختلاف أسبابه ، فلا شك أن الوفاة المفاجئة لكامل كانت بمثابة سحب رصيد هام من شعبية الحزب وكان اللجوء للتطرف محاولة لتعويض بعض هذا الرصيد . من ناحية أخرى فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى اتباع سياسة باطشة على عهد زعامة فريد لم تك تستخدمها فى عهد سلفه ، وهى السياسة التى تمثلت فى

قانون المطبوعات ، وقانون تحويل الجرائم الصحفية إلى جنايات بعد أن كانت جنحا وقانون النفى الادارى وقوانين حسن السير والسلوك ، ولم يكن من سبيل للرد على البطش الا التطرف .

وقد بدأ تطرف الحزب الوطنى فى عهد محمد فريد فى أكثر من جانب ، فلأول مرة يواجه الحزب كل أطراف السلطة فى البلاد ، الانجليز جريا على خطته الوطنية ، الخديو بعد أن تحالف مع الانجليز ، الوزارة التى سارت خطتها على مواجهة الحزب تنفيذا لسياسات الانجليز والخديو .

من جانب آخر عرفت شوارع القاهرة وعدد من المدن المصرية الكبرى ، ولأول مرة فى تاريخ العمل الحزبى المظاهرات الشعبية التى تهتف ضد الاحتلال وضد افندينا !

على الجانب الثالث عرفت الحياة الحزبية لأول مرة ظاهرة العمل السرى ، وتشير وثيقة سرية بريطانية مؤرخة فى ٣٠ يونية عام ١٩١١ أن دوائر الأمن قد تمكنت من ضبط ٢٨ جمعية سرية ينتمى عشرون منها بصورة أو بأخرى للحزب الوطنى . ومعلوم أن هذه الظاهرة هي التى أفرخت عمليات الاغتيال السياسى خلال تلك الحقبة ، وكان أشهرها اغتيال رئيس الوزراء المصرى بطرس غالى فى فبراير عام ١٩١٠ على أيدى أعضاء تلك الجمعيات .

وقد أدى البطش من جانب السلطات والتطرف من جانب الحزب الوطنى إلى ذلك الصدام المروع بين الجانبين والذى وجهت خلاله السلطة الضربات العنيفة للحزب فأغلقت صحفه

ووضعت قياداته فـــــى السجون أو اضطرتها إلى الخروج من البلاد مما كان ايذانا بقرب الانفجار ، وهو ما حدث عام ١٩١٩ بنشوب الثورة وانطواء العهد وتآكل دور الحزب الوطنى !

الفصل الثالث

حزب الأمة
بناة الوطنية المصرية

●● الاطار الذى نشأ وتحرك فيه الحزب الوطنى كان أكثر اتساقا مع الواقع المصرى مما جعله حزب جموع ، أما الاطار الذى اقتحمته الجماعة التى شكلت ما عرف بأسم « حزب الأمة » فكان أكثر استشرافا للمستقبل المصرى مما جعله حزب صفوة ●●

وأحزاب الصفوة فى العادة تكون محدودة التأثير فى ظل الواقع الذى تنشأ به ، بحكم أنها قامت لتحدى هذا الواقع لا التعبير عنه. غير أنها تكون ممتدة التأثير على المستقبل ، خاصة اذا كان ما تطرحه من رؤى متفقا مع حركة التاريخ .

وتتأكد « الطبيعة النخبوية » لحزب الامة من حيث التركيب ، ثم باتجاه الفكر وانتهاء بشكل الحركة التى نبعت من هذا الفكر .

تركيب الحزب :

الاعيان والمثقفون :

فى يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق فى الجمعية العمومية لشركة المساهمين فى الجريدة

قيام حزب الامة من أعضاء هذه الجمعية التى كانت قد تأسست فى يولية من العام السابق .

ونترك للمستر فندلى القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة توصيف هؤلاء الاعضاء الذين تحولوا الى جماعة المؤسسين للحزب الجديد ، فقد جاء فى تقرير سرى أرسله الموظف البريطانى الكبير الى حكومة لندن مؤرخ فى ٥ أغسطس عام ١٩٠٦ .

«يبلغ عدد المساهمين فى الجريدة ستين ، وقد تم اختيارهم بعناية كبيرة ، وجميعهم من الرجال أصحاب الثروة والمكانة العالية ، ويتمتع عدد كبير من الاعضاء بعضوية الجمعية العمومية ، وقد شارك اثنان من كبار الشخصيات القبطية فى المشروع .. كما حاول القائمون على المشروع ضمان تأييد شخصيتين كبيرتين من كل مديرية . والرئيس ونائب الرئيس وكذا أمين الصندوق من ذوى المكانة السامية ، أما رئيس التحرير فسيكون لطفى بك السيد وهو محام شاب ذو مقدرة ملحوظة . تولى أخيرا مهمة الدفاع عن المتهمين فى قضية دنشواى أثبت خلالها موهبته وميله للاعتدال » .

ومع تحول شركة الجريدة الى حزب الامة كان الشعور كاملا بالانسجام الاجتماعى من جانب وبالتميز الطبقى من جانب آخر ، بدا ذلك فى كلمة حسن عبد الرازق باعلان قيام الحزب والتى جاء فيها أنه « من يوم اجتماعنا الاول نحن حزب متشابه الاعضاء فى المقاصد متحد الاجزاء فى المراكز الاجتماعية » ، كما بدا فى تعليق احمد لطفى السيد عن الحزب الجديد فى اليوم

التالى لقيامه ، والذى نشرته الجريدة وجاء فيه بأنه «ليس حزب جمهور العامة » ! .

ولم يقتصر طابع الصفوة على المجموعة المؤسسة للحزب بل أمتد هذا الطابع للمنضمين اليه بعد تأسيسه ، فقد انضم اليه فى الشهر التالى لقيامه ٣٦ شخصية كان منهم ٢٢ محاميا ، يحمل أغلبهم لقب البكوية ، و ١٤ من الاعيان جميعهم من الباشوات والبكوات ! . وبلغ عدد المنضمين حتى نهاية العام ٦٤٥ عضوا وصفهم حسن باشا عبدالرازق وكيل الحزب بأنهم « من وجهاء المصريين « ! .

ومن خلال محاولة تصنيفية قام بها بعض من أرخوا للحزب ثبت أنه ضم مجموعتين رئيسيتين ..

المجموعة الاولى تمثلت فى « الاعيان » أو من كانت تصفهم الجريدة « بأصحاب المصالح الحقيقية » . فمن المعلوم أنه مع نشوء الملكية الكبيرة فى مصر خلال القرن التاسع عشر كان اكبر ملاك الاراضى من كبار موظفى الدولة ومن القادة العسكريين ، وكانوا اتراكا فى الغالب .

بيد أنه خلال النصف الثانى من القرن ومطلع القرن العشرين ضعّفت هذه الطبقة أو ضعفت تركيتها وأصبحت مصرية على الاعم ، وقد نتج هذا التغير فى جانب منه عن استعانة الولاة ، خاصة على عهد سعيد ، بالمصريين فى الوظائف الكبيرة وشاركوا بالتالى فى الحصول على الملكيات الكبيرة ، كما نتج فى جانب آخر على انقطاع الورود التركى الى البلاد وانصهار العناصر التركية فى المجتمع المصرى ، ومثل

هذا التغير نحو المصرية كان لابد وأن يخلف بصماته على دور هذه الطبقة فى الحياة السياسية .

من ناحية أخرى فقد زاد حجم هذه الطبقة خلال ربع القرن الممتد بين الاحتلال البريطانى وقيام الاحزاب «١٨٨٢ - ١٩٠٧ » سواء نتيجة لشراء أراضى صغار الملاك أو الاراضى الحكومية ، خاصة الدائرة السنية ، وقد استتبع هذا تعقد مصالح الاعيان ورغبتهم فى حمايتها ، وهى الرغبة التى كان بالامكان تحقيقها من خلال العمل السياسى ، وهو ما عبر عنه سعد زغلول فى مذكراته من تلك الحقبة والتى جاء فيها أن « ذوى الوجاهة » والنفوذ يشتغلون بالامور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فى العامة » ! .

المجموعة الثانية ضمت المثقفين ، ولتبيان مدى أهمية حجم هؤلاء فى حزب الامة يكفى أن نذكر أنه كان من بين أعضائه مجموعة من أهم مثقفى العصر أمثال احمد لطفى السيد - احمد فتحى زغلول وقاسم أمين وطلعت حرب وللتأكد على دور الجريدة فى استقطاب هؤلاء تكفى الاشارة الى أنه كان من كتابها طه حسين ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى وعبد الحميد حمدى .

والقول بوجود مجموعتين فى حزب الامة لا يعنى انفصالهما طبقيا وذلك بحكم اختلاف معيار التوصيف الاجتماعى ، فبينما حكمت الثروة اختيار المجموعة الاولى حكمت الثقافة اختيار المجموعة الثانية ، وليس ثمة سبب يجعل أصحاب الثروة من

غير المتعلمين أو يجعل المثقفين من الفقراء ، فالعكس هو الصحيح ! .

ذلك أنه ، وربما لاول مرة فى تاريخ التعليم الحديث فى مصر ، قد أصبح على الطالب دفع مصروفات ، أخذت تزداد مع سنوات الاحتلال ، فقد بلغت عام ١٨٩٠ ما يقرب من ١٧ الف جنيه ، ووصلت عام ١٩٠٤ الى ٧٦ الف جنيه ، فى نفس الوقت أخذت نسبة المتمتعين بالمجانية فى التناقص فكانت فى المدارس العليا ١٨ ٪ عام ١٩٠٢ تضاءلت لتصبح ١ ٪ عام ١٩٠٤ واختفت تماما فى العام التالى .

وكان من البديهى أن يترتب على كل ذلك علاقة عضوية بين المجموعتين اللتين كونتا حزب الامة ، بل يمكن أكثر من ذلك القول بأن الفصل بين المجموعتين نظرى أكثر منه حقيقة واقعة ، فقد كان المثقفون ثقافة عالية من رجال الحزب ينحدرون فى نهاية الامر من أصول اجتماعية تتصل فى أغلبها بطبقة الاعيان .

غير أن تلك العلاقة الحميمة لا تمنع من تسجيل ملاحظة مؤداها أن المثقفين من رجال حزب الامة كانوا أكثر شهرة من الاعيان ، ويكفى للتدليل على ذلك أن ممثل المثقفين فى الحزب وكان يشغل الموقع الرابع فيه ، وهو احمد لطفى السيد سكرتير الحزب كان أعلى صيتا من رئيسه محمود باشا سليمان ! .

بقى القول أن تركيب حزب الامة على هذا النحو النخبوى هو الذى أدى فى نهاية الامر الى امتداد تأثيره عبر التاريخ المصرى الى درجة جاوزت كثيرا حجمه الحقيقى . ويبدو هذا التأثير من خلال متابعة مسالك فكر النخبة ! .

فكر النخبة « ١ » :
بناة الوطنية المصرية :

القول بأن مشاعر الانتماء للوطن المصرى كانت غائبة حتى قيام حزب الامة فيه مغالطة والاصح القول بأن مثقفى حزب الامة طرحوا رؤية جديدة فى هذا الشأن .

جانب من هذه الرؤية فى اختلافهم مع المنظور المطروح الذى تبناه الحزب الوطنى والذى قام على أن « لا تعارض بين الانتماء الوطنى والانتماء الاسلامى » ، فقد كان من الصعب على أصحاب هذا المنظور أن يخرجوا من ثوب ارتدته مصر طوال عصورها الحديثة ناهيك عن عصورها الاسلامية ، وقد ازداد هؤلاء تمسكا بذلك الثوب اقتناعا منهم بأنه يقيهم غائلة الهجمة الامبريالية ، فكان انتعاش الدعوة للجامعة الاسلامية بين صفوفهم .

فى نفس الوقت لم يكن هؤلاء على استعداد للتخلى عن حقيقة الوطن المصرى ، وهى الحقيقة التى ترسخت فى ميادين المعارك مع الدولة العثمانية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، ومن خلال وضعية ادارية متميزة تمسك بهم محمد على وخلفاؤه ، ثم انها الحقيقة التى عبر عنها مفكرو القرن فى طليعتهم رفاعة الطهطاوى ، وجسدها ثوار المرحلة حين رفع العرابيون شعارهم المعروف « مصر للمصريين » . !

ومن ثم جاء التيار الغالب فى الفكر السياسى المصرى خلال العقد الاول من القرن والذى مثله الحزب الوطنى .. جاء داعيا بالمزاوجة بين الانتماء الوطنى والانتماء الاسلامى ، وهو ما رفضه مفكرو حزب الامة .

على الجانب الاخر طرح مفكرو الحزب المنظور المختلف بتجريد الانتماء الوطنى من أى روافد دينية ، وهم قد تأثروا فى هذا بدوافع علمانية قوية وفرها لديهم تأثرهم بمسيرة التاريخ الاوربى ، فقد رأوا فى الخلافة العثمانية صورة من بابوية روما ، ورأوا ان ثمة تناقضا قائما بين الشمولية العثمانية وبين الوطنية المصرية . وهم قد عبروا عن هذه القناعة بالقول وبالفعل .

أما القول فقد جاء فى مقال نشرته الجريدة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ تحت عنوان «اللغط حول الجامعة الاسلامية » ، وفيه تجرأت صحيفة حزب الامة على ما لم يتجرأ عليه غيرها وذلك بتجريد مفهوم الجامعة الاسلامية من أى محتوى سياسى وقصره على المحتوى الدينى حتى انها قالت أن المسلمين « لم يتفقوا اتفاقا سياسيا بعد عهد عمر ، بل ولم يتفقوا اتفاقا دينيا بعد عهد على » ! .

جاء القول ايضا فى مجموعة المقالات التى تصدرت الاعداد الاولى من الجريدة تحت عنوان « الوطنية فى مصر » والتى يرجح الباحثون أنها من وضع لطفى السيد والذى كان واضحا غاية الوضوح فى طرح الوطنية المصرية أو ما اسماه « بالجامعة الوطنية » فى مقابل الجامعة الاسلامية أو ما أسماه بالبانسلامزم .

وأما العمل فقد بدأ فى مجموعة من المواقف نتخير أشهرها :

« ١ » ما تضمنته الوثيقة البريطانية الخاصة بانشاء شركة الجريدة من حرص المساهمين فى الشركة على ضم اثنين من

كبار الاقباط ، ومن تصميمهم ، فى نفس الوقت ، على رفض ضم اثنين من كبار السوريين المقيمين فى مصر ، مما يعبر عن تشبثهم بأن شركتهم مصرية الهوية لا عثمانية الطابع ! .

« ٢ » ما جرى فى صيف عام ١٩٠٧ حين احالت الحكومة احدى حالات التجنس الى حكومة استنبول فشنت الجريدة حملة تطالب بجنسية خاصة لمصر واكدت أن كل الدول تعتبر مصر حكومة مستقلة ، وانها تعاملها كما تعامل الحكومات المستقلة .

« ٣ » وكان اظهر هذه المواقف مجموعة الاعمال التى قام بها مفكرو الحزب خلال الحرب الطرابلسية التى نشبت بين ايطاليا والدولة العثمانية « ١٩١٠ ـ ١٩١٢ » ، فبينما كان الرأى العام المصرى مستنفرا لتقديم العون لدولة الخلافة طلعت الجريدة ، وبكل جرأة ، بمجموعة من المقالات وضعها فيلسوف الحزب احمد لطفى السيد تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، هاجم فيها أى تدخل مصرى فى الحرب سواء عن طريق المعونة المالية « الاكتتاب » أو الانسانية « الهلال الاحمر » أو العسكرية « بالتطوع أو تجنيد البدو » ! .

قاموا أيضا بعمل آخر فى نفس المناسبة عندما تصدت سفينة حربية ايطالية لسفينة مصرية بحكم رفع الاخيرة العلم العثمانى ، وجاء مطلبهم باغتنام الفرصة ليكون لمصر علم مميز عن العلم العثمانى ! .

ومع ماتشى به كل هذه الاقوال والافعال من موقف حزب الامة أو مفكريه باعتبارهم بناة الوطنية المصرية الا أنه ينبغى

التنبيه أنهم قد تعرضوا لهجمات شديدة من جراء هذا الموقف ، وأنهم فى أكثر من مناسبة كانوا يتراجعون عنه أو يجارون التيار العام ، غير أن المؤرخ يستطيع أن يتابع بسهولة الموقف كخط ممتد منذ صدور الاعداد الاولى للجريدة الى أن وضع زعماء الحزب عام ١٩١٢ خطة تقضى « باعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية » وان لم توضع موضع التنفيذ بسبب تقاعس الخديو ومخاوف السلطات الاحتلالية ! .

فكر النخبة « ٢ » :
جيروند السياسة المصرية :

توصيف ابناء مدرسة الشيخ محمد عبده فى السياسة المصرية والذين أسسوا حزب الامة بالجيروند ليس من عند ياتنا وانما هو توصيف أطلقه اللورد كرومر المعتمد البريطانى العتيد فى القاهرة والذى استمر صانع القرار الاساسى فى العاصمة المصرية لنحو ربع قرن « ١٨٨٣ - ١٩٠٧ » .

والتسمية الكرومرية هنا كناية عن خط الاعتدال الذى التزم به حزب الامة ، وهو الخط الذى عرف من الجيروند أبان الثورة الفرنسية .

ومنذ البداية كان معروفا أن مجموعة الرجال الذين أسسوا الجريدة كان من أهم أهدافهم اشاعة روح الاعتدال فى الصحافة المصرية « من خلال المقالات التى تخاطب العقل والتى يمكن أن تنشرها الجريدة » ، على حد ما جاء فى تقرير المستر فندلى عن الجريدة .

وتسود فكرة مؤداها أن تيار الاعتدال الذى جسده حزب الامة قدم بديلا لتيار التطرف الذى مثله الحزب الوطنى ، الا أن زعماء الحزب الاول قدموا تفسيرا مختلفا وهو أن حزبهم كان عنصر توازن بين الحزب الوطنى المتطرف فى مهاجمة الاحتلال والذى ـ كما رآه هؤلاء الزعماء ـ « يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرا على المشى » وبين خزب الاحرار الذى يناصر الوجود الاحتلالى ويطالب بالابقاء على الحالة القائمة بقاء دائما ! .

وقد إنعكست روح الاعتدال على برنامج الحزب ، فبالرغم من اعتراف هذا البرنامج بأهمية قضية الاستقلال التام الا أنه وافق على ارجاء البت فيها ، وبالرغم من اعترافه بضرورة « الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة » ألا أنه لم يطالب بالدستور !

وتتأكد رغبة الاعتدال فى أن البرنامج كله لم يتضمن هدفا يسعى اليه الحزب بقدر ما تضمن وسائط لبلوغ الاهداف ، بمعنى آخر أن نية رجال الحزب مع قيامه قد اقتصرت على الوسائط دون الغايات ، وحتى اختيار هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية لا النزعة السياسية ، ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملا بناء هادئا فلا ريب أنها تمثل قمة الاعتدال .

واذا كان تيار الاعتدال الذى مثله حزب الامة قد أرضى الانجليز فانه أثار سخط اغلب فصائل العمل الوطنى التى اتهمت أصحاب الجريدة وزعماء الحزب بأنهم قاموا بأعمالهم

نتيجة لايحاءات كرومرية مستدلين على هذه التهمة بأن مساهمى شركة الجريدة كانوا أما من الاعيان المعروفين بصلاتهم الحسنة بالشيخ محمد عبده وايمانهم بأسلوبه المعتدل فى السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين ، وأما من كبار الموظفين الذين احتلوا مراكزهم بتعضيد انجليزى ، كما استدلوا عليه بقبول شركة الجريدة لاقرب المقربين للوكالة البريطانية مساهما فيها وهو طلبة باشا سعودى الذى كان يسمى فى مجلس شورى القوانين « نبض الوكالة البريطانية »

وقد رفض مفكرو حزب الامة هذا الاتهام ، بالعكس كان رأى لطفى السيد أنه قد تم انشاء شركة الجريدة ، ثم حزب الامة ، « من أعيان البلاد ورؤسائها لوأد الحجة التى كان يتذرع بها كرومر باستمرار بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد » .

كما حرص فيلسوف الحزب فى أكثر من موقع على تحديد طبيعة الاعتدال الذى يمثله حزبه ، فى أحد هذه المواقع قال لطفى السيد أن الاعتدال هو « شكر المحسن ونصح المسىء ـ لا انتقاده ـ بالتى هى احسن ، سواء فى ذلك الحكومة أو الامة » ، وقال فى موقع آخر مبررا للاعتدال تجاه القضية الوطنية أن « استقلال الامم ليس بضاعة حاضرة .. ولكن نتيجة ضرورية لعمل متعب طويل .. وما أطيش الاحلام التى نظن هينا علينا أن نلم شعثا وندعم جامعتنا ونتحد فى وضع صيغة أطماعنا ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا ، كل ذلك فى جيل واحد » ..

وكان من البديهى أن يمثل هذا النمط الاستمهالى فى الحركة الوطنية اتجاها جيرونديا حقيقيا لدى كرومر أو لدى من خلفوه من كبار رجال الاحتلال ! .

فكر النخبة « ٣ » :
طلاب الماجناكارتا !

كانت مصر تعرف مع قيام الاحزاب نظاما شبه نيابى خلقه الاحتلال ممثلا فى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وكانت جميعها ذات صلاحيات استشارية لا قرارات وجوبية .

وقد تأثر موقف حزب الامة من هذا النظام باعتبارات عدة ، فهو جريا على خطة الاعتدال رأى تطوير المجالس القائمة بالتدريج من خلال توسيع صلاحياتها حتى تصل الى نظام نيابى كامل ، وقد دفعه الى التمسك بهذا النهج أن غالبية اعضاء تلك المجالس القائمة من رجال الحزب ، ومن ثم كان من الصعب التضحية بهذا النظام مرة واحدة بكل الاحتمالات التى قد يجىء بها النظام الجديد من فقدان للوجود الذى يتمتع به رجاله داخل المؤسسات القائمة أو على الاقل شحوبه .

اعتبار آخر وهو أن الحزب وقد التزم جانب الاعتدال تجاه قضية الوجود الاحتلالى فقد كان مطالبا بالاهتمام بقضية سياسية أخرى يمكن أن توفر له قدرا من الجاذبية فى الشارع السياسى ، وكان تبنى تطوير النظام النيابى يقدم النموذج المطلوب لهذه القضية .

الاعتبار الثالث أن هذا المزيج من الاعيان والمثقفين رأوا

أنفسهم المؤهلين لرفض الحكومة الشخصية ، أى الاستبدادية ، التى يمثلها الخديو ، مدفوعين فى ذلك بالسوابق التاريخية ، فاذا كان لوردات الانجليز قد تمكنوا من انتزاع الماجنا كارتا من ملكهم قبل ثمانية قرون فان اعيان المصريين قادرون على أن يكرروا العمل نفسه مع أفندينا ! .

وبالتأثر بهذه الاعتبارات سارت خطة حزب الامة حيال القضية الدستورية فى اتجاهين ..

أولهما : اغتنام كل فرصة للطعن فى الحكومة الشخصية ولمز الخديوى كان من أشهرها مقال لطفى السيد الذى نشرته الجريدة فى ٢٩ ابريل عام ١٩٠٩ تحت عنوان « عظة الملوك » بمناسبة خلع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى ، وفى مقال آخر نشر فى ١٢ اكتوبر من العام التالى تحت عنوان «درس وعبرة » يحذر فيه كاتبه بعدما جرى لملك البرتغال وقيام الثورة ضده لانه « كان معتمدا على الانجليز يهدد خصومه بمداخلتهم » .

ثانيهما : تطوير مطلبهم بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة خاصة بعد أن اتضح مدى التباين بين مفهوم الحكومة والاحتلال حول هذا المطلب وبين مفهوم رجال الحزب ، وبعد نجاح الحركة الدستورية فى تركيا فى انقلابها ضد السلطان عبد الحميد الثانى فى يولية عام ١٩٠٨ .

فبعد أقل من شهر يسفر رجال الحزب عن تحولهم الى المطالبة بحكومة دستورية كاملة ورأى لطفى السيد ألا مهرب للوزارة القائمة الا بقبولها بمبدأ المسئولية الوزارية أمام

المجالس التى تمثل الامة تمثيلا حقيقيا .

وتبنى أعضاء الحزب فى مجلس شورى القوانين المطلب الجديد ونجحوا فى جلسة اول ديسمبر عام ١٩٠٨ فى اتخاذ قرار باتحاد الاراء بمطالبة الحكومة باعداد مشروع قانون جديد للمجالس النيابية . وهو المطلب الذى تكرر بعد ذلك فى مناسبات عديدة .

دفع ذلك سلطات الاحتلال الى وضع مشروعها بقيام «الجمعية التشريعية» . مستهدفة امتصاص المطلب الدستورى من جانب واستبعاد الاغلبية التى تمتع بها الاعيان فى المجالس السابقة من جانب آخر ، وهو ما فشلت فيه ، فقد استمر هؤلاء عماد المطالبة بالدستور ، مما كان موضع ملاحظة المراقبين انه حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩ واختفاء حزب الامة شكل عدد غير قليل من أعضائه النسبة الغالبة من اللجنة التى وضعت دستور عام ١٩٢٣ ، أشهر الدساتير فى التاريخ المصرى المعاصر ! .

الفصل الرابع

رفض التبعية والطائفية

الاصلاح على المبادىء الدستورية ،الوطنى الحر ،الدستورى ،النبلاء ،المصرى ،أسماء أحزاب مصرية من احزاب التجربة الاولى اسقطتها حركة التاريخ وان احتفظت بها مراجع التاريخ .

وكبديهية نؤسس عليها هذه الدراسة فإن بقاء أية جماعة سياسية وازدهارها مرهون بانسجامها مع حركة التاريخ ،وبنفس القدر فان تآكل اية جماعة ثم اندثارها ناتج عن تناقضها مع هذه الحركة .

واحتكاما لهذه البديهية فان التناقض بين هذه الاحزاب الخمسة والتاريخ كان تناقضا ظاهرا ،وهو تناقض يبدو فى ان أربعة من تلك الاحزاب الخمسة ظهرت واختفت فى نفس عام ظهورها « ! » وان حزبا واحدا فقط منها تأجل اختفاؤه لعام ١٩١٣ نتيجة للدعم الذى كان يلقاه من سراى عابدين ،وان كان هذا الدعم لم يمنع من تهاويه مع وفاة مؤسسه .

الاهم من ذلك ان تلك الاحزاب الخمسة لم تخلف أية بصمات على مستقبل العمل السياسى فى مصر ،لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى ،ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الامة .

ويمكن تصنيف الاحزاب الخمسة ، تبعا لتناقضها مع حركة التاريخ ، فى ثلاث مجموعات .

تضم المجموعة الاولى ثلاثة أحزاب « الاصلاح على المبادىء الدستورية ،الوطنى الحر . الدستورى» ،وقد تصورت زعامات هذه الاحزاب أن الولاء للسلطة او لطرف منها يصنع حزبا فجاء ولاء أولها للخديو «قصر عابدين» ،وكان ولاء ثانيها لدار المعتمد البريطانى « قصر الدوبارة » ووجه ثالثها ولاءه لكل القصور .

ونتوقف هنا لتسجيل ملاحظتين :

أولاهما : ضرورة التمييز بين « أحزاب التبعية » فى علاقتها مع قوى السلطة وبين الحزبين الكبيرين ،الوطنى والامة ،فالمعروف أنه كان للحزب الوطنى علاقته الوثيقة مع الخديو عباس الثانى ،غير أن هذه العلاقة لم تتحول ابدا الى تبعية ، ففى وقت من الاوقات « ١٩٠٤ ـ ١٩٠٦ » حدثت قطيعة بين مصطفى كامل وقصر عابدين ، ورغم ذلك لم يختف التيار الذى يمثله الزعيم المصرى ، وفى وقت آخر تحول الامر الى حرب سياسية بين محمد فريد وعباس الثانى « ١٩٠٨ ـ ١٩١٢ » ، ورغم ذلك لم ينته الحزب الكبير .

والمعروف أيضا أن رجال حزب الامة كانوا على صلة وثيقة مع اللورد كرومر ، غير أن ذلك لم يمنع « الجريدة » من انتقاد الرجل بمرارة بسبب خطبته التى ألقاها قبل مغادرته مصر ،والمعروفة بخطبة الوداع ، ثم أنه لم يمنع زعامة هذا الحزب « خاصة لطفى السيد ورجال الجريدة » من الدخول فى

مواجهة مع قصر الدوبارة على عهد « السير الدون جورست » خلف كرومر .

ثانيتهما : أن قوى السلطة بحكم تركيبها كانت فى تلك الحقبة التاريخية قوى معادية لمصالح الجماهير ، « قصر عابدين » بحكم هويته السياسية ممثلا للاوتوقراطية ، وبحكم تركيبه الأجتماعى ممثلا لرأس الإرستقراطية الزراعية ، وان كنا لانعول كثيرا على الاصول التركية تسليما بمقولة ان سكان هذا القصر من أبناء أسرة محمد على كانوا قد تمصروا وقتذاك .

أما « قصر الدوبارة » فالتناقض بين من يمثل مصالحهم من القوى الامبريالية وبين مصالح جموع المصريين تناقض واضح لايحتاج الى دليل .

من ثم كان منطقيا أن تؤدى التبعية لاى من القوتين السابقتين الى نتيجة تلقائية وهى انحياز تلك « الاحزاب التابعة للحركة المضادة للتاريخ » ،وهو انحياز كان الشعب المصرى قادرا بحسه التاريخى على تبينه ، وبالتالى على نبذ أصحابه ، وهو مايمكن بسهولة تأكيده من خلال متابعةموجزة لاحزاب تلك المجموعة الثلاثة ..

١ ـ حزب قصر عابدين :

لنحو سبعة عقود من القرن التاسع عشر تمتع الحكام من أبناء أسرة محمد على بسلطات لاحدود لها ،وذلك منذ أن نفى محمد على مؤسس هذه الاسرة « السيد عمر مكرم » الى دمياط عام ١٨٠٨ . وحتى زيارة جمال الدين الافغانى لمصر خلال

النصف الثانى من السبعينات والتى أتاحت الفرصة لجموع الساخطين على استبداد الخديو اسماعيل للتجمع حول الرجل والتعبير عن سخطهم .وكان هذا التعبير خطوة أولى فى طريق طويل أدى الى اشتعال الثورة العرابية التى تفجرت بالاساس رفضا للممارسات الاوتوقراطية للخديو توفيق .

من جانب آخر ،ونتيجة للحقائق الموضوعية التى فرضها التدخل الاجنبى ثم الاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢ ، ظهرت قوة أخرى فى قصر الدوبارة تشارك قصر عابدين ممارساته السلطوية ،وتكون فى هذه الممارسة الشريك الارجح !

وبامتداد العقد الذى اعقب الاحتلال البريطانى « ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢ » قبل الخديو توفيق ،سيد قصر عابدين ،القيام بدور « الشريك الاصغر » فى السلطة ،مختلفا فى ذلك عن كل اسلافه ،بل عن ممارساته خلال السنوات الثلاث التى حكم فيها البلاد قبيل الاحتلال .

واستسلام توفيق مفهوم على ضوء ماتعرض له خلال الثورة وماصاحبها من تطورات كادت تفقده عرشه بل حياته ، وبالتالى فانه قد استعان بالوجود العسكرى البريطانى فى مواجهة المعارضة الوطنية .

اختلف الامر مع تولى الشاب الصغير عباس الثانى ، الذى لم يكن قد تجاوز السابعة وقت احداث الثورة العرابية بينما واجه مع توليه يد كرومر الثقيلة التى حجمت من دور قصر عابدين فى الحكم المطلق للبلاد ، ومن ثم جاء عداؤه لسلطات الاحتلال ،وانعكست الآية ، فبعد أن استعان توفيق بالاحتلال

لضرب الحركة الوطنية فكر عباس فى الاستعانة بالحركة الوطنية أو ببعض فصائلها فى مقاومته للاحتلال .

وقد مرت عملية وضع هذا التفكير موضع التنفيذ فى أكثر من مرحلة حتى انتهت بتأسيس « حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية » .

المرحلة الاولى بتأسيس « الحزب الوطنى السرى » عام ١٨٩٥ ، تلتها مرحلة التعاون الوثيق بين قصر عابدين وجماعة مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٤ ،فقد نشب فى تلك السنة خلاف بين الطرفين تأكد بعده اختلاف فهم عباس للعلاقة مع الزعيم الوطنى عن فهم الاخير لها . فبينما أرادها الاول تبعية « لولى النعم » أرادها الثانى مشاركة فى العمل الوطنى .

المهم أن هذا الخلاف دار حول الشيخ على يوسف ،أوماعرف « بقضية الزوجية » حين تزوج الرجل ابنة الشيخ السادات دون موافقة ابيها مما دفع الاخير الى رفع دعوى لابطال الزواج لعدم التكافؤ ،وبينما ظاهر مصطفى كامل الشيخ السادات ايد الخديو على يوسف ،وجرت بين الرجلين مشادة فى لقاء خاص انتهت بأن قاطع الزعيم الوطنى قصر عابدين لعامين متتاليين ،وكان الدرس الذى خرج به عباس من ذلك استحالة احتواء الزعيم الوطنى وتحويله الى مجرد تابع للقصر .

زاد من انزعاج الخديو تأسيس حزب الامة فى سبتمبر عام ١٩٠٧ من مجموع الرجال من أبناء مدرسة محمد عبده السياسية والمعروفة بعدائها لاوتوقراطية القصر .وعندما حاول

عباس ان يدس رجله « الشيخ علي يوسف » في صفوف مؤسسي الحزب الجديد رفض هؤلاء مما زاد من شكوك الخديو .

تأثرا بهذه الاعتبارات أوعزت دوائر عابدين لصاحب جريدة المؤيد بتأسيس حزب جديد موال للقصر ،فتأسس « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » .

وتتضح طبيعة العلاقة العضوية بين « قصر عابدين » وبين الحزب الجديد في أكثر من جانب .

أولا : في برنامج الحزب ،فقد كان نص المادة الاولى في هذا البرنامج « تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الاداري » وكان « الاصلاح على المبادئ الدستورية » بذلك الحزب الوحيد الذي لم يضمن برنامجه مثل هذا المبدأ فقط ،بل جعل له الاسبقية على ماعداه من المبادىء .

وعندما تبدي « الجريدة » دهشتها من أن يتخذ حزب لنفسه مبدأ الدفاع عن « شخص » بعينه يرد الشيخ على يوسف في مقال طويل يتتبع فيه تاريخ محاولات انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الخديو ، ويخرج منه بأن لا فرق بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية .

ثانيا : انه لم يحظ سياسي مصري في مذكرات الخديو عباس الثاني بما حظي به الشيخ علي يوسف من اهتمام وتقريظ .

ثالثا : ان رجال حزب الاصلاح نالوا من عطف الخديو مالم ينله أي من السياسين الآخرين المنتمين لسائر الاحزاب ،

تدليلا على ذلك أن وكيل هذا الحزب ، احمد حشمت باشا ، كان الوحيد من رجال الاحزاب الذى عين وزيرا فى وزارة بطرس غالى التى تألفت عام ١٩٠٨ ،ومعلوم أن تلك الوزارة كانت اولى الوزارات التى اطلقت يد الخديو فى تأليفها .

رابعا : ان زعامات الحزب قد التزمت بخط القصر السياسى ، حتى لو ظهر من تصرفاتها تناقض فى موقفها .،بدا ذلك بوضوح من موقف « زعيم الحزب » من المطالبة بالدستور ،ففى عام ١٩٠٤ ،وبينما كان الاختلاف على أشده بين عباس وكرومر ، كانت مثل هذه المطالبة من جانب انصار الاول تستهدف احراج مركز الاحتلال ، ومن ثم جاءت اولى تلك المطالبات من جانب الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية .

ينقلب الامر بعد التحالف بين عابدين والدوبارة على عهد الدون جورست ،ورغم أن « الدستور » كان قد أصبح مطلبا وطنيا عاما خلال عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ فلا يسمع لرئيس الحزب ،الشيخ على يوسف ،صوت فى هذا الشأن سواء فى الجمعية العمومية او مجلس شورى القوانين الذى نال عضويته وقتذاك ، بالاضافة الى اهمال ملحوظ من جانب جريدة« المؤيد » لنفس المطلب وهى أمور لم تكن لتغيب عن جموع المصريين .

انعكس ذلك على تكوين الحزب الذى تشكل بالاساس من مجموعة من الموظفين الطامعين فى الارتقاء سلم المناصب ،أو من عمداء الاسر ،أمثال تيمور والبكرى وخشبة والباجورى ذات العلاقات التقليدية بالقصر ، وهو تكوين لم يكن ليبعث الحيوية فى أوصال الحزب ،حتى انه لم يمض وقت طويل إلا وبدا وكأن

« حزب الاصلاح » ليس الا الشيخ على يوسف وصحيفة المؤيد ، والدليل انه مع رحيل الشيخ عن عالمنا عام ١٩١٣ ومع توقف صحيفة المؤيد فى اعقاب ذلك يختفى حزب الاصلاح فى ركاب الاثنين ، الرجل والصحيفة .

٢ ـ حزب قصر الدوبارة :

يثير دهشة الباحثين أن يتطوع عدد من الناس ، مهما قل عددهم ، لتكوين حزب للدفاع عن الوجود الاحتلالى ، وان كان يبدد من تلك الدهشة أن هذا الحزب كان مثل « البثرة » التى طفحت فى لحظة معينة على وجه الحياة الحزبية المصرية ثم اختفت بعد وقت قصيـر .

وبغض النظر عن دواعى الدهشة او اسباب تبددها فقد كانت البداية موقفا دفاعيا تبناه رجلان هما « وحيد بك » و « نشأت بك » فى مواجهة هجوم صحيفة اللواء على تقرير اللورد كرومر من عام ١٩٠٧ فبينما رأى الاول جماعة مصطفى كامل « جرثومة التعصب والفتن » اعتبرهم الثانى « جماعة من الهجاصين » !

استتبع ذلك ان اعلن الرجلان فى منتصف يونية عام ١٩٠٧ تأسيس ما اسمياه « بالحزب الوطنى الحر » الذى اتخذ من « المقطم » ، صحيفة الاحتلال ، منبرا لدعايته واصدر برنامجا اشتمل على ست نقاط تدعو جميعا الى المسالمة الكاملة للمحتلين بهدف الاستفادة منهم .

ولم يكن هذا الحزب ليقنع احدا رغم ان مؤسسيه اصدروا صحيفة اسبوعية تحت اسم « الاحرار » ظلت تصدر بشكل

غير منتظم خلال عامى ١٩٠٨و ١٩٠٩ ٠

ويبدو عدم الاقتناع فى ان اكبر عدد تمكن وحيد بك من تجميعه كان عشرين عضوا ، وهو عدد بالغ الضآلة .

اكثر من ذلك ان الرجلين كفا بعد قليل عن محاولات تجميع الاعضاء وكتب وحيد فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٨ معبرا عن ذلك فى قوله « ان كل من يريد ان ينضم لحزب الاحرار ما عليه الا ان ينضم الى الحزب بقلبه ووطنيته الصحيحة الرشيدة ويسعى فى نشر مبادىء الحزب خدمة لوطنه » .

الأهم من هذا وذاك ان السيد الذى سعى البكوات وحيد ونشأت الى تقديم خدمات ما اسمياه « بالحزب الوطنى الحر » له لم يكن بحاجة الى تلك الخدمات ٠

يتضح ذلك من أن الوثائق البريطانية لم تتضمن اية اشارة عن الحزب ، ويبدو أن رجال قصر الدوبارة كانوا اكثر فهما من البكوات وحيد ونشأت لحركة التاريخ ، واكثر ادراكا ان مثل هذه الجماعة السياسية ولدت بدون مستقبل وكان محتما عليها ان تموت بعد قليل ، وهو ما حدث بالفعل !

٣ ـ حزب كل القصور :

لم يكتف ادريس بك راغب مؤسس ماأسماه « الحزب الدستورى » بتوجيه ولائه لطرف من السلطة دون الطرف الاخر ٠ مما بدا فى برنامج الحزب ٠

جاء فى هذا البرنامج بالنسبة لقصر عابدين « نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها ، وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها » !

اما بالنسبة لقصر الدوبارة فقد جاء فى نفس البرنامج « تتفق افكارنا مع افكار جمهور من ساسة الانجليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر »!

يثير الدهشة اكثر ان الحزب الدستورى الذى اعلن قيامه فى فبراير عام ١٩١٠ ، وبينما سائر فصائل الحركة الوطنية تغلى مشاعرها مطالبة بالدستور ، ان يحدد فى برنامجه عشرين سنة كاملة يستطيع الشعب المصرى بعدها نوال هذا المطلب . ومصدر الدهشة هنا ليس فقط فى تناقض هذا الموقف مع التيار الوطنى العام وانما فى ان الذى يتخذه حزب اسمه « الحزب الدستورى » !

بيد ان لهذا الموقف مبرراته فحزب يسعى الى خدمة كل اطراف السلطة من المنطقى ان يفعل دائما مايرضيها !

والملاحظ ان « الحزب الدستورى » كان اقصر احزاب التبعية عمرا واقلها اهمية ، وتفسير ذلك واضح .

فان حزبا يسعى لخدمة كل الاطراف لن يرضى ايا من الاطراف ، بالاضافة الى ذلك فقد كان لقصر عابدين حزب قائم ، وكان قصر الدوبارة عازفا عن اصطناع جماعات سياسية من المصريين ، وبالتالى لم نسمع بعد فبراير عام ١٩١٠ شهر تأسيس الحزب الدستورى عنه مرة اخرى !

المجموعة الثانية وتضم حزبا واحدا تناقض منطلقه تماما مع مجموع المعطيات التاريخية التى عرفتها مصر خلال القرن السابق على تأسيسه مما يمكن تسميته ..حزب احياء الماضى!

فقد اسس كل من حسن حلمى زادة ، ابن على حلمى باشا العضو الوطنى لمصلحة الدومين والذي كان من رجال الحكومة التركية ومحمود طاهر حقى فى اكتوبر عام ١٩٠٨ ماسمياه « بحزب النبلاء « والذى طوته حركة التاريخ فى نفس شهر مولده !

ذلك ان الحزب الجديد عبر عن رغبة « الارستقراطية التركية » فى أن يكون لها وجود فى الشارع السياسى المصرى من خلال ذلك الحزب ، وكان أمرا مستحيلا

على اى الاحوال تستوجب فعلة « زادة وحقي » التثبت من هويتها ثم التعرف على اسباب استحالة استمرارها

اما « الهوية التركية » فقد اتضحت من اكثر من دليل ، فرئيس الحزب وسكرتيره كانا ينتميان لاصول تركية قريبة ، ثم ان العمل السياسى الوحيد الذى قام به الحزب كان ارساله برقية للسير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية يطلب منه ان تعمل حكومته على الحفاظ على الدولة العثمانية وذلك اثناء الازمة المعروفة « بأزمة البوسنة و الهرسك » ، اخيرا فقد هاجم الحزب الجديد بعنف الحزب الوطنى ومحمد فريد والسبب انه قد «سلط قلمه اخيرا على الشركس والترك وكل من قال غير قوله »

واما اسباب استحالة الاستمرار فنابعة من ان الرجلين ، وكل من نحا نحوهما ، من امثال محمد خورشيد الذى كتب مؤيدا لهما فى المؤيد فى ٢٢أكتوبر ١٩٠٨ ، قد عاشا فى احلام الماضى اكثر مما تعاملا مع معطيات الواقع ..

.فمن ناحية الواقع السياسى ظلت اسباب التبعية القديمة التى كانت تربط القاهرة باستنبول تتقطع عاما بعد آخر طوال القرن السابق حتى اصبحت رمزية تماما وقت محاولة بعثها مجسدة فى « حزب النبلاء »

ومن ناحية الفكر السياسى فان اكثر الاحزاب تأييدا للجامعة الاسلامية وتصميماعلى استمرار جسور العلاقة مع الدولة العلية لم يكن يفهم هذا ابدا على انه عودة لحكم الارستقراطية التركية التى ثار العرابيون على بقاياها قبل ذلك بنحو ثلاثين عاما ، وانما كان يفهمه على انه احدى ادوات الحركةالوطنية للتخلص من الاحتلال البريطانى .

يبقى الوجود الاجتماعى التركي والذى كان قد تآكل الى حد بعيد بشكل لايسمح له بالتعبير السياسى

فهو قد تآكل نتيجة لضعف تيار الورودالتركى بعد ان دخل محمد على فى مواجهته المشهورة مع الدولة فى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، ثم تضاؤله بعد ان عمد حكام مصر منذ عهد سعيد بالاستعانة بالمصريين فى وظائف الدولة ، ثم توقفه تقريبا بعد الاحتلال البريطانى

من ناحية اخرى فان الاستقرار الطويل لبعض العائلات التركية فى مصر قد أدى الى تمصرها بدرجة او بأخرى وبالتالى اصبح الاحساس بتميزها العرقى اقل كثيرا مما كان عليه الحال فى اوائل القرن التاسع عشر .

والاهم من كل ذلك ما شهدته العقود الاخيرة من نفس القرن من نمو طبقة من كبار ومتوسطى ملاك الاراضى الزارعية

كان ابناؤهامن اصول مصرية ، وقد زاحمت الطبقة الجديدةالارستقراطية التركية فى مكانتها واحتلت جانبا هاما من تلك المكانة !

ولما كان تجاهل كل تلك المعطيات غير ممكن ، فقد كان قيام حزب يمثل « الارستقراطية التركية » ، ثم استمراره ، داخلا فى حيز المستحيلات التاريخية !

ونصل الى المجموعة الثالثة والاخيرة ممثلة فى محاولة بعض العناصر المنتمية للاقلية القبطية فى سبتمبر عام ١٩٠٨ تأسيس حزب طائفى ، وكانت المحاولة بدورها محكوما عليها بالفشل لتناقضها مع حركة التاريخ ٠ مما يتطلب متابعتها وتشخيص مظاهر التناقض ودواعى الفشل ٠!

الحزب الطائفى الأول والأخير

باستثناء « جماعةالامة القبطية » التى ظهرت فى خمسينات هذا القرن ، والتى كانت جماعة سرية اكثر منها حزبا سياسيا جرت من جانب بعض العناصر القبطية محاولة وحيدة لتأسيس حزب يمثل الطائفة القبطية وتمت هذه المحاولة خلال تلك الحقبة التى شكلت التجربة الاولى ٠

وقبل متابعة المحاولة ينبغى تسجيل حقيقتين متصلتين بموقع الاقباط فى العمل السياسى خلال تلك الفترة ، تتبدى اولاهما فى حرص الحزبين الكبيرين ، الوطنى والامة على ضم عدد من الاقباط الى صفوفيهما ٠ وتتمثل ثانيتهما فى انه كان للأقباط صحيفتان وان بدتا ذات لون سياسى الاانهما كانتا تشيان بين سطورهما بالطابع الطائفى ، وهما الوطن ومصر ٠

ومن صفحات الجريدة الثانية انطلقت فى ٢ سبتمبر عام ١٩.٨ الدعوة لتأسيس « الحزب المصرى » أول واخر حزب لطائفة الاقباط ·

فقد نشر « اخنوخ فانوس » المحامى فى ذلك اليوم مشروعا بتأسيس هذا الحزب والذى تم عن مجموعة من المتناقضات الغربية ·

فمن ناحية كان البرنامج مغاليا فى مصريته وعلمانيته · وهو لم يفعل ذلك عن قناعة فكرية بقدر ما فعله « كرد فعل » للاتجاه الاسلامى الذى غالى فيه الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد فى نفس الوقت .

من ناحية اخرى ويبدو هنا التناقض ، فقد تضمن نفس البرنامج حرصا ملحوظا على التمثيل الطائفى فيما اقترحه من نظام نيابى ، وقد تضمن هذا الاقتراح تكوين مجلسين ، النواب « وهو يتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر » ، والاودة التشريعية التى تتألف من اعضاء نصفهم من الاجانب ونصفهم من المصريين«وجميعهم ينتخبون على كيفية تمثل حقيقة كل عنصر »

ويتأكد اكثر الطابع الطائفى للحزب مما كتبه عنه مؤسسه ، ومما كتبته عنه الصحافة الانجليزية ..

فقد كتب اخنوخ فانوس فى ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ يعترف بأن المسلمين ينفرون منه « ولايحبوننى ولذلك لاينضمون لحزبى » ! بينما كتبت « الستندارد » الصحيفة الانجليزية بعد ذلك بأيام قليلة تعلقا على تأسيس الحزب المصرى : « طال العهد على انزواء الاقباط .. وليس بكثير على قوم مثلهم ان يكون

لهم حزب خاص بهم ذو مبادىء مستقلة عن بقية الاحزاب » !

رغم كل ذلك ، ورغم كل ما قيل وكتب عن «الحزب المصرى » خلال الشهور التالية لايمكن الجزم انه قد خرج الى حيز الوجود ناهيك عن الاستمرار ، فلم نسمع عنه مقولة ولم نقرأ عن اسم عضو من اعضاء « باستثناءاخنوخ فانوس وتوفيق حنين! » ، كما لم نعثر على اى نشاط سياسى مارسه ، وكل هذا الذى « لم يحدث » امر معقول ويتسق مع منطق التاريخ !

فقد كان يجافى العقل ان يقبل مجموع الاقباط ، وتحت اى ظرف ، العودة الى اسار الطائفية وكانوا قد تحرروا منها كما تحرر منها المجتمع المصرى كله بعد ما انجزته عملية بناء الدولة الحديثة خلال القرن السابق من تقويض الدعائم الطائفية لهذا المجتمع ، سواء كانت طائفية دينية او طائفية عرقيةاو طائفية حرفية .

فى نفس الوقت كان يناقض الواقع التاريخى ان تظهر دعوة لتأسيس حزب طائفى بينما تتعاظم كل يوم الدعوة للقومية المصرية ، وهى دعوة نقيضة لتفتيت الوطن المصرى الى عناصر ثم انها الدعوة التى ضمنها « الحزب المصرى » فى برنامجه واستمد منها اسمه ! ..

وقد شكلت كل هذة التناقصات حاجزا منيعا امام تلك المحاولة الطائفية ربما بدرجة اكبر من الحاجز الذى شكلته امام محاولات اقامة احزاب التبعية او العودة الى الماضى وهى فى مجموعها حواجز منعت قيام بعض تلك الاحزاب او قصفت اعمار بعضها الاخر ! ..

الفصل الخامس

فى اتجـاه
الجمهورية والاشتـراكيـة

قبل أقل قليلا من نصف قرن من إعلان الجمهورية « ١٩٥٣ » نشأ فى مصر أول حزب جمهورى ، وقبل أكثر قليلا من نصف قرن من التطبيقات الاشتراكية « ١٩٦١ » كان تكوين أول جماعة سياسية تحت إسم « الحزب الاشتراكى المبارك » .

معنى ذلك ببساطة ان المتغيرات الوطنية الكبرى لا تأتى من فراغ ، وان ظاهرة « التواصل التاريخى » قائمة مهما أنكرها طرف أو تنكر لها طرف آخر ، وان الحياة تكتب لمتغير يتسق مع حركة التاريخ ، ويتوقف نبضها عند متغير آخر يحدث بشكل إنقلابى !

ومثل هذه الجماعات السياسية التى ترفض قيود الماضى ، ثم تتجاوز أبعاد الواقع لتستشرف آفاق المستقبل ، وفى مصر بالذات ، تتطلب وقفة تأمل ، وأهم ما نخرج به من هذه الوقفة انها رغم تأثيرها المستقبلى ، فقد كانت خلال الفترة الوجيزة التى عاشتها محاصرة ومحصورة !

أما « الحضار » فقد فرضته أوضاع سياسية وقوى إجتماعية ..

من الاوضاع السياسية ما كان « موروثا » ومنها ما كان « قائما » ، ويبدو « الارث » فى ظاهرة من أخطر الظواهر التى عرفتها مصر خلال القرن التاسع عشر ، فمع إنشاء الدولة الحديثة إبتداء من مطلع هذا القرن ، ومع قيام الحكومة المركزية ، أخذت هذه الحكومة زمام المبادرة فى عمليات التغيير ، وهى عمليات إمتدت لتشمل جوانب الادارة والاقتصاد والتعليم ، وكان لها بالطبع دورها فى تغير البناء الاجتماعى .

اعتاد المصريون نتيجة لذلك أن يأتيهم التغيير من أعلى ، اما أن يدعو للتغيير أفراد من خارج السلطة ، ناهيك عن أن يكون هذا التغيير ضد السلطة ، فأمر لم يكن ليقبله بسهولة المعنيون بالشئون العامة حتى ممن نالوا نصيبا من الثقافة ، ولعبوا دورا فى الحياة الحزبية فى تلك المرحلة .

من الاوضاع السياسية أيضا أن قوى السلطة ، شرعية كانت « الخديو » ، أو فعلية « سلطات الاحتلال » ، بكل ما إمتلكته من صلاحيات لم تكن لتقبل بوجود تلك الجماعات طبعا « ! » .

الأهم من ذلك أن زعامات الحزبين السياسيين الكبيرين لم تكن على إستعداد لاحتضان مثل هذه التيارات .

الحزب الوطنى فى عهد مصطفى كامل كان يدفع عن نفسه دائما تهمة التطرف ، واحتضان مثل هذه التيارات كان بمنطق العصر قمة التطرف ، ثم فى عهد محمد فريد ، رغم ما عرف عن

الرجل من نشاطات فى تنظيم العمل النقابى لم يكن منتظرا أن يرعى هذه التيارات فارتباطاته العثمانية وتوجهاته الاسلامية كانت بطبيعتها متناقضة معها .

أضف إلى ذلك أن زعامات الحزب الوطنى كانت ترى فى هذه التيارات تشتيتا للجهد الوطنى الذى ينبغى تكريسه لقضية الجلاء ، وكان لديها من المبررات ما يدعو للتشكك فى التيارين ، منها إن رجال « الحزب الجمهورى » قد إتخذوا من جريدة « الأحرار » التى كان يصدرها« الحزب الوطنى الحر » الموالى للانجليز منبرا لعرض أفكارهم ، وانه كان يتم الترويج بالأساس للفكر الاشتراكى من جانب عناصر وجرائد سورية ، مثل جريدة « الاخبار » التى كان يصدرها « يوسف الخازن » ويحررها سوريون ، ولم يكن للحزب الوطني ثقة كبيرة فى هؤلاء !

واتخذ « حزب الأمة » نفس الموقف وإن كان لأسباب أخرى ، ويثير الدهشة أن « الجريدة » قد كتبت عن الاشتراكية قبل نشوء « الحزب الاشتراكى المبارك » ، وبشكل أنضج كثيرا من الطرح الاشتراكى الذى قدمه مؤسس هذا الحزب ، كما يلفت النظر المحاولات الدءوبة من جانب رجال « الحزب الجمهورى » للتقارب مع « حزب الأمة » ، فقد كتب مؤسس الحزب مرة يعلق على إحدى خطب لطفى السيد بأن « قلوب أعضاء حزب الأمة ترقص طربا لذكر الجمهورية » « ! » واستطرد فى نفس المناسبة بأن « الأمة هو أقرب الأحزاب الجمهورية وان الحزب الجمهوري لا يعترف بأى من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى هذا الحزب » !

رغم ذلك فان حزب الأمة بدوره عزف عن إحتضان التيارين أو احدهما ، سواء لأن ما كان يدبجه كتاب « الجريدة » من مقالات عن الاشتراكية ، رغم تأثيره المستقبلى كان من قبيل الترف الفكرى للمثقفين ، أو بحكم أن الاعيان وأبناء حزب الأمة عموما لم يكونوا مؤهلين لتبني مثل هذه التيارات التى تتناقض مع موقعهم الاجتماعى !

وأما « الحصر » فقد إمتد إلى مؤسسى الحزبين ، كما وكيفا . من ناحية الكم فالواضح من إستقراء ما كتبوه أو كتب عنهم انهم إنحصروا فى مجموعة محدودة للغاية ، ربما لا تزيد على أصابع اليد الواحدة « !! » ، فلم يعثر الباحثون سوى على إسمين أو ثلاثة من رجال الحزب الجمهورى ، بينما لم يعرف سوى إسم واحد فى الحزب الاشتراكى هو إسم مؤسس الحزب نفسه !

وبالنسبة للكيف لوحظ ان رجال هذه الأحزاب الراديكالية كانوا محصورين فى نطاق بعض الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين أتيحت لهم فرصة تلقى لون من التعليم الحديث ، ثم تحمسوا للثقافة الغربية بشكل إتضح فى تصرفاتهم وبرامج أحزابهم .

ورغم الحصار والمحاصرة فانهما اقتصرا على فترة التجربة الاولى « ١٩٠٧ - ١٩١٤ » ، ذلك ان تلك الأحزاب ذات المضمون المتسق مع حركة التاريخ لاتذهب إلى فراغ ولا تنشأ دون جذور .

الجذور :

معلوم أن « عالم العثمنلى » الذى عاشته مصر نحو ثلاثة قرون قبل مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ قد أخذت قوائمه فى التداعى مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى :

ولم يمض وقت طويل حتى هبت رياح التغيير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وحلت أنظمة جديدة ، ادارية وعسكرية وتعليمية وإقتصادية ، محل الأنظمة المتداعية ، وأفرزت تلك الأنظمة قوى إجتماعية جديدة متميزة عن تلك القوى التى كانت سائدة من قبل ، وواكب كل ذلك إحتكاك شديد بالغرب مما ولد أفكارا جديدة إتسمت فى البداية بقدر كبير من الابهام غير انها فى نهاية الأمر أعلنت عن نفسها بدرجة من الجرأة تدعو إلى الاعجاب وإن كانت لاتثير الدهشة !

مصدر « الاعجاب » ان أصحاب تلك الأفكار قد جهروا بها رغم كل أسباب الحصار والمحاصرة ، أما سبب « عدم الاندهاش » . فهو أن هؤلاء لم يكونوا أبناء الجيل الأول من أصحابها ، فقد كانوا فى الغالب أبناء جيل ثالث أو رابع !

بالنسبة للفكر الجمهورى فبالامكان رصد أربعة أجيال : الجيل الذى « اصطدم » به مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى إلى مصر ، وقد عبر عن هذا الجيل المؤرخ المصرى الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، فى كتابه المعروف « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » ، وذلك فى حديثه فى أكثر من موقع عن « الجمهور الفرنساوى » أى الجمهورية الفرنسية ، وقد بدأ « اصطدام » أبناء هذا الجيل بالفكرة بحكم أن المصريين لم يعرفوا بطول تاريخهم الممتد قبل ذلك سوى أنظمة الحكم الوراثية .

اعقب ذلك الجيل الذى « عايش » الفكرة واستوعب مضمونها وكتب عنها بالتفصيل وهو جيل أبناء البعثات المصرية إلى أوروبا منذ عهد محمد على وحتى عهد إسماعيل ، ويرمز لهذا الجيل « الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى » بما كتبه عن النظام الجمهورى ، خاصة فى « تخليص الابريز فى تلخيص باريز » الصادر عام ١٨٣٤ ، والذى جاء فيه : « .. من الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة للملك أصلا ، ولكن لما كانت الرعية لاتصلح حاكمة ومحكومة ، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » .

رمز له أيضا آخرون أكثر جرأة من رفاعة رغم أنهم أقل شهرة ! مثل على ذلك قصة الطبيب المصرى الذى التقى به المستعرب الفرنسى « فلجونس فريسنيل » عام ١٩٣٦ ووصفه بأنه جمهورى النزعة « ولم يتحدث إلا عن خلع الباشا وإقامة حكومة ديمقراطية صالحة فى أرض الفراعنة . وأبدى إعجابه بما تم إحرازه فى عصر التنوير » .

ونصل إلى الجيل الذى حاول « تنفيذ » الفكرة ، وهو جيل الساخطين على إستبداد إسماعيل ، والثوارعلى أوتوقراطية توفيق مثل المجموعة الأولى خلال النصف الثانى من سبعينات القرن الشيخين المعروفين : الأفغانى ومحمد عبده ، وتحفظ أغلب المراجع التاريخية قصة مسعى الرجلين إلى إغتيال إسماعيل وإعلان الجمهورية .

المجموعة الثانية مثلها عرابى ، أو على الأقل عدد من الضباط الشبان المحيطين به ، وتتعدد المصادر التى تحدثت

عن عزم هؤلاء على خلع توفيق وإعلان الجمهورية نختار منها هذه الوثيقة وهى على هيئة تقرير من « ضبطية مصر » جاء فيه : « الشائعات العمومية مقتضناها أن عزل الخديو متفق عليه وأنه فى هذا الأسبوع يصدر قرار نواب الأمة المصرية بذلك .. ولقد ذهب بعض الناس إلى أنه بعد عزل الخديو ستطلب الأهالى تنصيب حكومة جمهورية ويكون رئيسها سعادة أحمد باشا عرابى » !

وتم أول إحتكاك مصرى « بالفكر الاشتراكى » من خلال جماعة « السان سيمونيين » الذين هاجروا بأفكارهم إلى مصر وحاولوا تنفيذها فى البلاد خلال العقد الرابع من القرن الماضى ، وخلفوا بصمة ، ولو شاحبة ، على الفكر السياسى المصرى .

تزداد البصمة الاشتراكية وضوحا مع الجيل الثانى عُبر عنه أيضا شيخنا العتيد ، رفاعة الطهطاوى ، فى كتاباته المتأخرة ، وعلى وجه التحديد فى كتاب « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » الصادر عام ١٨٦٩ ، ويرى عديدون أن الرجل قدم فى هذا الكتاب لونا من الفكر الاشتراكى المعتدل .

وتصبح البصمة « علامة » على طريق الفكر السياسى المصرى بما قدمته مجموعة المثقفين من رجال « الجريدة » ، ممن يشكلون جيلا ثالثا ، من دراسات حول الاشتراكية بتصنيفاتها المختلفة أو ما أسموه السوسيالية فى البداية ثم الاشتراكية بعد ذلك ، ووصلا إلى المتطرف أو ما أسموه « بالكومنية » وان لم يستخدموا لفظة الشيوعية .

مع تعاقب الاجيال على هذا النحو لم يكن غريبا أن يظهر فى مصر خلال التجربة الحزبية الاولى احزاب تدعو للجمهورية أو الاشتراكية ٠

الحزب الجمهورى:

فى يوم الاربعاء ٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ نشرت جريدة « الاجبشيان جازيت » ذات العلاقات الوثيقة بدار المندوب السامى خبرا مفاده « ان جماعة من الوطنيين يبحثون أمر انشاءالحزب الجمهورى » ٠

بعد ذلك بثلاثة أيام نشرت « الاخبار » ٠٠ وكان يصدرها ويحررها سوريون ، النبأ مرة أخرى وأعلنت ترحيبها الشديد بقيام الحزب الجديد « فان الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادىء العدل والانصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان » ٠

شجع هذا الاهتمام من جانب الصحفيين الشابين اللذين تصديا لتأسيس الحزب الجديد ، محمد غانم ومحفوظ ٠٠ شجعهما على الكتابة والدعوة لتكوين « الحزب الجمهورى » ٠

وفى خلال أقل من شهرين « ديسمبر١٩٠٧ ـ فبراير ١٩٠٨ » كانت الجماعة الجديدة قد لفتت أنظار العديدين ، غالبية من المستنكرين وأقلية من المتعاطفين ، وكان على رأس هؤلاء المستنكرين بالطبع جريدة « المؤيد» لسان حال حزب الخديو « الاصلاح على المبادىء الدستورية » ٠

ومن متابعة ما كتب عن الحزب الجديد ، قراءة واستقراء ،

يمكن أولا التعرف على هوية المؤسسين ، ويمكن ثانيا ادراك أبعاد الرؤية التى طرحها ويمكن اخيرا تحديد مواقفه التى نبعت من هذه الرؤى ٠

ونبدأ أولا « بالمؤسسين » وقد عرفنا منهما اثنين والواضح أن غانم ومحفوظ ، وكانا من خريجى الحقوق الفرنسية أو طلابها ، لم تربطهما بالطبقة العليا ، أو الاعيان روابط الانتماء ٠

يبدو ذلك فى الهجمات الحادة التى شنوها على هذه الطبقة ، فقد كتب « محمد غانم » فى ٢ مايو عام ١٩٠٨ يرثى « قاسم أمين » ما نصه :

« مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الامة عالة عليها وحملا ثقيلا على أبنائها يأخذون من أبنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرهما على الخمور والميسر والعربات المتنوعة ٠

ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ٠ لو علموا انه يفنى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الامة المسكينة التى أساءوا اليها بقدر ما أحسنت اليهم » ٠

ولايكتب مثل هذا الكلام رجل له أى إنتماء لطبقة الاعيان من كبار الملاك ٠

وفى مقابل عدم الانتماء الاجتماعى للاعيان كان الجمهوريون منتمين ، وربما أكثر من اللازم ، للثقافة الغربية ، وبالذات الفرنسية

بدا ذلك واضحا من أخذهم بشعار الثورة الفرنسية « حرية ـ إخاء ـ مساواة » ومن اشتراك الحزب فى احتفالات الجالية الفرنسيةالتى كانت تعقد فى حديقة الازبكية يوم ١٤ يولية احتفالا بالعيد القومى الفرنسى !

ننثنى بعد ذلك إلى « الرؤية » التى تقدم بها الجمهوريون ، والتى كانت بمثابة برنامج الحزب ، ذلك أن « محمد غانم » لم يدبج لحزبه برنامجا مطولا شأن سائر الاحزاب ٠

وقد رأى أعضاء « الحزب الجمهورى » أن تدرج الامة الطبيعى يمر بثلاث مراحل ٠

أولاها : « نيل الدستور » وهو ما اعتبره الحزب مطلبا ملحا وضروريا ٠

ثانيتها: « الاستقلال التام » ، وتتضح طبيعة فهم الحزب للاستقلال التام من خلال موقفه من الحملة التى تعرض لها أحمد لطفى السيد بسبب مناداته بنفس المطلب ، فبينما شنت سائر الصحف المعبرة عن الاحزاب حملة ضارية ضد مفكرى حزب الامة لما فى مطلبه من خروج على دولة الخلاف فما دعاه الى التراجع ، فان الحزب الجمهورى قد خالف سائر الاحزاب وطالب بأن يكون لعبارة « الاستقلال التام » مضمونها بالاستقلال الفعلى عن سائر محاولات التسلط الخارجى ، بريطانيا كان أو عثمانيا ٠

ثالثتها : ان تبلغ الحركة الوطنية غايتها فتعلن « الجمهورية » ، وهذا ماتصور رجال الحزب بأنه « أرقى لمطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية » .

ونصل أخيرا إلى المواقف ، ونختار منها موقفين ، أحدهما من أسرة محمد على وثانيهما من سلطات الاحتلال .

فقد نهج الحزب الجمهورى خط العداء الصريح تجاه أسرة محمد على ، ولم يتردد فى شن هجمات صحفية حادة عليها فى وقت كانت الاحزاب الاخرى تحرص ، مهما بلغ عداؤها للخديو ، أن يكون هذا العداء ضمن حدود معينة لاتصل إلى حد الهجوم الصريح .

العكس من ذلك فعله الجمهوريون ، فرئيس الحزب يكتب فى ٢٧ مايو عام ١٩٠٨ فى « الاحرار » وتحت عنوان « صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد » يهاجم مؤسس الاسرة ويقول ان همه فى جميع أعماله كان طلب المنفعة لشخصه وحصر الملك والثروة فى ذريته فنجح فى سعيه وترك عائلة متشعبة الفروع ذات ملك واسع وثروة طائلة ولكنها لم تأخذ الحيطة لصيانة هذا الملك وأصبحت فى الحالة التى نراها الان » ، ويهاجم وكيل الحزب « محفوظ » الخديو إسماعيل ويؤكد أنه إغتصب مليونا وربع المليون من الافدنة من مجموع الاراضى التى كانت تزرع فى مصر فى عهده والبالغ مساحتها خمسة ملايين من الافدنة .

ونأتى لموقف « الحزب الجمهورى » من سلطات الاحتلال ، وقد رحبت أطرف عديدة بالجمهوريين على اساس أن عداءهم قبل اى شىء وبعد أى شىء موجه للعرش الخديوى وفى فترة

الخلاف بين قصر الدوبارة وقصر عابدين تصور عديدون من انصار الاحتلال ان الحزب الجديد يحسب لهم بحكم عدائه لخصومهم ·

وهذا التصور هو الذى دفع الصحف المؤيدة للاحتلال للترحيب بالحزب الجديد · الاجبيشيان جازيت أول من أشار للحزب الجمهورى ، والاخبار التى فتحت له صدرها يبث دعوته من خلال أعمدتها ، وأخيرا « الاحرار » صحيفة الحزب الوطنى الحر نصير الاحتلال ، والتى اصبحت تقريبا المنبر الاساسى للجمهوريين ·

غير ان هذا التصور تحطم على أرض مبادىء الجمهوريين ، ففى أول نوفمبر عام ١٩٠٨ أراد رئيس الحزب « محمد غانم » توجيه حملة ضد اللورد كرومر بمناسبة صدور كتاب الاخير تحت عنوان « مصر الحديثة » ·

وكان رد وحيد بك صاحب الاحرار أن أعاد المقال لرئيس الجمهوريين « مشفوعا بالرفض والانتقاد » !

واذا كان هذا الموقف قد أكد ان الجمهوريين غلبوا مبادئهم على مصالحهم فانه فى نفس الوقت عجل باختفائهم من الشارع السياسى المصرى ، ذلك أن هذا النوع من « احزاب المبادىء » لايعيش دون لسان يبث من خلاله أفكاره ، وكان معنى الحرمان من هذا اللسان أن فرصة التبشير بمبادئه ونشرها بين أوساط المؤيدين قد ضاعت ·

الحزب الاشتراكى المبارك:

كأنما كانت هناك خطة شاركت فيها سائر أطراف العمل السياسى فى مصر بهدف فرض لون من « التعليم الاعلامى » على ذلك الحزب الذى أسسه فى تلك المرحلة من العمل الحزبى الدكتور حسن جمال الدين تحت اسم « الحزب الاشتراكى المبارك » ·

يدعونا لهذا القول انه بينما لقيت أحزاب شديدة الهامشية تأييدا من الصحافة الموالية للخديو وللانجليز فأخلت لها أعمدتها ، وأثارت المناقشات حولها ، وتسقطت سائر أخبارها ، فان تلك الصحافة قد تجاهلت تماما حزب الدكتور جمال الدين ·

على الجانب الاخر فان سلطات الاحتلال تجاهلت فى وثائقها كل ما يمت لهذا الحزب بصلة ·

المصدر الاساسى ، أن لم يكن الوحيد ،الذى يستقى منه الباحثون معلوماتهم عن « الحزب الاشتراكى المبارك » هو كتاب المستر ج الكسندر ، الذى كان فى مصر خلال تلك الفترة من الحياة الحزبية ، تحت عنوان « الحقيقة حول مصر » ·

ولاتفسير لهذا الموقف الا على ضوء الاعتبارات الاتية :

١ ـ ان الجو العام فى مصر وقتذاك كان يسمح ، وبالحاح ، أن يلقى مثل هذا الحزب نجاحا كبيرا · فقد نشط فى تلك الفترة العمل النقابى بشكل لم يحدث من قبل ، فمن نقابة « لفافى السجائر » ،إلى مجموعة « فعلة المباني » التى عقد أبناوها

اجتماعا كبيرا فى حديقة الازبكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ تردد فيه القول ان « أحسن المبادىء هو مبدا الاشتراكية » ، ثم ساروا فى مظاهرة بالشوارع يهتفون « جعانين يافندينا » ، الى مجموعات عمال المطابع ، وعمال عنابر بولاق ، وعمال ورش القلعة ، وعمال الترام الكهربائى · وكان هذا النجاح المحتمل مصدر توجسات لسائر أطراف العمل السياسى ·

٢ — ان مجموعات المثقفين من أبناء « حزب الامة » الذين كتبوا كثيرا عن الاشتراكية لم يكونوا على استعداد لتجاوز حدود الكتابة الى العمل التنظيمى ، فقد كانوا عند هذه النقطة « من أصحاب المذاهب الكتابية » على حد التعبير الذى شاع بين المنتمين للاحزاب فى تلك الفترة · ولعلها آفة ظلت تلازم العمل الاشتراكى منذ ذلك الوقت المبكر ، وهى أن « الاشتراكية » كانت ترفا للمثقفين أكثر مما كانت نهجا للكادحين .

٣ ـ ان الدكتور حسن جمال الدين قد اختار الميدان الخطأ لنشر دعوته وتأليف حزبه ، فهو بدلا من أن تكون المدينة المصرية وجموع تنظيمات العمال الجديدة ميدانه توجه الى الريف اقتناعا منه أن المطحونين الحقيقيين فى مصر هم الفلاحون ، ورغم صحة هذا الاقتناع فان أبناء الريف المصرى لم يكونوا مهيئين لاستيعاب أى فكر اشتراكى .

وقد انصبت المواد الثلاثة عشرة التى تضمنها برنامج « الحزب الاشتراكى المبارك » على الفلاحين ، فطالب بتحسين احوالهم ، وحصولهم على نصيب من عائد الارض ، ومنح

معاشات للعجزة والمرضى منهم ، كما طالب بتقنين العلاقة بين الملاك والفلاحين فلا يجبر الاولون الاخرين على العمل فوق طاقتهم ، وحق الفلاحين فى الشكوى من سوء معاملة الملاك ، وفحص السلطات لحالات « الشراكة » بين الجانبين .

ويلاحظ هنا ان برنامج الحزب لم ينظر الى « الاشتراكية » على اساس برنامج مستكمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصرى وانما اتخذها من زاوية انسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذرى ، وذلك فى داخل اطار الريف . ولاشك أن غلبة هذه الدوافع هى التى دعت الدكتور جمال الدين الى تسمية حزبه بالمبارك !

ثم ان محاولات مؤسس الحزب لوضع اشتراكيته موضع التطبيق كانت أقرب إلى محاولات فردية منها إلى عمل سياسى منظم ، فهو قد نزل إلى الشرقية داعيا الفلاحين للانضمام إليه . وفى محاولته لضم هؤلاء اتبع أسلوب الاقناع الفردى ، أو تقديم مد يد العون المادى لبعضهم ، وهو فى هذا الاسلوب لم يعتمد سوى على نفسه ، ومهما كانت قدرته على الاقناع أو حجم المال الذى يستطيع انفاقه على هؤلاء فانها أخيرا كانت محصورة فى شخصه .

●

ويمكن فى نهاية الاستعراض الوجيز « للحزب الاشتراكى المبارك » القول بأن الدكتور حسن جمال الدين لم يكن على مستوى دعوته ، وان كان ذلك لايحرمه فضل المحاولة الاولى فى اخراج الاشتراكية من حيز النظرية الى نطاق الدعوة لتطبيق النظرية ، بل أكثر من ذلك السعى للقيام بجانب من هذا التطبيق ، رغم ماكان فى الدعوة وفى السعى من قصور حاولت أن تتلافاه التنظيمات فى التجارب الحزبية التالية .

التجربة الثانية
١٩١٩ - ١٩٥٣

- رصـــد المتغيرات .
- الوفد من الثورة إلى الثروة.
- الوفد والمنشقــون .
- الحزب الوطنى - أسير التاريخ .
- ... وللملوك أحزابهم .
- الايديولوجيات تدخل عالم الأحزاب

الفصل السادس

رصد المتغيرات
١٩١٩ - ١٩٥٣

ماأعقب «الثورة العربية» من احتلال بريطانى لمصر عام ١٨٨٢ أجهض «حياة حزبية» كانت فى مرحلتها الجنينية ،وأجل مولد هذه الحياة لربع قرن كامل «١٩٠٧»

على النقيض من ذلك أنجبت « ثورة ١٩١٩» مايمكن توصيفه « بحياة حزبية» مستكملة القسمات متدفقة الحيوية .

وهناك اكثر من تفسير لذلك الانجاز الذى ميز ثورة ١٩١٩ فى تأثيراتها الحزبية عن سابقتها المعروفة بالثورة العرابية

١ـ الاختلاف بين طبيعة الثورتين ، فبينما كانت الثورة العرابية عسكرية بالزعامة وبالمواجهة الاساسية ، كانت ثورة ١٩١٩ شعبية بالمبادرة والمسيرة ، وكان محتما أن تفرز مثل هذه الطبيعة منظمات شعبية تعبر عنها ،.وكانت الاحزاب التجسيد الامثل لهذه المنظمات .

٢ـ ومن الاختلاف بين طبيعة الثورتين الى الاختلاف بين نتائجهما ، فثورة ١٨٨٢ أعقبها الاحتلال البريطانى للبلاد ، بكل مردوداته الاحباطية ، بينما انتهت ثورة ١٩١٩ بالغاء

الحماية البريطانية على البلاد واصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدور دستور ١٩٢٣ ، وهى نتائج إيجابية يقينا بالمقارنة بنتائج الثورة الاولى ، ويكفى تبيانا لبعض هذه النتائج انها قننت لاول مرة العلاقة بين الاحزاب والسلطة ، وهو أمر لم يكن وارداً فى التجربة الحزبية الاولى

٣ـ يرجح كفة تجربة ما بعد ثورة ١٩١٩ انها نشأت ووراؤها «ماض حزبى» استمدت منه بعض زادها على عكس سابقتها التى كانت بلا ماض تقريبا.

والماضى لم يخلف فقط استمرار«الحزب الوطنى » خلال التجربة الثانية ، أواستمداد حزب آخر ، وهو حزب الاحرار الدستوريين أصوله من حزب الامة . أهم من كل ذلك ان الماضى قد خلف ممارسات استرشد بها حزبيو التجربة الثانية ، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أومتعلقة بالاداء..

وقد تميزت الحياة الحزبية التى أعقبت ثورة ١٩١٩ ، أومانسميه بالتجربة الحزبية الثانية«بطول العمر» فبينما لم يتجاوز عمر تجربة ماقبل الحرب الاولى السنوات السبع بلغ عمر التجربة الثانية أربعة وثلاثين عاما بالتمام والكمال ، وكان معنى ذلك أن عمر تجربة ١٩١٩ـ ١٩٥٣ قد بلغ نحو خمسةامثال تجربة ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ .

واذا كان هذا«العمر الاطول» قد أتى بنتيجة لما أشرنا اليه من أفضلية ظروف التجربة الثانية ، فإنه فى نفس الوقت قد خلف أثارا لايمكن تجاهلها. على المستوى الخارجى ، فقد شهدت الفترة متغيرات دولية واسعة ، كانت ذات تأثير مختلف على التجربة الحزبية الثانية ، ويكفى فى هذا الصدد عقد

مقارنة بسيطة يتضح منها ان الحزب الوطنى باعتباره الممثل الاساسى للتجربة الحزبية الاولى قد خرج بالقضية الوطنية ليعرضها على أوربا ، بينما نلاحظ فى خلال التجربة الثانية أن أوربا هى التى قدمت بأفكارها الى مصر مما بدا فى التنظيمات الحزبية التى تأثرت بالتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، أوالتجارب الفاشية فى كل من أيطاليا والمانيا .

أما على الصعيد الداخلى فقد أتاحت السنوات الطويلة الفرصة لتغييرات إجتماعية كان من الضرورى أن يكون لها انعكاساتها على تركيب الاحزاب القديمة أو تكوين الاحزاب الجديدة ، ثم على حركة الاحزاب عموما ، قديمها وجديدها!

●●●

معنى ذلك انه قد اسهم فى صياغة التجربة الحزبية الثانية ، فى تقديرنا أمران أولهما : العلاقة بثورة ١٩١٩ ، والثانى : طول التجربة النسبى ، مما يدعو الى متابعتها من خلالهما .

مواليد : ١٩١٩

العلاقة البنوية بين غالبية احزاب التجربة الثانية وبين ثورة ١٩١٩ كانت ظاهرة الى حد شكلت معه معلما أساسيا من معالم الحقبة السياسية .

ونبدأ «بالوفد» أكبر احزاب المرحلة واكثرها إتصالا بالثورة بحكم نشأته فى أحضانها ، ولنا هنا ملاحظة مؤداها أن احداث الثورة هى التى صنعت الوفد أكثر مما صنعها.

توضيحا لهذه الملاحظة فإنه كان مفروضا عندما بدأ التفكير فى الوفد انه هيئة مؤقتة تتشكل للذهاب الى باريس وعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح الذى أنعقد لتسوية شئون عالم مابعد الحرب ، ولم يكن هذا الوفد حزبا ، كما أنه لم يتكون على هيئة حزب .

وتنتفى الصفة الحزبية اذا علمنا أن الرجال الثلاثة « زغلول وشعراوى وعبد العزيز فهمى » الذين تصدوا للقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مع المندوب السامى فى القاهرة قد

قاموا بذلك بصفتهم اعضاء فى الجمعية التشريعية التى توقفت جلساتها مع اعلان الحماية ، وليس بصفة حزبية .

ثم انه لما تكون الوفد ، وكانت غالبية اعضائه فى البداية من حزب الأمة ، سعت زعامته الى ضم عناصر من الحزب الوطنى ، بالأضافة الى عناصر من الاقباط ، حتى يكون ممثلا للامة ووكيلا لها ، لاممثلا لحزب بعينه .

يؤكد أيضا العزوف عم « التكوين الحزبى » ان الوفد قد استمر بعد ذلك بدون « برنامج » وتبدو أهمية هذا المعلم الحزبى بملاحظة ان بعض احزاب التجربة الأولى كانت تصدر برامجها قبل ان تتكون ، وأحيانا كانت تصدر برامجها دون أن تتكون « ! » بمعنى ان برنامج الحزب كان ركنا اساسيا لتكوين الحزب .

رغم ذلك فان تطورات الثورة وتشكيل لجان الوفد قد أدى فى النهاية الى تحوله إلى حزب سياسى مما يؤكد المقولة التى

حرصنا على اثباتها فى بداية الملاحظة ، وهى ان ثورة ١٩١٩ هى التى انجبت حزب الوفد اكثر مما صنع الوفد مجريات الثورة .

وإذا كان الوفد من مواليد ١٩١٩ فقد ظلت سائر الاحزاب التى انشقت عنه تتبارى فى اثبات نسبها للثورة ، بل واكثر من ذلك تسعى الى التأكيد على ان علاقتها بما حدث عام ١٩١٩ أقوى كثيرا من علاقة الوفد .

والمتبع لتطورات الخلاف بين المجموعة التى أسست « حزب الأحرار الدستوريين » عام ١٩٢٢ وبين سعد زغلول يتبين بسهولة هذه الحقيقة ، ففى فترة الخلاف الاولى فى لندن بدا كأن سعد هو الذى خرج من الوفد وليس هؤلاء ، ثم ان عدد المنضمين « لعدلى يكن » كان أكبر من عدد الذين بقوا مع سعد زغلول ، وبالتالى فقد كان لهؤلاء اسبابهم فيما رأوه من أن ماحدث كان رفضا من جانب غالبية الوفد لاستبداد رئيسه ، وهم بالتالى ظلوا يرون أصالة تمثيلهم للامة مما بدا مع نشوء فكرة قيام الحزب الجديد .

ففى ٣٠ أغسطس عام ١٩٢١ ، تلقى احد اعضائه الوفد الذى كان يرأسه عدلى يكن فى لندن ، وهو عبد اللطيف المكباتى ، برقية من عبد العزيز فهمى ورفاقه ، الذين كانوا فى القاهرة ، تدعوه الى العودة الى مصر لانهم بصدد « تجديد هيئة اخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » بمعنى آخر ان حزب الاحرار الدستوريين مع بروز فكرة نشأته حرص رجاله على اثبات نسبهم لعام ١٩١٩ ! ..

ومن الاحرار الدستوريين الى « الهيئة السعدية » التى

تشكلت اواخر عام ١٩٣٧ ، ويتأكد اصرار قيادة الحزب الجديد على تأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩ ، من ان زعيمه « أحمد ماهر والنقراشي » كانا من الجهاز السرى للثورة ، ومن حرص احد هذين الزعيمين ، محمود فهمى النقراشى ، على ابراز صلة القربى بينه وبين زعيم الثورة ، سعد زغلول ، ومن التمسك بأن ينسب الحزب الجديد لهذا الزعيم حتى تسمى « بالهيئة السعدية » وتسمى اعضاؤه بالسعديين ، وبينما تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع مابين الوفد وبين ١٩١٩ من أواصر فسموا الوفديين « بالنحاسيين » ! نسبة الى « مصطفى النحاس » الذين خرجوا على زعامته ، وكأنما ارادوا القول انهم لم يخرجوا عن ثورة ١٩١٩ وانما انشقوا على زعامة خرجت عن مبادئها !

قاموا بذلك بصفتهم اعضاء فى الجمعية التشريعية التى توقفت جلساتها مع اعلان الحماية ، وليس بصفة حزبية .

ثم انه لما تكون الوفد ، وكانت غالبية اعضائه فى البداية من حزب الأمة ، سعت زعامته الى ضم عناصر من الحزب الوطنى ، بالأضافة الى عناصر من الاقباط ، حتى يكون ممثلا للامة ووكيلا لها ، لاممثلا لحزب بعينه .

يؤكد أيضا العزوف عم « التكوين الحزبى » ان الوفد قد استمر بعد ذلك بدون « برنامج » وتبدو أهمية هذا المعلم الحزبى بملاحظة ان بعض احزاب التجربة الأولى كانت تصدر برامجها قبل ان تتكون ، وأحيانا كانت تصدر برامجها دون أن تتكون « ! » بمعنى ان برنامج الحزب كان ركنا اساسيا لتكوين الحزب .

رغم ذلك فان تطورات الثورة وتشكيل لجان الوفد قد أدى فى النهاية الى تحوله الى حزب سياسى مما يؤكد المقولة التى حرصنا على اثباتها فى بداية الملاحظة ، وهى ان ثورة ١٩١٩ هى التى انجبت حزب الوفد اكثر مما صنع الوفد مجريات الثورة .

وإذا كان الوفد من مواليد ١٩١٩ فقد ظلت سائر الاحزاب التى انشقت عنه تتبارى فى اثبات نسبها للثورة ، بل واكثر من ذلك تسعى الى التأكيد على ان علاقتها بما حدث عام ١٩١٩ أقوى كثيرا من علاقة الوفد .

والمتبع لتطورات الخلاف بين المجموعة التى أسست « حزب الأحرار الدستوريين » عام ١٩٢٢ وبين سعد زغلول يتبين بسهولة هذه الحقيقة ، ففى فترة الخلاف الاولى فى لندن بدا كأن سعد هو الذى خرج من الوفد وليس هؤلاء ، ثم ان عدد المنضمين « لعدلى يكن » كان أكبر من عدد الذين بقوا مع سعد زغلول ، وبالتالى فقد كان لهؤلاء اسبابهم فيما رأوه من أن ماحدث كان رفضا من جانب غالبية الوفد لاستبداد رئيسه ، وهم بالتالى ظلوا يرون أصالة تمثيلهم للامة مما بدا مع نشوء فكرة قيام الحزب الجديد .

ففى ٣٠ اغسطس عام ١٩٢١ ، تلقى احد اعضائه الوفد الذى كان يرأسه عدلى يكن فى لندن ، وهو عبد اللطيف المكباتى ، برقية من عبد العزيز فهمى ورفاقه ، الذين كانوا فى القاهرة ، تدعوه الى العودة الى مصر لانهم بصدد « تجديد هيئة اخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » بمعنى آخر ان حزب الاحرار الدستوريين مع بروز فكرة نشأته حرص رجاله على اثبات نسبهم لعام ١٩١٩ ! ..

ومن الاحرار الدستوريين الى « الهيئة السعدية » التى تشكلت اواخر عام ١٩٣٧ ، ويتأكد اصرار قيادة الحزب الجديد على تأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩ ، من ان زعيمه « أحمد ماهر والنقراشى » كانا من الجهاز السرى للثورة ، ومن حرص احد هذين الزعيمين ، محمود فهمى النقراشى ، على ابراز صلة القربى بينه وبين زعيم الثورة ، سعد زغلول ، ومن التمسك بأن ينسب الحزب الجديد لهذا الزعيم حتى تسمى « بالهيئة السعدية » وتسمى اعضاؤه بالسعديين ، وبينما تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع مابين الوفد وبين ١٩١٩ من أواصر فسموا الوفديين « بالنحاسيين » ! نسبة الى « مصطفى النحاس » الذين خرجوا على زعامته ، وكأنما ارادوا القول انهم لم يخرجوا عن ثورة ١٩١٩ وانما انشقوا على زعامة خرجت عن مبادئها !

لم يشذ عن نفس النهج رجال الانشقاق الاخير الذين خرجوا عام ١٩٤٣ عن الوفد ، بزعامة سكرتير الحزب العتيد « مكرم عبيد » فمن ناحية بدا حرص الرجل على تأكيد نسبه لعام ١٩١٩ من استمرار التمسك بالتسمية التى ظلت تطلقها عليه دوائر الوفد طوال الحقبة السابقة . « ابن سعد البكر » .. ومن ناحية اخرى جاءت التسمية التى اطلقها مكرم ورجاله على انفسهم معبرة عن نفس الاتجاه .. « الكتلة الوفدية » !

ورغم ان فترة التجربة الحزبية الثانية قد عرفت احزابا لاتنتسب لثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطنى ، او الاحزاب الملكية « الاتحاد والشعب » أو الجماعات الايديولوچية « الاخوان - الماركسيون - مصر الفتاة » فان مواليد عام ١٩١٩ ظلوا يلعبون الدور الاساسى فى الشارع السياسى المصرى حتى عام ١٩٣٦ على الاقل ، كما استمروا الممثلين الاساسيين للاحزاب فى مؤسسات السلطة « البرلمان والوزارة » باستثناء عهد صدقى الذى امتد بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٤ ، مما يشكل المعلم الثانى من معالم تأثير ثورة ١٩١٩ على التجربة الحزبية الثانية .

الحزبية والسلطة

باستثناءات قليلة جدا كان تركيب الوزارة والبرلمان المصريين ابتداء من وزارة زغلول الاولى « يناير ١٩٢٤ » الى وزارة النحاس الأخيرة « يناير ١٩٥٢ » تركيبا حزبيا وهو امر يختلف كلية عن التجربة الحزبية الاولى حيث كانت العلاقة بين الاحزاب والسلطة غائبة بشكل يكاد يكون كاملا .

فباستثناء وزارة توفيق نسيم الثالثة « نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦ » ووزارة على ماهر الاولى « يناير - مايو ١٩٣٦ » ووزارة حسين سرى الرابعة « نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠ » ، لم تتشكل وزارة واحدة دون ان تكون وزارة حزبية بالكامل ، او بداخلها تمثيل حزبى قوى .

ويبدو مدى قوة الاساس الحزبى فى تشكيل الوزارات من ملاحظة هامة ، وهى ان الوزارات التى تشكلت دون هذا الاساس سعت الى اختلاقه .

يقدم المثل على هذا وزارات العهد الزيورى « ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ » ووزارت عهد صدقى « ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ » .

وزارة « احمد زيور » الاولى تشكلت من رجال الملك ومن حزب الاحرار الدستوريين وبعد شهر ونصف فقط من التشكيل تسارع المجموعة الاولى فى الوزارة ، وبناء على ايحاءات ملكية ، الى اقامة حزبها الذى عرف باسم « حزب الاتحاد » حتى يتوفر لها قوامها الحزبى .

وتتكرر نفس الظاهرة بعد اقل من خمسة اشهر من انقلاب صدقى حين قام فى نوفمبر عام ١٩٣٦ بتأسيس « حزب الشعب » على نفس النمط تقريبا الذى ظهر به « حزب الاتحاد » .

نفس الظاهرة عرفتها البرلمانات المصرية ، فبامتداد الحقبة اما « لا برلمان » فى فترات تعطيل الحياة النيابية ، واما « برلمان حزبى » بغض النظر عن تركيبته الحزبية سواء كان برلمانا ذا اغلبية وفدية ، او برلمانا انعقدت اغلبيته للاحزاب المناهضة للوفد « من المنشقين او الاحزاب الملكية » او برلمانا غلبت عليه روح الائتلاف الحزبى كما حدث فى الفترة بين العودة للحياة البرلمانية بعد سقوط عهد زيور عام ١٩٢٦ وبين تعطيلها مرة اخرى بقيام عهد « اليد الحديدية » ، الذى يقترن باسم محمد محمود عام ١٩٢٨ .

وقد ترتب على هذه العلاقة العضوية بين الاحزاب وبين مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية مجموعة من النتائج اثر بعضها على الاحزاب نفسها ، واثر بعضها على البرلمان ، واثر بعضها الاخير على الوزارة .

اما « الاحزاب » فقد تأثرت فى جانبين اولهما : بظهور احزاب جديدة حاول « قصر عابدين » من خلالها الاستيلاء على البرلمان والوزارة ، وقد تمثل هذا فى « حزب الاتحاد » الذى تأسس عام ١٩٢٥ ، و « حزب الشعب » الذى تشكل بعد ذلك بخمس سنوات ، وهى الاحزاب التى اصطلح على تسميتها بالاحزاب الملكية .

الجانب الثانى من التأثير بدا فى أن إشهر الانشقاقات عن الوفد كان ميدانها مؤسسة من مؤسسات السلطة ، فقد كان اخراج « محمود فهمى النقراشى » وزير المواصلات من الوزارة النحاسية الرابعة التى اعيد تأليفها فى اول إغسطس عام ١٩٣٧ توطئة لانشقاق الجماعة التى أسست « الهيئة السعدية » بعد ذلك بشهور قليلة ، ثم ان استبعاد « مكرم عبيد » من الوزارة النحاسية السادسة التى اعيد تشكيلها فى ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ كان خطوة اساسية فى طريق

« الانشقاق آدى الى انشاء الكتلة الوفدية »

ومن التأثير على الأحزاب الى التأثير على « البرلمان » وقد أدى تحزيب البرلمان الى مجموعة من الظواهر الشديدة التراوح ، بعضها ايجابى وأغلبها سلبى

فقد اتخذ البرلمان المصرى ، خاصة فى مجلس النواب ، الشكل المعروف للحياة النيابية من حيث وجود أغلبية ومعارضة ، وقد صدر ذلك الشكل من منطلقات حزبية ، وهى ظاهرة ايجابية .

عرف البرلمان المصرى أيضا ما عرفته البرلمانات العريقة من مناقشات وأسئلة واستجوابات ، وكانت تتم جميعا فى اطار حزبى ، كما عرفت المجموعات البرلمانية التى تشكلت على اساس الانتماء الحزبى ، وهى ظاهرة إيجابية آخرى .

بالمقابل فقد تعددت الظواهر السلبية والتى نتجت أساسا من تبرم الملك والأنجليز بالممارسات الديمقراطية .

من هذه الظواهر ما عمد إليه قصر عابدين ، بمباركة من قصر الدوبارة ، من تعطيل الحياة البرلمانية ، وحدث هذا مرتين فى عهد الملك فؤاد ، اولاهما فى عهد زيور « ١٩٢٤ـ ١٩٢٦ » وثانيتهما فى عهد محمد محمود « ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ » ، حتى يتخلص من الأغلبية التى انعقدت للوفد فى البرلمانات السابقـــة . منها ثانيا تغيير الدستور فيما جرى عام ١٩٣٠ بالغاء دستور ١٩٢٣ واصدار ما عرف بدستور صدقى ليضمن قيام برلمان يتمتع بأغلبية من رجال الأحزاب الموالية للملك .

منها ثالثا ما عمد اليه « قصر عابدين » من حل البرلمانات التى تمتعت بأغلبية حزبية لا يرضى عنها فيما تكرر بشكل يكاد يكون ثابتا بامتداد التجربة البرلمانية بين عامى ١٩٢٤و ١٩٥٢.

منها اخيرا التقليد الذى ساد بتدخل الادارة فى الانتخابات ، وكان التدخل « بالضغوط » مبكرا منذ ممارسة إسماعيل صدقى وزير الداخلية فى وزارة زيور لها فى ثانى انتخابات برلمانية « ١٩٢٥ » أو التدخل « بالتزوير » والذى أفتقد أية درجة من الحياء فى أول انتخابات تجرى فى عهد الملك فاروق « ١٩٣٨ » ومثل هذا التدخل كان مقصودا به استبعاد

احزاب بعينها ومنح احزاب اخرى اغلبية لاتستحقها ، وتكفى الاشارة هنا الى أن كلا من رئيس الوفد « النحاس » وسكرتيره مكرم عبيد » قد سقطا فى انتخابات ١٩٣٨.

●●

وتميزت التجربة الحزبية الثانية ، كما سبق التنويه ، بالعمر الطويل « ٣٤ سنة » مما جعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات التى حدثت على هذا المدى الزمنى ، خارجية كانت أو داخلية ، مما يستوجب تتبع هذا التأثير .

المتغيرات العالمية ومعطياتها :

ثلاثة احداث عالمية كبرى وقعت فى السنوات الاولى من التجربة الحزبية الثانية فى مصر واثرت فى مسيرة هذه التجربة . اولها ثورة اكتوبر ١٩١٧ فى روسيا وما ترتب عليها من ظهور اول دولة شيوعية فى العالم ، وثانيها استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢ وما استتبعه من تعاظم موجة المد الفاشى فى أوربا ثم فى انحاء آخرى من العالم ، وثالثها الغاء الخلافة على ايدى كمال اتاتورك عام ١٩٢٤ وما تمخض عنه من ردود فعل فى العالم الاسلامى على وجه الخصوص .

انعكس اثر الحدث الأول فى تكوين « الحزب الأشتراكى المصرى » عام ١٩٢٠ وتمثيله فى « المؤتمر الشيوعى الرابع » الذى انعقد فى موسكو ، ثم ما تلا ذلك من تغيير الاسم الى « الحزب الشيوعى المصرى » فى ديسمبر ١٩٢٢ واعتناقه لمبادىء الكومنترن التى نادى بها لينين .

ويبدو تأثر التنظيمات الشيوعية فى مصر ، سواء كانت احزابا معلنة او تجمعات سرية ، بما يجرى فى الاتحاد السوفيتى ، من ان نشاط هذه التنظيمات قد ارتبطت بسياسات الدولة الاشتراكية الأم . فالتواكب ظاهر بين تلك السياسات وبين ارتفاع موجات مد هذا النشاط او انحسارها.

ففترة نشاط الحزب الاشتراكى فى مصر بين عامى ١٩٢٠و ١٩٢٤ قد واكبت الفترة اللينينية ، او فترة الدعوة « للثورة العالمية » من جانب الدولة الاشتراكية الأولى .

نفس التواكب ملحوظ بين الانتصارات التى احرزها الاتحاد السوفيتى على النازى خلال الحرب العالمية الثانية واتساع العالم الاشتراكى فى أعقابها وبين الموجة الثانية من موجات مد النشاط الشيوعى فى مصر ، وان غلب عليه فى هذه المرحلة الطابع السرى.

الحدث الثانى المتمثل فى انتشار الفاشية ، فكرا وسياسة ونظاما فى أوربا ، خلف اثره بقيام « جماعة مصر الفتاه » عام ١٩٣٣ وهو عام استيلاء النازيين على السلطة فى المانيا .

فاذا كان التطرف القومى الركيزة الاساسية من ركائز الفكر الفاشى فان « مصر الفتاة » قد تطرفت فى هذا السبيل حتى انها دعت المنضمين اليها للتعصب لقوميتهم « الى حد الجنون » وان تكون غايتهم « أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام » .

واذا كانت جماعات الميليشيا ، او اصحاب القمصان

الملونة ، الاطار الاساسى الذى تحركت داخلة الانظمة الفاشية ، فان تنظيم « اصحاب القمصان الخضراء » قد خلق نفس الاطار الذى تحركت داخله جماعة مصر الفتاة ..

يبقى «الاخوان المسلمون » ويتفق الذين ارخوا لحركتهم أن سببا من اهم اسباب تكوين الجماعة كان « الغاء الخلافة » من جانب الحكومة التركية عام ١٩٢٤ ، وما استتبع ذلك من فصل الدين عن الدولة من جانب اتاتورك ، وتزايد الاتجاهات العقلانية فى مصر والتى سببت فى مصر معارك متعاقبة خلال العامين التاليين معركة كتاب « الاسلام واصول الحكم الذى وضعه الشيخ على عبد الرازق والصادر عام ١٩٢٥ ، تلتها معركة كتاب « الشعر الجاهلى » الذى ألفه طه حسين والصادر عام ١٩٢٦ .

ويؤكد الاستعراض السابق ان أثر « المتغيرات العالمية » على الحزبية الثانيةقد تركز فى الجماعات ذات الطابع الايديولوجى ، وهو امر طبيعى بحكم ان العقائد ذات طابع عام ، إسلاميا كان او عالميا ، على عكس الحال مع الاحزاب التى جعلت القضية الوطنية شاغلها الأول والاخير ، وبالتالى كانت اقل تأثرا بما يجرى فى العالم من دعاوى عقيدية ، بل يمكن الذهاب الى ما هو اكثر من ذلك بملاحظة ان تلك الأحزاب قد عادت الجماعات العقيدية ونفرت من تنظيماتها وتشككت فى سياساتها ونواياها .

يبقى تحفظ اخير وهو ان المتغيرات العالمية مهما بلغت خطورتها لاتصنع احزابا او جماعات سياسية دون ان تسبقها تغييرات داخلية على نفس مستواها ، ولاشك ان هذه التغييرات

هى التى أدت الى دخول عناصر جديدة فى العمل الحزبى كانت بمثابة الدماء التى جرت فى عروق الجماعات الأيديولوجية وغيرها من التنظيمات الحزبية .

وافدون جدد:

الاعيان والافندية ، او كبار الملاك والمثقفون كانوا الركيزيتن الاجتماعيتين اللتين قامت عليهما التجربة الحزبية الاولى . وقد استمرت هاتان المجموعتان تلعبان دورا قياديا خلال التجربة الثانية ، غير ان العمل الحزبى ، خاصة بالنسبة للتنظيمات الايديولوجية ، قد عرف شرائح اجتماعية جديدة لم تسهم بدور ملحوظ فى هذا العمل من قبل .

بالنسبة « لكبار الملاك » وهم من كانت تتجاوز ملكيتهم المائة فدان ، تشير الاحصاءات الى زيادة عددهم من ١٧٩١ مالكا عام ١٩١٤ الى ١١٤٥٤ مالكا عام ١٩٤٥ ، أى بنسبة وصلت الى ٦٣٩ فى المائة .

ومع الزيادة فى الحجم عرفت هذه الطبقة تغيرات نوعية كان أظهرها الاشتغال فى تجارة القطن ، ويقدم آل فرغلى وآل يحيى نموذجا لذلك ، والاشتغال فى الاعمال المالية ، ومعلوم ان مؤسسى « بنك مصر » الأساسيين كانوا ثمانية من كبار الملاك ، اما صناعات الغزل والنسج فقد كان لهم فيها الدور الأكبر ، وتكفى الاشارة فى هذا الصدد الى ان مجموعة من هؤلاء أسست خلال عام ١٩٢٧ وحده ثلاث شركات ، مصر للكتان ومصر لنسج الحرير ومصر لغزل ونسج القطن .

كان معنى ذلك أن طبقة الاعيان قد نمت كما وكيفا مما انعكس على اسهامها فى التجربة الحزبية الثانية واعطى لهذا الاسهام سمات خاصة .

سمة أولى : حاز هؤلاء النصيب الاكبر من عضوية مجالس ادارات الأحزاب البرلمانية ، سواء كان الوفد ، او الاحزاب المنشقة ، او الاحزاب التى ألفها مناصرو الملك .

سمة ثانية : حرصت بعض عائلات كبار الملاك على ان يكون لها ممثلون فى اكثر من حزب من الاحزاب الكبيرة ، وذلك حتى لاتضار فى مصالحها نتيجة لانتقال السلطة من حزب لآخر

سمة ثالثة : تنقلت بعض الشخصيات من كبار الملاك من حزب لآخر جريا وراء تحقيق المصالح ، وقد بلغت تنقلات بعضهم اربع مرات فى فترة لاتتجاوز السنوات الست « صالح لملوم وسيف النصر موسى بين عامى ١٩٢٥و ١٩٣١ » .

سمة رابعة : بالرغم من أن الجماعات الايديولوجية « الاخوان المسلمون ، مصر الفتاة ، الماركسيون » لم تكن من الاحزاب التى لعب فيها الاعيان دورا ملحوظا ، غير انه تواجد شكل ما من العلاقات بينها وبين بعض عناصر هذه الطبقة . فيذكر الذين أرخوا لحركة الاخوان ان مؤسسها كان يتصل ببعض الاعيان فى مرحلة الاسماعيلية ، اما « مصر الفتاة » فالعضو الوحيد الذى دخل مجلس النواب ممثلا لها ، كان من كبار الملاك ، يبقى الماركسيون وقد انضم الى صفوفهم عدد.من المثقفين من ابناء كبار الملاك ، ناهيك عن تعاطف احد الباشوات معهم حتى اطلقت الصحف عليه الباشا الاحمر .!

بالنسبة « للمثقفين » فقد اصابتهم نفس الزيادة الحجمية والنوعية.

فيما يتصل « بالحجم » ودون الحاجة للعودة الى الاحصاءات تكفى الاشارة الى أن تلك الفترة شهدت ظهور ثلاث جامعات ، بدءا بالجامعة المصرية التى عرفت بعد ذلك باسم جامعة فؤاد الأول والتى تأسست عام ١٩٢٥ ، ومرورا بجامعة فاروق الأول بالاسكندرية ووصولا الى جامعة ابراهيم باشا الكبير التى عرفت فيما بعد باسم جامعة عين شمس ، والتى تأسست عام ١٩٥٠ . وكانت تلك الجامعات ميدانا من أهم ميادين ممارسة النشاطات الحزبية ، والاقتتال الحزبى ايضا !

وقد أدى التوسع فى التعليم ، خاصة التعليم الجامعى ، الى انخراط فئات جديدة من ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة فى المؤسسات التعليمية الجديدة ، ومن هؤلاء خرجت اغلبية الشباب التى اسست الاحزاب الايديولوجية ، فمثلا كان احمد حسين مؤسس مصر الفتاه ابن كاتب حسابات ، وكان اخر من مؤسسى نفس الجماعة ابن جاويش فى البوليس . كما كان معلوما ان أعضاء الخلايا الماركسية التى تكونت فى الجامعة خلال فترة الحرب قد انتموا فى أغلبهم لنفس الشريحة الاجتماعية ، كذا الطلاب من الاخوان الذين نما عددهم فى الجامعة على نحو ملحوظ فى فترة ما بعد الحرب .

من المثقفين ايضا « اصحاب المهن الحرة » وكان المحامون اكثرهم تسيسا ، وبالتالى اكثرهم اسهاما فى العمل الحزبى ،

وكان هؤلاء قد شكلوا نقابتهم عام ١٩١٢ والتى اصبحت منذ ذلك الوقت مركزا من اهم مراكز العمل الحزبى ، وقد كانت انتخابات النقيب مناسبة حزبية هامة للتنافس وان ظل الوفد يفوز بالمنصب .!

ومع هاتين المجموعتين اللتين شاركتا فى التجربتين عرفت التجربة الثانية مجموعات اخرى وفدت اليها واسهمت فى اثراء العمل الحزبى بها .

من هؤلاء الوافدين « الحرفيون وصغار التجار » وقد نجح « الشيخ حسن البنا » فى استقطاب اعداد قليلة من هذه الشرائح الاجتماعية الى جماعة الأخوان المسلمين . وقد عمد فى هذا الى اساليب التأثير الشخصى جنبا الى جنب مع وسائل الاقناع الدينى .

منهم أيضا « العمال » وكان من البديهى ان يكون هؤلاء الهدف الرئيسى للاحزاب الأشتراكية والتجمعات الماركسية التى عرفتها مصر فى تلك الفترة .

ومعلوم ان الحزب الاشتراكى المصرى ، والذى تسمى بالحزب الشيوعى المصرى ، هو الذى قاد حركة الاعتصام التى قام بها العمال المصريون عام ١٩٢٤ ، ومعلوم ايضا انه من اول التنظيمات الماركسية التى تأسست فى اواخر الحرب الثانية « ١٩٤٥ » كان « طليعة العمال » الذى تشكل من عدد من المثقفين والقيادات العمالية .

وتقديرا لاهمية دور العمال فى الحركة الحزبية نجح الوفد خلال العشرينات فى اقامة تنظيمات لهم تحت كنفه ، وهى التنظيمات التى تولى مسئوليتها عبد الرحمن فهمى القطب

الوفدى المشهور ، غير أن الطريف فى الأمر المحاولة التى ادت الى انشاء ما عرف « بحزب العمال » برئاسة احد ابناء الاسرة المالكة ، النبيل عباس حليم ، وبالرغم مما فى ذلك العمل من مفارقة فانه يدل على مدى شعور سائر الأطراف المعنية بالعمل الحزبى بأهمية دورالطبقة العاملة فيه ! .

عموما فان اسهام كل هذه « القوى الاجتماعية » القديمة منه والجديدة ، فى التجربة الحزبية الثانية قد افرد لهذه التجربة مكانة متميزة فى التاريخ المصرى المعاصـــر .

الفصل السابع

الوفد من
الثورة إلى الثروة

الوفد وليد ثورة ١٩١٩ ، وبالتالى فقد كان حزب شتى القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التى أنخرطت فيها ، ملاك أراض ومثقفون وعمال وفلاحون ،أعضاء أغلب أحزاب التجربة الأولى ،أقباط ومسلمون . وقد نتج عن هذه العلاقة العضوية أن كان الوفد مع نشأته « تجمعا وطنيا » أكثر منه « حزبا سياسيا» .

وقد استغرق التحول من « التجمع » إلى « الحزب » أكثر من خمس سنوات، كما خلقت ظروف الولادة بصماتها على الزعامة والتنظيم .

والتحول الى الحزب قد جرى فى ٢٦ أبريل عام ١٩٢٤ بعقد اجتماع لاعضاء الوفد فى مجلس النواب من أجل وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ..وقد اتفق فى هذا الاجتماع على أن يكون إسم الحزب « هيئة الوفديين » وأن يكون له ناد باسم « النادى السعدى » ، كما أتفق على تكوين لجنة تنفيذية من النواب الوفديين ومن ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية التى إجتمعت فى ٢٧ مايو عام ١٩٢٤ ووافق أعضاؤها بالاجماع على فكرة إنشاء النادى السعدى ومشروع قانون الهيئة التنفيذية .

ومن خلال هذه الخطوات تم تحول الوفد إلى حزب سياسى من الناحية الواقعية وإن لم يضع برنامجا له .

وبينما تأخرت ولادة الحزب كل ذلك الوقت فقد كانت ولادة الزعيم من وسط أحداث الثورة سابقة على ولادة الحزب . وقد نتج عن ذلك أن جاء تكوين الحزب وليدا لارادة الزعيم ، فاجتماع ٢٦ أبريل وان كان قد دعا اليه « حمد الباسل » وكيل الوفد ، فان هذه الدعوة قد وجهت بايحاء من سعد زغلول نفسه .

نتيجة آخرى بدت فى المكانة العريضة التى احتلها رئيس الحزب حتى وصفت الوثائق البريطانية سعد زغلول « بعملاق العمالقة » ، وسمى الوفديون سعدا « بنبى الوطنية » ، كما تمتع مع النحاس بألقاب « زعيم الأمة » و « الرئيس الجليل » ، وسمى مكرم النحاس « بالزعيم المقدس » ، أكثر من ذلك ففى أعقاب وفاة سعد كان النحاس عندما يذكر اسمه يردفه ب « رضى الله عنه » .

وليس بالنعوت والتسميات فقط وانما بالصلاحيات أيضا ، فقد نص قانون الحزب على أن الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ، ويشرف على أعمال لجانه وسكرتيريته وأمانة صندوقه والموظفين . كما أعطى القانون الرئيس حق دعوة الوفد للاجتماع والبت فى القرارات العاجلة وترجيح الجانب الذى ينضم اليه فى حالة تساوى الاصوات . وأخيرا حظر القانون على أعضاء الوفد الادلاء بأحاديث عامة باسمه قبل عرضها على الرئيس .

ثم أنه ليس بالنعوت والتسميات أو بالصلاحيات وأنما

بالمواقف كذلك ، فقد عرفت حقبة رياسة سعد الانشقاق الكبير مع أنصار عدلى الذين كونوا أغلبية الوفد ، رغم ذلك ظل سعد هو الوفد . ، وفى حقبة رياسة النحاس حدثت الانشقاقات الثلاثة « ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ » وتصور القائمون بكل منها أنهم يتخلصون بانقلاباتهم من رئيس الوفد ، فبقى النحاس وخرجوا هم !

ومن خلال الثورة ، ومن خلال الرئيس ، تمتع الوفد بتنظيم لم يتمتع به أى حزب من أحزاب التجربة .

ونترك للتقارير السرية لدار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة تقييم هذا التنظيم ، فقد جاء فى تقرير مؤرخ فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ يقيم نتائج أول انتخابات جرت لبرلمان مصرى ؛ «السبب الاساسى لفوز الزغلوليين الساحق فى الانتخابات تنظيمهم فى لجان ولجان فرعية سواء فى المدن أو فى الريف ، وهو تنظيم لا يحظى به أى حزب اخر» .

وتبدو أهمية هذا التنظيم فى أنه كان يصطنع لكل مرحلة مايناسبها ، فالجهاز السرى كان من أهم أجهزة الوفد خلال مرحلة الثورة « ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ » ، وجماعة « القمصان الزرقاء » انبثقت عن الحزب الكبير كجماعة ميليشيا ، لمواجهة جماعة « القمصان الخضراء » التابعة لمصر الفتاه ، والتى حاول خصوم الوفد استخدامها لضربه «١٩٣٣ ـ ١٩٣٧ » ، ناهيك عن « لجان الشبان الوفديين » و « لجان النساء الوفديات » التى استمرت تشكل بعض ركائز الحزب طوال فترة التجربة الثانية .

بين القصرين

فى الفترة السابقة على اعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ اقتسم قصر الدوبارة وقصر عابدين السلطة أحيانا وتصارعا عليها فى أغلب الاحيان ، ولم يكن هناك ثالث حتى قيام ثورة ١٩١٩ عندما أصبح « بيت الامة » مقر الوفد ورمزه ، هذا الثالث ! ، وكان على البيت الجديد مواجهة القصرين !

وقد أثرت هذه المواجهة على تاريخ الوفد أيما تأثير . ففى قصر الدوبارة حدث لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير بين وينجت المندوب السامى وزعماء الوفد الثلاثة يتقدمهم سعد زغلول مما كان بمثابة تحرير لشهادة ميلاد الوفد .

ومن قصر الدوبارة خرج « اللنبى » فى موكبه الشهير يقدم الانذار لوزارة سعد بعد اغتيال السردار فى نوفمبر عام ١٩٢٤ مما أدى الى الاطاحة بأول وزارة وفدية .

ومع قصر الدوبارة جرت جولات مفاوضات كان أخطرها الجولة الاخيرة بين النحاس باشا رئيس الوفد وبين السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والتى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ الشهيرة .

أثر فى الوفد أيضا أشد التأثير مبادرة نفس الرجل ، بعد أن أصبح اللورد كيلرن بدلا من السير مايلز لامبسون . فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ حين أجبر الملك فاروق على دعوة زعيم الوفد لتأليف الوزارة الجديدة .

فوق كل ذلك فقد كان لقصر الدوبارة دوره الغالب فى تقرير سياسات مصر فى أغلب سنى التجربة الحزبية الثانية ، وهو دور كان يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على وضعية الوفد ، فالمرات المتعاقبة التى أبعد فيها قصر عابدين الوفد عن السلطة لم يكن الملك ليجرؤ على أن يتخذ الاجراءات الدستورية ، أو اللادستورية التى تؤدى إلى هذا الابعاد دون موافقة أو ايحاء بالموافقة من جانب قصر الدوبارة . وكان هناك اتصال عضوى بين فشل جولات المفاوضات التى يجريها الوفد مع الانجليز وبين السماح للملك باستبعاد الوفد عن السلطة . أما العلاقة بين بيت الامة وقصر عابدين فقد كانت بالاساس علاقة مواجهة طوال فترة التجربة الحزبية الثانية ، وان اختلفت طبيعة هذه المواجهة تبعا لسياسات سيد قصر عابدين من جهة ، وأسباب القوة والضعف الكامنة فى بيت الأمة من جهة أخرى .

« بيت الأمة » اعتمد على ممارسة الضغوط الشعبية التى كانت تصل الى حد تسيير المظاهرات فى مواجهة قصر عابدين يهتف المشاركون فيها : « سعد أو الثورة » « ١٩٢٤ » ، أو فيما بعد « النحاس أو الثورة » « ١٩٣٧ » .

بالمقابل فقد تنوعت الأساليب الملكية ، فؤاد الأول اتبع أسلوب تعطيل دستور ١٩٢٣ «١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ » ، أوالغائه « ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ » لمنع الوفد من دخول السلطة . اتبع أيضا خطة اقامة أحزاب تدين بالولاء للملك لمناوئة حزب «بيت الأمة» . واتبع فاروق الأول أساليب جديدة ، وتفرد من بين ماتفرد به بتزوير الانتخابات ضد الوفد فيما جرى عام ١٩٣٨ حين لم يحصل الوفد الا على أثنى عشر

مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٦٤ مقعدا ، الامر الذى دفع السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة أن يكتب فى تقرير له : «لقد طبخت حكومة محمد محمود نتائج الانتخابات» ، مما دفع الوفد بعد ذلك الى رفض خوض أى انتخابات لاتجريها حكومة وفدية أو حكومة محايدة يرضى عنها الوفد .

فى نفس الوقت فقد توحدت سياسة القصر فى العهدين تجاه الوفد وذلك فى أمرين ، : سياسة اقالة الوزارات الوفدية التى تكررت أربع مرات ، منها مرة فى عهد فؤاد «وزارة النحاس الاولى فى يونية ١٩٢٨ » وثلاث مرات فى عهد فاروق «وزارة النحاس الرابعة فى ديسمبر ١٩٣٧ والسادسة فى أكتوبر ١٩٤٤ والاخيرة فى يناير ١٩٥٢ » . : محاولات «الاستيلاء على الوفد من الداخل » ، وقد جرت احداها فى عهد فؤاد «١٩٢٨ » من خلال محمد محمود الذى تصور أن وفاة سعد قد تركت فراغا فى زعامة الوفد يمكن له شغله والاستيلاء على الوفد بالتالى ، وجرت الثانية فى أوائل عهد فاروق «١٩٣٧ » من خلال أحمد ماهر والنقراشى ، فقد طرحت وقتذاك فكرة بأن يقوم الرجلان بتأليف وزارة وفدية محل وزارة النحاس وان لم يتم خروجها الى حيز التنفيذ .

وبين القصرين ، الدوبارة وعابدين ، مضى الوفد يشق طريقه فى بحر السياسات المصرية بكل أنوائه .

عبء السلطة

ملاحظة ابداها أحد معاصرى التجربة الحزبية الثانية

جاء فيها« ان الوفد فى المعارضة اقوى منه فى السلطة » ، والملاحظة تستحق وقفة تأمل ومحاولة تفسير .

والتأمل يثبت صحة المقولة ، ونحن لاننناقش هنا ما ترتب على وجود الوفد فى السلطة من تعرضه لضربات أجنحة السلطة الأخرى « الملك أو الانجليز » ، أو تشهير الأحزاب المنافسة ، بقدر ما نتعرض لمظاهر الضعف التى ألمت بالوفد من داخله خلال فترات توليه السلطة .

كلن أخطر هذه المظاهر اتهام خصوم الوفد للحزب بأنه يمارس فى البرلمانات التى يفوز بأغلبيتها ما اسموه « بدكتاتورية الأغلبية » . وقد انبعث هذا الاتهام من مجموعة من الحقائق منها تلك الاغلبية الساحقة التى كان يفوز بها الوفديون فى اغلب الانتخابات التى خاضوها دون تدخل من الادارة ، فقد زادت هذه الأغلبية على ٩٠٪ فى أول انتخابات جرت فى ظل الدستور والتى اعلنت نتيجتها فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ولم تقل عن ٧٢٪ فى اخر انتخابات العهد والتى عقدت فى يناير عام ١٩٥٠ . ورغم انخفاض نسبة الفوز فقد ظلت كاسحة .

وقد اغرى الفوز الكاسح الوفد بالقيام بممارسات غير « ديمقراطية» . كان منها مصادرة حرية النواب المعارضين فى ابداء الرأى داخل المجلس حتى وصل الامر الى ضرب أحدهم ، وهو« فريد زعلوك » فى جلسة ١٤ ابريل عام ١٩٤٣ . وكان منها ايضا السعى للتخلص من آخرين بابطال عضويتهم للمجلس ، ومن اشهر ماقام به الوفد فى هذا الصدد اسقاط عضوية محمد محمود فى برلمان عام ١٩٢٤ ، ونترك للجنرال

اللنبى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة توصيف العمل ، فقد كتب فى رسالة سرية لحكومته « تم اسقاط عضوية محمد محمود باشا فى جلسة ١٧ ابريل « ١٩٢٤ » بأغلبية ١٢٣صوتا مقابل ٣٩ .. والواضح أن الأغلبية الوفدية قد اتخذت هذا الموقف لاسباب سياسية » ، واسقاط عضوية مكرم عبيد فى مايو عام ١٩٤٣ ، بعد خلافه مع النحاس ، وقد دبج قرار الاسقاط فى عبارات بليغة قال فيها « يعتبر المجلس ان مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ ان قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ » ، والمثلان يعتبران من اكثر الأمثلة تجسيدا لسوء استخدام قوة الاغلبية البرلمانية .

منها ايضا سوء السمعة التى كانت تلحق بالوفد نتيجة لبعض الممارسات الوزارية ، وكانت « قضية الاستثناءات » من أخطر القضايا التى أسهمت فى صنع « سوء السمعة » ، وكان للوفديين منطقهم فى هذا الشأن وهو ان انصارهم يتعرضون لاضطهادات شديدة خلال فترات حكم وزارات الاقلية أو وزارات الأحزاب الملكية ، وانه من الطبيعى تعويض هؤلاء فى فترات الحكم الوفدية .

ورغم ما فى هذا المنطق من وجاهة الا أن استخدام الاستثناءات على نطاق واسع كان من اسباب تفجير الخلاف داخل الوزارة الوفدية نفسها فيما جرى فى وزارة النحاس الخامسة « فبراير ـ مايو ١٩٤٢ » وهو الخلاف الذى ادى الى اصدار مكرم « للكتاب الاسود » فى محاولة « لنشر الغسيل القذر » ، وقد كتب اللورد كيلرن السفير البريطاني فى القاهرة

يعلق على اقالة الوزارة النحاسية السادسة فى اكتوبر ١٩٤٤ : « ان عمل الملك فاروق قد قوبل بالرضا نتيجة للشعور بأن الادارة الوفدية قد اعتراها الفساد » !

دفعت اغراءات السلطة ايضا « الحزب الاكبر » على القيام بممارسات حزبية أعانت خصومه أكثر مما أفادته ، من بين تلك الممارسات ما قام به الوفد من تكوين جماعة « القمصان الزرقاء » عام ١٩٣٤ على نسق عسكرى ، وبالرغم من أن انشاء هذه الجماعة كان نموذجا لتعدد اساليب العمل الحزبى من جانب الوفد ، فقد تغلب عائدها السلبى على عائدها الايجابى فهى من ناحية كانت تناقض الطابع الديمقراطى الذى حرص الوفد على التمسك به ، وكانت كمن تدفع به الى صف الاحزاب الفاشية ، وهى من ناحية اخرى قد أضفت على الحزب لونا كئيبا بسبب الفوضى التى احدثتها فى الشوارع ، وهى الفوضى الناتجة عن الاقتتال بين فصائلها ، أو عن الصدامات بينها وبين أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة .

أخيرا فان الصراعات الشخصية لرجال الوفد على السلطة قد أدت الى اكبر الانشقاقات التى اصابته وهو ممسك بزمامها ، الانشقاق السعدى خلال الوزارة الرابعة « ١٩٣٧ » ،وانشقاق الكتلة الوفدية خلال الوزارة النحاسية الخامسة « ١٩٤٢ » .

ولعل كل ذلك يفسر ماصدرنا به هذه الدراسة من ان ظاهرة « الحزب الاكبر » كانت مخصومة من رصيد الوفد ، ربما

بنفس الدرجة التى كانت محسوبة له ، والحقيقة فان الخصم من هذا الرصيد قد سار بسرعة أكبر بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ وتحول وفد الثورة الى وفد الثروة !

من الثورة الى الثروة

« معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا » عام ١٩٣٦ كانت منعطفا خطيرا فى تاريخ الوفد ، فقد اقام « الحزب الاكبر » دعائمه باعتباره « وكيل الامة فى الدفاع عن قضيتها » ، فكيف تتماسك الدعائم ولم تعد هناك قضية!؟

واكب عقد المعاهدة حدث اخر على جانب كبير من الاهمية حين ضم الوفد عددا من كبار ملاك الاراضى الزراعية فى نفس العام . كان من هؤلاء فؤاد سراج الدين ، محمد المغازى عبد ربه ، بشرى حنا ، محمد الحفنى الطرزى ، احمد مصطفى عمرو ، فهمى ويصا ، كمال علما ، سيد بهنس ومحمد محمود خليل . ومع التسليم بأن كبار الملاك ظلوا يشكلون النسبة الغالبة من الزعامة الوفدية قبل ١٩٣٦ ، غير أن دخول هذه المجموعة الأخيرة قد أثر فى مسيرة الوفد أشد التأثر .

بدأ هذا التأثير فى تكوين الحزب ، وفى صحافته ، وأخيرا فى سياساته .

بالنسبة « للتكوين » فقد عرف الوفد انشقاقين قبل عام ١٩٣٦ كما عرف آخرين بعده وبينما خرج من الانشقاقين الاولين « العدليين ١٩٢١ ، السبعة ونصف ١٩٣٢ » من عرفوا بالعناصر المعتدلة ، خرج من الانشقاقين الاخيرين العناصر التى عرفت بصلابتها الوطنية وتاريخها الحزبى ، « احمد ماهر

والنقراشى » عام ١٩٣٧ كانا من اقطاب الجهاز السرى للثورة ، ثم مكرم عبيد « المجاهد الكبير عام ١٩٤٣ » ، فقد بقيت العناصر الجديدة ولم يكن لها ماض وطنى ! مما يمكن القول معه انه قد خرجت عناصر الثورة ودخلت عناصر الثروة !

ومن التكوين الى« الصحافة » ، وبينما نلاحظ انه قبل عام ١٩٣٦ كانت تنضم الصحف للوفد ، مثل الأخبار والبلاغ وكوكب الشرق والجهاد وروزاليوسف ، فانه بعد ذلك التاريخ اصطنع الحزب الصحف وعرف لاول مرة ظاهرة الصحيفة « الناطقة بلسان الوفد » ، مثل «المصرى » فى فترة ، و « الوفد المصرى » فى فترة اخرى بالاضافة الى « صوت الامة » .

ولاشك انه كان من مسببات هذه الظاهرة ماعرفته الثلاثينات من خروج عدد من أهم صحف الحزب عليه « روزاليوسف والبلاغ » ، غير أنه لاجدال أيضا ان صدور الصحف الناطقة بلسان الحزب فى مرحلة ما بعد ١٩٣٦ قد مكن منه القدرة الملحوظة على تمويلها من جانب « عناصر الثروة » التى دخلت الوفد فى تلك المرحلة ثم مالبثت ان استولت عليه !

عرفت نفس المرحلة ظاهرة أخرى فى الصحافة وهى ظهور مايمكن تسميته بالصحافة « اللا وفدية » ردا على ظهور الصحف الناطقة على لسان الوفد . صحيح انه كان هناك دائما صحافة الاحزاب المنافسة للوفد والتى كانت لاتكف عن الهجوم عليه ، اما ظهور صحيفة مستقلة لا هم لها الا الهجوم على الوفد فقد كان امرا جديدا ، وتقدم « اخبار اليوم » بعد

صدورها فى نوفمبر عام ١٩٤٤ النموذج الامثل لهذه الظاهرة .

تبقى ظاهرة ثالثة عرفتها صحافة الوفد فى نفس الحقبة ، وهى أنه لم يكن فى امكان أية قوة جديدة تجاهل التراث الليبرالى للحزب ، وهو التراث الذى ادى الى بروز مجموعة الشباب الذين عرفوا « بالطليعة الوفدية » ، والذين عبروا عن انفسهم من خلال جريدة « الوفد المصرى » التى رأس تحريرها الدكتور محمد مندور ، وكان من أهم كتابها عزيز فهمى ، غير انه من الواضح ان ما تم توفيره لهذه المجموعة كان « حرية التعبير » لا « قدرة التغيير » !

اثر دخول عناصر الثروة اخيرا على سياسات الوفد ، ومع ما كان يقدمه الحزب من اصلاحات سياسية أو ادارية فان اصحاب الثروة ممن استولوا على الحزب كانوا أشد حرصا على مصالحهم .

ندلل على هذا بما جاء فى تقرير اللورد كيلرن عن عام ١٩٤٣ ، فقد قال الرجل بالنص : « استطاع الوفد أن يوفى بعهده فى تنفيذ مشروع اصلاح القضاء ، وهو خطوة فى الاتجاه الصحيح .. كما يعمل الهلالى باشا بدأب فى مشروع طموح لاصلاح التعليم .. غير انه فيما يتصل برفع الحكومة لاسعار الحبوب فقد كانت ولسوء الحظ تستهدف صالح الطبقة القوية من كبار الملاك » .

وندلل عليه ثانيا بأنه لم يكن لاى من الانشقاقات السابقة ماكان لانشقاق عام ١٩٤٢ من طابع تبادل الاتهامات باستغلال النفوذ للاثراء ، ولاشك ان ما قيل فى هذه الاتهامات ، خاصة

المتصلة منها بصفقات التموين انما كانت تشير لدور الطبقة الجديدة فى استخدام السلطة لزيادة ثرواتها .

ونذلل عليه ثالثا بالطابع الذى غلب على وزارة الوفد الاخيرة « ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ » .. طابع المساومات والصيغ التوفيقية ، وهو طابع يتقنه اصحاب الثروة اكثر من رجال الثورة .

ومثل هذا التحول من الثورة إلى الثروة قد وجه ضربة فى صميم ليس للوفد وانما للتجربة الحزبية برمتها مما يفسر تعاظم احكام الادانة للفكرة الحزبية من جانب مفكرى الحقبة ، مثل الأستاذ توفيق الحكيم ، ومما يفسر ضعف ردود الفعل للعمل الذى قام به رجال العهد الجديد عام ١٩٥٣ بالاجهاز على تجربة حزبية كانت قد بلغت كهولتها فى الرابعة والثلاثين !.

الفصل الثامن

الوفد والمنشقون

عانى الوفد من أربعة انشقاقات أفرزت ثلاثة من الاحزاب هى : الاحرار الدستوريون (١٩٢٢) ، الهيئة السعدية (١٩٣٨) والكتلة الوفدية (١٩٤٣) .

وكان بالامكان أن تقدم الظاهرة معطيات إيجابية للتجربة لو كانت فرزا قبل أن تكون افرازا ، فالفرز علامة صحيحة بحكم أنه فى النهاية يضع كل فصيلة من الحزب الكبير فى مكانها الصحيح تبعا لانتمائها الاجتماعى أما الافراز فعرض مرضى يمكن التأكد فى طبيعته من امرين ، أولهما : أسباب الظاهرة وثانيهما : نتائجها .

أما عن أسباب الظاهرة فيتفق معظم من أخضعها للدراسة على غلبة النوازع الشخصية عليها ، فالانشقاق الأول كان بالأساس إنشقاقا بين سعد وعدلى ١٩٢١ وبدا الثانى أول ما عرف بانشقاق السبعة ونصف بخلاف بين مكرم عبيد ، سكرتير الحزب ، ونجيب الغرابلى أحد أقطابه ١٩٣٢ وانبعث الثالث من خلاف بين مكرم أيضاً وبين محمود فهمى النقراشى ١٩٣٧ وفى الأخير كان الخلاف بين أشهر صديقين فى

السياسة المصرية النحاس رئيس الحزب ومكرم سكرتيره ١٩٤٢ .

صحيح أنه قد خرج فى الانشقاقين الأولين العناصر المعتدلة بينما طرد فى الانشقاقين الأخيرين العناصر ذات التاريخ الثورى ، غير أن الخلافات التى أدت إلى هذا الاخراج أو الطرد لم تكن مبدئية بقدر ما كانت شخصية .

فالخلاف بين زغلول ويكن كانت له جذوره الشخصية منذ أن كان الوفد فى باريس ١٩١٩ بشهادة سعد التى جاءت فى مذكراته وكان نصها :

« لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكبر من هيئة الوفد .. ان كل عضو من الوفد أصبح يظن نفسه قائدا للأمة ..!

ثم تطور الأمر فيما هو معروف إلى الخلاف حول رئاسة أى من الرجلين لوفد المفاوضات . والصدام بين مكرم والغرابلى نتج عن تقاعس الثانى عن الاستمرار فى الدفاع مع الأول فى قضية القنابل ، والصدام الثالث نتج عن أسباب الغيرة التى ظلت كامنة بين مكرم والنقراشى منذ ١٩٢٧ بعد أن أصبح الأول سكرتيرا للوفد وهو ما كان مطمحا للثانى . أما الخلاف الأخير فترجعه أغلب الكتابات المعاصرة ، بما فيها الوثاق السرية الانجليزية إلى الغيرة الشخصية التى دبت بين مكرم والسيدة زينب الوكيل قرينة النحاس باشا .

ويتضح « الطابع الشخصى » فى هذه الانقسامات مما حدث عندما أسمى المنقسمون بعضهم ، أو اسمتهم الوثائق البريطانية باسماء زعمائهم ، فكان هناك السعديون والعدليون

فى الانقسام الأول ، بينها قرأنا عن النحاسيين والسعديين فى الانقسام الثالث ، ووصلنا إلى النحاسيين والمكرميين فى الانقسام الأخير .

ومع أن الوثائق البريطانية أسمت ما جرى فى الوفد وما تمخض عنه من ظهور الأحزاب الثلاثة بالانشقاقات ، ومع أن الصحف المعاصرة تبنت نفس التوصيف ، ومع أن الكتابات التاريخية ، الأكاديمية أو غير الأكاديمية ، أخذت بالتسمية .. رغم كل ذلك فإنه على ضوء التشخيص السابق يحق لنا القول بأن ما جرى خلال أعوام ١٩٢١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٧ و ١٩٤٢ كان تشرذما للوفد أكثر منه أنشقاقا فى صفوفه .

يتأكد ذلك من أن الأحزاب التى خرجت من صفوف الوفد لم تكن الا مجموعات وفدية استمرت فى مبادئها الأساسية والوسائل التى اصطنعتها لتحقيق هذه المبادىء هى نفس مبادىء ووسائل الوفد .

وبالامكان التثبت من هذه الحقيقة أنه باستثناء الأحرار الدستوريين لم يضع أى من الأحزاب المنشقة برنامجا له ، وأعتبر كل من السعديين والكتليين برامجهم هى « مبادىء الوفد الأصيلة »

ويتحول التثبت إلى يقين من خلال ما جرى عام ١٩٤١ حين كلف حزب الأحرار الدستوريين مفكره المشهور « عبد العزيز باشا فهمى » أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ بوضع دراسة عن برامج الأحزاب فأكتشف أنه لافرق بينها الأمر الذى دفع الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الأحرار إلى مفاتحة رئيس الوفد فى حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال عام

١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الاخرى وعودتها إلى حظيرة الوفد .

ويزداد اليقين رسوخا من رصد ما جرى عام ١٩٤٧ أى بعد إنشقاق الكتلة الوفدية بأكثر من أربع سنوات ، حين التقى مكرم عبيد مع النحاس باشا فى جنازة محمد صبرى ابو علم وتعانق الرجلان وبدا أن هناك إتجاها قويا لعودة الكتليين إلى صفوف الوفد ، ولم يمنع تلك العودة الا أسباب شخصية أيضاً ، ذلك أن مكان ومكانة مكرم ومناصريه كان قد أحتلهما أشخاص آخرون !.

من أسباب الظاهرة أيضاً السلطات الواسعة التى تمتع بها رئيس الحزب ، سواء كان سعد زغلول أو مصطفى النحاس ، ويثير الدهشة أن أغلبية الوفد فى الانشقاقين الأول والثانى كانت ضد الرئيس والمفروض فى مثل هذه الحالة أن ينصاع الرئيس للأغلبية أو يخرج ، ولكن ما حدث كان العكس ، ففى الحالتين خرجت الأغلبية وبقى الرئيس بعد أن خاض كل من سعد والنحاس المعركة مع منافسيهما ، الأول عام ١٩٢١ أى بعد تأليف الوفد برياسته بنحو ثلاث سنوات ، والثانى عام ١٩٣٢ بعد أن إحتل مقعد زغلول بنحو خمس سنوات .

ولم يكن هناك بد من إنعكاس أسباب الظاهرة على نتائجها ، وطالما كانت الأسباب سلبية فلا مندوحة من أن تكون النتائج بنفس القدر من السلبية .

ونحن لاننافش النتائج بالنسبة للحياة السياسية أو الحركة

الوطنية فى مصر خلال تلك الحقبة ، وإنما نتتبع إنعكاسات هذه السلبية على الحياة الحزبية .

وأول ما نسجله فى هذا الشأن أن ظاهرة التشرذم قد أوقعت الوفد فى خصومات داخلية خاصة مع المنشقين الذين خرجوا ، أو بالأحرى اخرجوا منه بعد ١٩٣٦ ، وهى خصومات نالت من مكانة الحزب الكبير وانتقصت من جماهيريته . مثل على ذلك ما جرى من تبادل الاتهامات بين الشراذم الوفدية ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، مثل آخر ما حدث من اتهام كل طرف لخصمه بأنه لا يمثل الامة المصرية مما وصل إلى المحافل الدولية (برقية النحاس المشهورة إلى سكرتير الامم المتحدة بهذا المعنى خلال وجود النقراشى لعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن ١٩٤٧)

من ناحية أخرى فإن هذا التشرذم فتح الباب واسعا أمام قوى كانت بطبيعتها مناهضة للحركة الوطنية ، الملك والانجليز ، للتدخل فى شئون الاحزاب الجديدة ، بل إن يد القصر لم تكن بعيدة عن إحداث تلك الانشقاقات خاصة اخراج ماهر والنقراشى عام ١٩٣٧ ، وعلى الاخص إقصاء مكرم بعد ذلك بخمس سنوات ، إذ تؤكد جميع الدراسات أن « أحمد حسنين باشا » رئيس الديوان الملكى كان « الفاعل الأول » لهذا الاقصاء .

أضف إلى كل ذلك ان الاحزاب المنشقة كما أسمتها الوثائق ، أو أحزاب الاقلية كما أسمتها دوائر الوفد ، الشرذمات الوفدية كما تشخصها هذه الدراسة ، حاولت أن تلعب دور البديل فى الحياة الحزبية ، وهى لم تنجح يقينا فى أداء هذا الدور ؛ والاخطر من ذلك إنها أضعفت دور « الاصيل » مما إنعكست

آثاره على الحياة الحزبية المصرية ، وكانت آثارا بالسلب

وفى إطارهذا التشخيص نتابع الدور البديل لاحزابَ الانشقاق الثلاثة فى الحياة السياسية المصرية .

الاحرار الدستوريون
و إنفصام الشخصية

الحزب الذى وضع رجاله دستور ١٩٢٣ كان أول من شارك فى تعطيله ١٩٢٤ ثم كان أول من أوقف العمل به ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ وأخيرا كان أول من تواطأ فى تزوير إنتخاباته ١٩٣٨

والحزب الذى أقام سمعته على التصدى لاوتوقراطية القصر كان أول من شارك فى وزارات زيور الملكية وأكثر من إستجاب لمحاولات كل من فؤاد وفاروق لابعاد الوفد عن السلطة .

والحزب الذى شكل رجاله غالبية الوفد المصرى عام ١٩١٩ كان السيف المسلط الذى إستخدمه الانجليز طوال الوقت واستخدمه الملك بعض الوقت فى ضرب الوفد .

ويمثل « الاحرار الدستوريون » بذلك ظاهرة مرضية قلما انتبه لها دارسو التاريخ المصرى المعاصر ، ونعنى بها إنفصاما فى الشخصية عاش بها الحزب أغلب أعوامه الثلاثين ، ولنبدأ القصة من أولها .

فمع البداية ساد بين الاحرار تصور مؤداه انهم الجانب الارجح وان المستقبل معهم وضد سعد ، وكان لهذا التصور ما

يبرره ، فمن الناحية الاجتماعية ضم الحزب « أوفر الناس مالا وأعزهم نفرا » على حد تعبير « السياسة » الصحيفة الناطقة بلسان الدستوريين ، ومن الناحية السياسية كان للحزب تجربة ماضية ، فقد كان رجاله هم « عمد حزب الامة » ، ثم إنهم لم يقصروا فى الجهاد فقد كانوا بصحبة سعد فى المنفى ، وعلى أبواب مؤتمر الصلح فى باريس ، وعلى مائدة المفاوضات فى لندن

تأسيسا على هذا التصور كانت مبادرتهم بانشاء الحزب ١٩٢٢ قبل أن يبنى الوفد هيكله الحزبى ١٩٢٤ . وكان تحركهم للتفاوض مع الانجليز مما مهد لصدور تصريح ٢٨ فبراير وكان تشكيلهم للأغلبية العظمى من لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ .

غير ان هذا التصور قد تبدد داخل صناديق أول انتخابات تجرى بمقتضى الدستور الذى

وضعوه ، فرغم نظام التصويت على درجتين الذى ضمنوه هذا الدستور اعتقادا منهم بأنه سوف يكفل لهم الأغلبية داخل البرلمان كانت المفاجأة عندما لم ينجح سوى ١١ مرشحا دستوريا من أعضاء المجلس البالغ ٢١٤ عضوا مما سبب « خيبة أمل بلغت حد الفجيعة » على حد تعبير مؤرخ الاحرار الدستوريين أو كما قال الدكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة الحزب : «نتائج الانتخابات زعزعت من ثقتنا إلى غير حد » ومن الخيبة وتزعزع الثقة بدأ الانفصام وعلى إمتداد تاريخ الحزب شارك فى المؤسسات الدستورية من منطلقات متناقضة .

ونبدأ « بالوزارة » وقد دخلها أول مرة فى وزارة زيور الثانية مارس ١٩٢٥ مؤتلفا مع « الاتحاد » الحزب الملكى . وينقلب الموقف فى وزارات عدلى الثانية وثروت الثانية والنحاس الأولى يونية ١٩٢٦ ـ يونية ١٩٢٨ عندما دخلها مؤتلفا مع الوفد ، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى يحدث فيها مثل هذا الائتلاف بين الوفد وجماعة من المنشقين عليه .

وينكص الدستوريون على أعقابهم مرة أخرى فى وزارة محمد محمود الأولى يونية ١٩٢٨ ـ أكتوبر ١٩٢٩ التى تتشكل من الأحرار والاتحاديين للمرة الثانية وكانت آخر الوزارات التى شاركوا فيها ابان عهد الملك فؤاد .

أما فى عهد فاروق فقد بدا الدستوريون « طلاب سلطة » بالاساس إذ شاركوا فى وزارات العهد مؤتلفين مع كل القوى السياسية التى كانت قائمة قبل بداية العهد أو ظهرت خلاله ، حزب الشعب الملكى الاتجاه ، والحزب الوطنى ، ثم الهيئة السعدية والكتلة الوفدية .

ونثنى « بالبرلمان » وقد دخله الدستوريون ببداية متواضعة للغاية بعد حصولهم على ١١ مقعدا فى انتخابات ١٩٢٤ لم يبق منهم سوى ثمانية أعضاء بعد طرد عضو من المجلس وخروج عضوين على الحزب . وفى الانتخابات التى جرت فى مارس من العام التالى ورغم الضغوط الهائلة التى مارسها « إسماعيل صدقى » وزير الداخلية لصالح أحزاب الحكومة ، وكان الأحرار منها ، فلم يحصلوا إلا على أربعين مقعدا ودخلوا المجلس الذى لم لاكثر من ثمانى ساعات (:) ونصل إلى إنتخابات ١٩٢٦ والتى دخلها الحزب بعد اتفاق مع الوفد على

ألا ينافسه فى خمس وأربعين دائرة ورغم ذلك فاز الأحرار فى خمس وعشرين منها فقط .

وأمام هذه الاحباطات المتتالية بدأت بعض دوائر الحزب تتحدث عن « افلاس الديمقراطية » وكانت هذه الدوائر هى التى صنعت أول تعطيل سافر لدستور ١٩٢٣ فيما عرف بعهد « اليد الحديدية » من خلال وزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ .

وبعد سبع سنوات كاملة عاد الحزب إلى المجلس بخمسة عشر نائبا وذلك فى الانتخابات التى جرت فى إبريل ١٩٣٦ بعد سقوط عهد صدقى وعودة العمل بدستور ١٩٢٣ .

ولم يتمتع الأحرار بوجود فى البرلمان المصرى كما تمتعوا فى عهد فاروق ، فقد حصلوا على أكثر من ٨٠ مقعدا فى انتخابات ١٩٣٨ ، وعلى أكثر من ٧٠ مقعدا فى انتخابات ١٩٤٥ .

وكان وراء هذا الفوز التزوير السافر فى الانتخابات الأولى ، وإنسحاب الوفد فى الانتخابات الثانية .

ويؤكد الاستعراض السابق التناقضات التى وقع فيها « الاحرار الدستوريون » والتى صنعت ظاهرة الانفصام بين ما يرغب وما يمكن ، وبين ما يقول وما يفعل .

غير أن هذه الظاهرة وأن كانت ملمحا اساسيا للحزب الا أنها لم تكن كل ملامحه .

فمن ملامح الحزب موقف يكاد يكون ثابتا من حسن العلاقة مع الانجليز ، أو ما أسماه الاخيرون « بخط الاعتدال الذى التزم به الحزب ، ولاشك أن دار المندوب السامى قد سعدت

كثيرا برئاسة « محمد محمود » ، الانجليزى الثقافة للأحرار الدستوريين ، وهى رئاسة إحتلت أغلب سنى عمر الحزب ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ ويلفت النظر هنا أن الرجل كثيرا ما كان يصل للسلطة إسترضاء للانجليز ، وكثيرا ما كان يبقى فيها رغم أنف جميع الأطراف ، بمن فيهم الملك باستثناء الانجليز !

من ملامح الاحرار الدستوريين أيضا أنه قد ورث من حزب الأمة كونه « حزبا نخبويا » يقوم على الصفوة من كبار الملاك والمثقفين ، وقد إنعكس هذا الملمح على المسيرة التاريخية للحزب .

١ ـ فقد كان دائما بلا قاعدة ، وقد وصفه المستر كير القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى تقرير له مؤرخ فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ بقوله : « العدليون فى الحقيقة ليسوا حزبا سياسيا بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة ذات القناعات الخاصة » .

وقد جرت محاولات عديدة من جانب الاحرار لتوفير هذه القاعدة دون فائدة ، منها محاولة استقطاب مجموعات من الشباب التى كونت تنظيمات جديدة منذ الثلاثينات فيما جرى من جانب محمد محمود لجذب شباب « مصر الفتاة » ومنها محاولة تطعيم الحزب بمجموعات أخرى من الشباب والتى وصلت عام ١٩٤٥ إلى إصدار هؤلاء لصحيفة بإسمهم ، ولكن لم تجد المحاولات .

٢ ـ أثر ذلك على مكانة « رئيس الحزب » ذلك أن « الاحرار الدستوريين » كان الحزب الوحيد الذى تمتعت فيه النخبة

بسلطة أقوى من الرئيس مما يمكن الاستدلا عليه من تعاقب أكثر من شخصية على رئاسته : عدلى يكن ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، فهمى مرة أخرى ، وأخيرا الدكتور محمد حسين هيكل ، ويلاحظ أنهم جميعا باستثناء محمد محمود قد تركوا رئاسة الحزب قبل أن تلحقهم يد المنون مثل الرؤساء الاخرين ، ومما يمكن الاستدلال عليه من أن النخبة كان بإمكانها احيانا الوقوف أمام رغبات الرئيس ، مثل على ذلك رفض الدكتور

هيكل رئيس تحرير السياسة نشر مقالا لمحمد محمود عام ١٩٢٧ ، وكان وقتذاك نائبا لرئيس الحزب وقائما بأعمال الرئيس ، ومما يمكن الاستدلال عليه أخيرا من أن الحزب قد بقى لنحو أربع سنوات ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، دون رئيس ، ورغم ذلك لم يتداع بنيانه .

وتسجيل هذا الملمح يتطلب تحليلا وتحفظا .. فجماهيرية الحزب كانت تحسب فى مصر بالأساس لرصيد الرئيس الذى يستطيع تحريك الجماهير ضد منافسيه على القمة من الراغبين فى مشاركته الزعامة . غير أنه ينبغى مع ذلك تسجيل تحفظ وهو أن تلك القاعدة التى أوردناها فى هذا الملمح لم تنطبق تماما فى عهد رئاسة محمد محمود للحزب ، ولأسباب عديدة ، فهو قد تميز عن عدلى يكن بقدرته التنظيمية وتكوينه النضالى . وغلب عبد العزيز فهمى بأصوله الاجتماعية المنحدرة من الشريحة العليا من كبار الملاك ، وبز الدكتور هيكل بمكانته السياسية التى صنعتها مناصب عليا تولاها ، كرئاسة الوزارة لأكثر من مرة ، وهو لم يصل إليه الدكتور !

٣ ـ لعب المثقفون دورا فى حزب الأحرار لم يلعبوه فى أى حزب آخر ، ومع ما هو معلوم من أن « السياسة » صحيفة الحزب التى كان يحررها هؤلاء إكتسبت مكانة متقدمة فى عالم الصحافة لم يكتسبها الحزب فى عالم السياسة فإن دور المثقفين المتفرد فى الأحرار يمكن الاستدلال عليه من أنهم قادوا الحزب فى أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » أكثر مما عملوا فى إطاره ، فقد كان تبنى « السياسة » للشيخ على عبد الرازق ، وموقفها الصلب فى الدفاع عن أفكاره ، هو الذى قاد أخيرا إلى خروج الدستوريين من وزارة زيور وانفضاض الائتلاف مع حزب الاتحاد ، وهو لم يكن مخططا له فى سياسات الحزب ، كما يمكن الاستدلال على نفس الدور من أن آخر رؤساء الحزب ، الدكتور محمد حسين هيكل ، كان أبرز مثقفيه !

الهيئة السعدية
رجال العواصف

لم يعش رجلان فى عين العاصفة بقدر ما عاش مؤسسا الهيئة السعدية ، الدكتور أحمد ماهر « الوطنى الصامت » كما أسماه سعد زغلول ، ومحمود فهمى النقراشى « رجل كل المواقف » كما أسمته صحف الوفد وقد ظلت العاصفة تلاحق الرجلين بامتداد تاريخهما السياسى ، فقد قبض عليهما عام ١٩٢٢ بتهمة الاشتراك فى إغتيال بعض رجال الأحرار الدستوريين ، كما قبض عليهما عام ١٩٣٤ فى قضية إغتيال السير لى ستاك ، وبقيا رهن المحاكمة خلال العامين التاليين .

واستمرت السلطات الانجليزية فى القاهرة بعد ذلك تتعقب الرجلين وتسعى لمنع توليهما المناصب العامة أو إشتراكهما فى وفود المفاوضات المصرية ، وإن لم تنجح تماما فى مسعاها !

ويؤسس الرجلان الهيئة السعدية أوائل ١٩٣٨ وتستمر الحياة العاصفة . ففى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٤ ولأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ينزل رئيس الوزراء إلى الجامعة ليواجه بنفسه ، ودون أى حراسة ، مظاهرات الطلاب المعادية ، وكان الدكتور أحمد ماهر . وفى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٥ يلقى نفس الرجل مصيره فى أول حادث إغتيال لرئيس وزراء مصرى منذ حادث بطرس غالى فبراير ١٩١٠ . وفى ٩ فبراير ١٩٤٦ تنفجر فى وجه الحياة السياسية المصرية « حادثة كوبرى عباس » الشهيرة التى التصقت باسم رئيس الوزارة ، محمود فهمى النقراشى ، وفى مايو عام ١٩٤٨ تدخل مصر حرب فلسطين على عهد الرجل نفسه ، وبعد شهور قليلة وفى ٢٨ ديسمبر من نفس السنة يقع النقراشى صريعا ضحية لحادث إغتيال آخر ليلحق برفيقه ، وبنفس الطريقة العاصفة ، بعد أقل من أربع سنوات !

ومع تاريخ الرجلين العاصف كانت هناك قدراتها التى نوهت بها الوثائق البريطانية فوصفت ماهر « بالبرلمانى المتمكن » ورأت فى النقراشى « إمكانيات تنظيمية لا تبارى » !

وكان محتما أن تؤثر طبيعة الرجلين وقدراتهما على الهيئة السعدية جنبا الى جنب مع ظروف المرحلة التى عاشها الحزب الجديد ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣ .

من هذه الظروف مواجهة مصر لتطورات الحرب الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، ومنها دخولها لحرب فلسطين ١٩٤٨ ، ومنها

التآكل الظاهر للنفوذ البريطانى بعد الحرب وما ترتب عليه ، ومنها نمو قوى حزبية جديدة جديدة ذات طابع إيديولوجى لعبت دورا هاما فى الشارع السياسى المصرى .

ومن الفهم لطبيعة ماهر والنقراشى وتاريخهما ومن الادراك لظروف المرحلة ، بالامكان تعقب حياة الهيئة السعدية من أولها لاخرها !

وأهم ما نخرج به من هذا التعقب ضعف دور « البديل » للوفد ، الذى كان يقوم به الدستوريون وإحتلال السعديين بسرعة لهذا الدور .

ساعد على ذلك مرض محمد محمود ثم وفاته ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ وافتقاد الأحرار للزعيم القوى ، بالاضافة إلى غياب القدرة التنظيمية من الأصل .

وقد تم إجتلال السعديين لمكان الدستوريين ومكانتهم بسرعة ملحوظة ، فقد حازوا فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٣٨ . والتى زورتها حكومة محمد محمود ، على عدد من المقاعد يقارب مقاعد الدستوريين (٨٠) ، رغم أنهم لم يكونوا من أحزاب الحكومة !

واستمر التواجد السعدى فى البرلمان المصرى فى تصاعد حتى انهم حصلوا فى إنتخاب ١٩٤٥ على ١٢٥ مقعدا مقابل ٧٤ فقط للدستوريين ، وهى الانتخابات التى قاطعها الوفد .

ولم يكن هناك بد من دخول السعديين الى الوزارة ، وهو ماحدث فى وزارة محمد محمود الرابعة التى تشكلت فى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ التى دخلوها مع الدستوريين (خمسة وخمسة بالاضافة الى

ثلاثة مستقلين) . وبعد ان سقطت وزارة محمد محمود كانت الهيئة السعدية الحزب الوحيد فى وزارات على ماهر وحسن صبرى .

ويزداد التواجد السعدى فى الوزارة بعد سقوط الوفد فى اكتوبر عام ١٩٤٤ ، فقد تولى رئيس الهيئة السعدية رئاسة خمس وزارات (وزارتان برئاسة احمد ماهر واخريان برئاسة النقراشى وخامسة برئاسة ابراهيم عبد الهادى).

غير ان دور البديل والوجود السعدى القوى فى السلطة كان محسوبا على الحزب وليس له ، فهو من ناحية قد اعتمد على قوة السلطة مما لم يشحذه الى استخدام قدرات للتنظيم الجماهيرى كان يملكها زعماؤه . وهو من ناحية أخرى قد اتخذ قرار اشتراك مصر فى حرب فلسطين دون ان يكون لرئيس الوزراء ، النقراشى باشا ، اى دور فى صنع القرار ، وهو اخيرا قد اتخذ موقفا متشددا خلال الحرب الثانية لجر مصر الى صف الاشتراك فى الحرب مع بريطانيا بينما كان زعيماه قد استمدا شهرتيهما من قبل من مواقفهما الصلبة ضد الانجليز .

وقد ادت كل تلك المتغيرات الى افتقاد السعديين للشعبية مما يتضح من ضعف توزيع الصحف الناطقة باسمهم ، الدستور ثم الاساس ، بالرغم من استعانتها بكبار الكتاب مثل عباس العقاد . صحيح ان صحيفة « اخبار اليوم » الناجحة قد حاولت منذ صدورها فى اواخر ١٩٤٤ الترويج للحزب غير ان ذلك لم يكن كافيا .

ثم انها ادت اخيرا الى تحول الحزب ، خاصة بعد اغتيال

النقراشى ، الى شبح حزب الامر الذى دفع القصر عام ١٩٤٩ الى الاستغناء عن البديل والعودة للاصيل مما مهد لرجوع الوفد .. وكان هذا الاستغناء بمثابة النهاية الحقيقية لحزب السعديين رغم انه بقى من الناحية الرسمية حتى الغاء الاحزاب عام ١٩٥٣ .

الكتلة الوفدية : مكرميون اولا وأخيرا

بالرغم من ان الانشقاق الرابع الذى قاده مكرم عبيد قد بدأ فى صيف ١٩٤٢ غير انه استمر لاكثر من عامين وحتى اكتوبر عام ١٩٤٤ مجرد انشقاق .

السبب ان مكرم ورجاله الذين فجروا ازمة الكتاب الاسود واجهوا حكومة وفدية تتمتع بكل اسباب السلطة المستمدة من الاحكام العرفية التى اقتضتها ظروف الحرب . من ثم فقد القى من ألقى منهم فى المعتقل بمن فيهم مكرم نفسه وطورد الاخرون .

باقالة وزارة النحاس السادسة وتشكيل وزارة احمد ماهر الاولى فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ خرج مكرم من المعتقل لوزارة المالية كما تولى رجاله ثلاثة مناصب وزارية أخرى .

وفى ظل هذا التحول الدرامى سمى مكرم حزبه ، وكان « الكتلة الوفدية » ، بعد ان كان بعض انصاره قد تسموا « بالكتلة المستقلة » وفى نفس الظروف انضم عدد جديد من النواب الوفديين السابقين الى الحزب الجديد ، وتصور مكرم بهذا انه « وريث الوفد » على حد تقرير للورد كيلرن .

قوى من هذا التصور ان حزبه قد نال من المقاعد الوزارية

نفس العدد الذى ناله كل من السعديين والاحرار ، اكثر من ذلك فان القصر قد ظاهر مكرم ومجموعته عندما أصر على توزيع مقاعد مجلس النواب فى الانتخابات التى كان مزمع ان تجرى فى اوائل ١٩٤٥ فنال المكرميون نفس العدد الذى خصص للسعديين والاحرار (٥٥ لكل) .

وتجرى الانتخابات ، ورغم عدم دخول السعديين والاحرار فى المنافسة فى الدوائر التى خصصت للكتلة ، ورغم مقاطعة الوفد للانتخابات ، لم يحصل رجال الكتلة الا على ٢٩ مقعدا من مجموع المقاعد الخمسة والخمسين ومن مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعدا ، بنسبة لاتزيد على ١١ ٪ .

وكان معنى تلك النتيجة تحول التصورات المتفائلة الى سراب ، وكان لذلك اسبابه .

اهم تلك الاسباب ، فى رأينا ، ذلك الانحياز الواضح الذى ابداه مكرم تجاه القصر فور خروجه من المعتقل ، ونترك للتقرير الاسبوعى رقم ٩٧ الذى كتبه اللورد كيلرن وصف ماجرى يوم ١٠ اكتوبر ١٩٤٤ ، بعد يوم واحد من الافراج عن مكرم ، قال السفير البريطانى « وجه مكرم عبيد خطبة من شرفة وزارة المالية طالب فيها الحضور اولا بالهتاف بحياة الملك فاروق .. وقال انه سوف يعمل فى المستقبل هو وزملاؤه على الوفاء بمتطلبات الملك التى جاءت فى تأليف مرسوم الوزارة .. وانه سوف يعمل على تحسين حال العمال بشرط اسقاط فؤاد سراج الدين من رئاسة نقاباتهم لان قائدهم الصحيح هو الملك فاروق العامل الاول » !

ومثل هذا الخطاب وغيره من التصرفات المكرمية التى نضحت بالولاء للقصر قد قلبت تاريخ طويل من الصلابة الوطنية صنعه الرجل ، وكانت لابد فى النهاية ان تنعكس بالسلب على حجم حزبه .

سبب آخر تمثل فى تلك المغالاة فى المزج بين مكرم والكتلة حتى بدا الحزب وكأنه « ملكية خاصة » لرئيسه ، وبالتالى غلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة فى مسيرة الكتلة مما عجل بنهايته .

فقد دخلت « الكتلة » الوزارة من منطلق شخصى تماما مما أثر تأثيرا كبيرا على انسجامها فى تلك الفترة . ذلك أن مكرم عبيد « المجاهد الكبير وابن سعد زغلول البكر » بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة وهى انه كان كبيرا بالحزب الشعبى لا العكس . كما انه من ناحية ظل ينظر الى زملائه فى الوزارة من خلال حجم كل منهم فى اطار وجوده داخل الحزب الكبير ، وكان حجمه فى هذا الاطار اكبر كثيرا من حجم احمد ماهر والنقراشى زعيمى السعديين .

ولاشك ان هذا الفهم وتلك النظرة قد سببا كثيرا من المتاعب خاصة للوزارة التى ترأسها النقراشى بعد اغتيال ماهر لدرجة انه قد سبب استقالة الوزارة وكان من بين اسباب استقالتها انسحاب مكرم عبيد ورجال الكتلة الوفدية منها فى ١٤ فبراير ١٩٤٦ ، وكان هذا الانسحاب آخر دخول مكرم او حزب الكتلة فى الوزارة .

اما بالنسبة للصحافة فان اصدار جريدة « الكتلة » عام ١٩٤٤ قد غلب عليه تماما الطابع الشخصى ، فبالاضافة الى ان صاحبها كان مكرم باشا نفسه ، فان شخصية الرجل قد طغت على كل صفحة من صفحات الجريدة صحيح أن « مكرم عبيد » كان من اصحاب القدرة البلاغية الشهيرة خلال تلك الحقبة ، بيد ان هذه القدرة وحدها كان يمكن ان تكفل توزيع الصحيفة لبعض الوقت وبين بعض الاوساط ثم تأخذ بعد ذلك حجم الحزب فتصبح صحيفة صغيرة لحزب صغير !

يبقى السبب الاخير من اسباب تضاؤل اهمية حزب آخر المنشقين ، وهو ان الزمن لم يكن فى صالح هذا النوع من الاحزاب ، فالكتلة ظهرت فى وقت كان التيار السياسى العام قد اخذ فى الاتجاه الى الجماعات الايديولوجية ، وهو تحول قد أثر فى الوفد نفسه وكان من البديهى ان يؤثر بشكل أعمق فى مجموعات المنشقين عنه .

الفصل التاسع

الحزب الوطني
أسير التاريخ

ليس بالتاريخ وحده تحيا الأحزاب .. حقيقة عجز الحزب الوطنى خلال التجربة الثانية عن استيعابها مما أثر فى تاريخه فى تلك المرحلة ايما تأثير . واستقراء تاريخ الحزب الوطنى على امتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٣ يؤكد أنه وقع أسيرا لتاريخه خلال التجربة الاولى « ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ » ، ويفسر بالتالى ما أصابه من هزال رغم المحاولات التى جرت خلال الاربعينات ومطلع الخمسينات للفكاك من الأسر . ويبدو مدى الهزال من أكثر من حقيقة :

«١» على إمتداد الفترة موضع الدراسة شارك الحزب الوطنى فى أغلب إنتخابات المرحلة ، بما فيها إنتخابات صدقى « ١٩٣٠ »التى قاطعتها سائر الأحزاب .

رغم ذلك فان مجموع المقاعد التى كان يحصل عليه كانت

لاتزيد فى الأغلب على أصابع اليد الواحدة « ٤ من ٢١٤ فى أول انتخابات عام ١٩٢٤ » ، وقد تتعدى ذلك أحيانا ولكنها لاتزيد على أصابع اليدين « ٦ مقاعد من ٣١٩ فى آخر انتخابات عام ١٩٥٠ » ، وهى فى الحالين لم تزد نسبتها على ٢٪ ..

الأكثر من ذلك أن تلك المقاعد القليلة كان يحصل عليها أصحابها من أعضاء الحزب الوطنى بمكانتهم الأسرية أو الشخصية « الصوفانى ـ الرافعى ـ اباظة » أكثر مما كانوا يحصلون عليها بصفتهم الحزبية . !

«٢» لم يدخل الحزب الوزارة ولنحو عشرين عاما بعد بدء التجربة الثانية . وكان أول دخوله عام ١٩٣٨ حين شارك رئيسه « حافظ رمضان » فى وزارة محمد محمود الثانية ، ثم فى وزارة حسن صبرى «١٩٤٠ » ، ثم فى وزارات أحمد ماهر والنقراشى «١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ » ، ومرة واحدة دخل الحزب بوزيرين هما محمد زكى على وعبد الرحمن الرافعى فى وزارة حسين سرى الثالثة التى عمرت أقل من أربعة أشهر «يوليو ـ نوفمبر ١٩٤٩ » .

وحتى هذا الدخول الشاحب للغاية لم يحدث نتيجة لمكانة الحزب السياسية ، بقدر ماحدث نتيجة لسياسات القصر فى تلك الفترة القائمة على تجميع صفوف أحزاب الأقلية ضد الوفد ، ونتيجة لسياسات زعامة الحزب التى اصطبغت طوال الوقت بروح الانحياز لسراى عابدين .

«٣» لم يتمتع الحزب بجماهيرية تذكر خلال تلك المرحلة ، وقد سلم رجاله بذلك حتى أنهم قبلوا أن تنشر

صحيفتهم« اللواء الجديد » فى عددها الثانى الصادر فى ٢٥ فبراير عام ١٩٤٩ رأيا بهذا المعنى فى حزبهم . وكان هذا الرأى للاستاذ «احسان عبد القدوس » الصحفى المعروف ، والذى قال بالحرف الواحد « .. رأيى فى الحزب الوطنى أنه « حزب طيب وابن حلال » اقولها وعلى شفتى نفس الابتسامة التى اقابل بها رجلا طيب الأخلاق نقى الضمير قويم المبادىء صريح الرأى . ولكن ليس له بأس ولايخشى منه خطر . لأنه خجول مفلس عديم الأنصار عديم الحيلة » ! .

وكان على الحزب الوطنى خلال التجربة الثانية أن يسعى منذ البداية الى تعديل توجهاته الأساسية التى كانت سائدة قبل عام ١٩١٤ ولم تعد بأى حال تتلاءم مع أوضاع ما بعد ١٩١٩ ، وعلى الرغم من بعض النجاح الذى أصاب هذا المسعى فان مجموع مواقف حزب « حافظ رمضان » ووسائطه ظلت اسيرة لمواقف ووسائط حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ، وكانت مياه كثيرة قد جرت تحت الجسور ، ولم تعد الأيام نفس الأيام ! . .

وكما أن تعديل التوجهات يستحق الدراسة فان جمود المواقف والوسائط يتطلب الرصد ، ثم اخيرا فان المحاولة التى جرت لهز الجمود والفكاك من الأسر تستوجب التسجيل .

تعديل التوجهات :

قامت التوجهات الاساسية للحزب الوطنى قبل ١٩١٩ على ثلاث ركائز ، أولاها : عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال البريطانى ، ناهيك عن الحماية ، والعمل على تدويل القضية

المصرية . وقامت الركيزة الثانية على التمسك بالجامعة الاسلامية وعلى النظر للخلافة العثمانية باعتبارها مركز هذه الجامعة ، أما الركيزة الثالثة والتى ظهرت خلال الحرب أكثر من أى وقت مضى ، فقد قامت على عدم الاعتراف بغير الخديو عباس الثانى حاكما شرعيا على البلاد ، وقد تأسس هذا الموقف على إعتبارين .. أولهما : عودة تحسن العلاقة بين الحزب وبين الخديو مرة أخرى خلال ظروف الحرب نتيجة لوجود الحزب وعباس الثانى فى نفس المعسكر .. معسكر الانحياز للدولة العثمانية ضد الانجليز ، وحلفائهم ،وثانيهما : رفض الاعتراف بالحكام الذين خلفوا عباس الثانى ممن نصبهم الانجليز ، السلطان حسين كامل ثم السلطان فؤاد الاول ، لان معنى الاعتراف بهؤلاء إعتراف بنظام الحماية الذى ترتب عليه خلع عباس الثانى وحكم هذين السلطانين على التوالى .

ومع نهاية الحرب ، ثم قيام ثورة ١٩١٩ ، واجه الحزب الوطنى عالما غير العالم الذى عرفه ، فدبيلوماسية القرن التاسع عشر التى كانت تقوم على التوازنات والتكتلات التى لعب عليها الحزب حل محلها ديبلوماسية جديدة كانت بريطانيا قطبها ، وفكرة الجامعة الاسلامية كانت قد تضعضعت ليقوم بديلا عنها الانتماء الوطنى الذى جسدته ثورة ١٩١٩ ، وسادة قصر عابدين ، باسم السلاطين أو الملوك ، كانوا قد وطدوا وجودهم الذى صنعه الحكام الانجليز .. باختصار فقد تقوضت ركائز العالم الذى عرفوه إبان التجربة الحزبية الاولى وحلت محله ركائز أخرى تطلبت تعديلات فى التوجهات ، ولم يكن ذلك ليتم

بسهولة ، فقد استغرق نحو أربع سنوات ، خاصة اذا ما وضعنا فى الحسبان ان الحزب كان قد فقد رئيسه بعد وفاة فريد ، وانه كان يلملم شمله بعد الانفصام الذى شهدته فترة الحرب بين زعامته التى هاجرت الى المنفى وبين قواعده الموجودة فى مصر .. ودعونا نتابع عملية لملمة وتعديل التوجهات ! .

بدأت عودة الحزب الوطنى الى نشاطه فى مصر فى أوائل عام ١٩٢٠ من خلال صحيفتين صغيرتين هما « المحروسة » التى كانت تصدر فى القاهرة ، و « الأمة » التى كانت تصدر فى الاسكندرية ، ومن مقال طويل عن برنامج الحزب نشرته الصحيفة الأولى فى ١٧ فبراير عام ١٩٢٠ يتضح إستمرار تمسك قيادته بعالمها القديم ، عالم التعاطف مع تركيا والايمان بدولية المسألة المصرية .

ويبقى التمسك بالرداء القديم خلال العام التالى ، فرغم اتساع نشاط الحزب ، ورغم صدور صحيفة ناطقة بلسانه ، هى « اللواء المصرى » التى كان يملكها ويرأس تحريرها « حافظ بك رمضان » عضو اللجنة الادارية للحزب ، فقد استمر الحزب على رفضه الاعتراف بالمتغيرات التى أصابت وضع مصر منذ إعلان الحماية البريطانية عليها قبل ذلك بسبع سنوات ، وقد أوقعه هذا الرفض فى مأزق فى سبتمبر عام ١٩٢١ حين تبادل نائب رئيس الحزب « على فهمى كامل » مع الخديو عباس عددا من البرقيات تجاهلا فيها تماما السلطان فؤاد مما دعا السلطات العسكرية البريطانية الى إصدار أوامرها بطرد كامل من البلاد « لانتهاكه حقوق عظمة السلطان » ، ثم تبعت

ذلك بتعطيل اللواء لستة شهور لتجاهلها « حق سيادة عظمة السلطان » .

خلال عام ١٩٢٢ وبعد عودة اللواء المصرى للظهور فى ٢٣ مارس كان « حافظ رمضان » محور نشاط الحزب ، وإن بقى رجاله ، رغم صدور تصريح ٢٨ فبراير ، يدعون لدولية القضية المصرية فى نفس الوقت تزايد طرحهم لشعار « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء والاستقلال الكامل لمصر والسودان وتوابعهما من منابع النيل الى مصبه » .

فى أكتوبر من نفس العام وجهت الدعوة لعدد من رجال الحزب للسفر الى تركيا والتباحث مع المسئولين فيها بشأن تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى عقد فى العام التالى . وهناك التقى هؤلاء مع أتباع سعد زغلول وشكلت المجموعتان وفدا واحدا عرف « بالوفد المصرى »

ومن فندق الاكسلسيور بروما أصدر الوفدان ما اسمياه « بالميثاق الوطنى » فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ . وقد أصبح هذا الميثاق برنامجا للحزب الوطنى خلال فترة التجربة الثانية ، وقد تضمن ثمانية مبادىء تشدد على ضرورة الجلاء وحيدة قناة السويس ، وعدم الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ومقاومة اى محاولة للتفاوض مع بريطانيا ، وكان خطوة هامة فى طريق تعديل التوجهات .

فى ٨ مايو عام ١٩٢٣ حدث شىء هام فى تاريخ الحزب الوطنى وذلك حين إجتمع ١٧ من أعضاء اللجنة الادارية وقاموا بانتخاب حافظ بك رمضان رئيسا للحزب وذلك أثناء

غياب نائبى رئيس الحزب خارج مصر ، على فهمى كامل فى لوزان وأحمد لطفى فى إستنبول ، وكان بذلك الرئيس الثالث والاخير بعد مصطفى كامل ومحمد فريد .

ومصدر قيمة هذا الحدث ليس فى أن الحزب قد ملأ منصب الرئاسة بعد خلوه بأربع سنوات ، وخطا بذلك خطوة هامة نحو لملمة الشمل ، الاهم من ذلك أن « الوطنيين » قد تمكنوا من خلال ذلك العمل ، وفى أعقابه ، من تعديل أغلب توجهات الحزب القديمة ، خاصة ما اتصل منها بعلاقاته التقليدية بتركيا وولائه المعهود للخديو .

سجلت التقارير السرية البريطانية هذا التحول ، فقد جاء فى تقرير منها مؤرخ فى يولية ١٩٢٣ مانصه « يسعى الحزب الوطنى الان تحت قيادة حافظ رمضان الى انهاء روابطه الخارجية مع الكماليين (تركيا) والخديو السابق ، ومن هنا جاء اعتراف رئيس الحزب بالملك فؤاد » . وتضمن تقرير آخر مؤرخ فى ابريل ١٩٢٤ مانصه « هناك اتجاه فى صفوف الحزب الوطنى نحو التخلص من الاعضاء السابقين ممن لهم علاقة خاصة بالخديو السابق مثل على فهمى كامل وأحمد لطفى » .

ورغم تعديل التوجهات الاساسية للحزب الوطنى بعد ١٩٢٣ فقد ظل أسيرا لتاريخه قبل ١٩١٩ مما يمكن تبينه بسهولة من متابعة مسيرة الحزب خلال التجربة الثانية .

جمود المواقف وثبات الوسائط :

المواقف التى اتخذها الحزب الوطنى خلال الثلاثين عاماً الممتدة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٣ تجاه الانجليز أو القصر أو الوفد

قد تأثرت بشكل حاد بتاريخه خلال التجربة الاولى ، وليس من تفسير لعدم منطقية بعض هذه المواقف الا بالرجوع لذلك التاريخ .

ونبدأ بموقف الحزب تجاه الانجليز حين رفع شعاره المشهور « لامفاوضة الا بعد الجلاء » وهذا الموقف مقبول عندما يملك الحزب الذى تبناه بدائل أخرى لبلوغ الاهداف الوطنية ، ولتكن المقاطعة الاقتصادية ، أو تحريك الشارع المصرى ضد الوجود الاستعمارى ، وقد يصل الامر الى تفجير اعمال العنف الشامل فى ثورة شعبية كما حدث فى ثورة ١٩١٩ .

أما أن يكون هذا الموقف بدون بديل فهو يتحول الى شكل من « الدون كيشوتية » الذى يتسم باللامنطقية .

وقد وضع هذا الموقف الحزب الوطنى فى عزلة واضحة عن سائر الاحزاب البرلمانية حتى انه كان الحزب الوحيد الذى عارض معاهدة ١٩٣٦ وصوت نوابه فى مجلس النواب ضدها .

ولاتفسير لمثل هذا الموقف الا القناعة التى ورثها « الوطنيون » عن اسلافهم زعماء الحزب فى تجربته الاولى . وتقوم هذه القناعة على أن الوجود البريطانى « غير شرعى » وان أى تفاوض معه قد يضفى عليه شرعية رأوا انه فى شديد الحاجة اليها .

ومثل هذه القناعة كانت فى مكانها فى ضوء وضع مصر الدولى مثل عام ١٩١٤ ، أما بعد اعلان الحماية فى ذلك العام

والمتغيرات التى عرفتها البلاد بدءاً من ثورة ١٩١٩ ووصولا الى الاعتراف باستقلال مصر فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان استمرار نفس الموقف انما كان يحمل قدراً من التصلب القائم على عدم استيعاب تلك المتغيرات أكثر مما كان يحمل من أسباب الصلابة الوطنية التى رمز لها الحزب فى مرحلته الاولى .

وقع « الحزب الوطنى » أيضا فى أسر تاريخه بالنسبة لموقفه من « قصر عابدين » والذى اتسم على العموم ، وباستثناءات بسيطة ، بالعلاقة الودية مع سيد القصر .

وماحدث فى الفترة مابين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٣ من اشتداد العداء بين الحزب وبين فؤاد الاول لم يكن خروجا عن خط هذه العلاقة بقدر ماكان خلافا حول سيد القصر الشرعى .. الخديو المخلوع عباس الثانى الذى استمد شرعيته من فرمان توليته أم السلطان القائم فؤاد الذى حصل على عرشه بارادة انجليزية .. وبعد أن حسمت هذه القضية عادت العلاقة بين الحزب وسراى عابدين الى ودها التقليدى ..

والعلاقة الودية بين القصر وبين الحزب الوطنى خلال التجربة الاولى كان لها كايبررها خاصة فيما اتصل بالتعاون بين الطرفين فى مواجهة الوجود الانجليزى .. غيسر أنه خلال التجربة الثانية لم يكن لاستمرار نفس العلاقة مبرر واحد وذلك لاكثر من سبب ..

فمن ناحية شهدت فترة الثلاثين عاما ، عمر الحزب فى تجربته الثانية ، غلبة روح التعاون الذى كان يصل احيانا الى

حد التحالف بين الملك فؤاد أو الملك فاروق من بعده وبين الانجليز ، وهو تحالف أملته المواقف المشتركة بين الطرفين ضد الحركة الوطنية التى كان يمثلها الوفد .

ومن ناحية أخرى أدت محاولات استئثار قصر عابدين بالسلطة والنزوع الى شكل من الحكم الاوتوقراطى الى سعى أغلب القوى الوطنية الى مقاومة هذا الاتجاه ، ولم يكن الحزب الوطنى أحداها ..

ولاشك أن مثل هذا الموقف قد اوقع الحزب العتيد فى حرج ، وقد وصل هذا الحرج الى مداه نتيجة لموقف « الوطنيين » من عهد صدقى ، فقد تفردوا بتأييد هذا « العهد الملكى » رغم إدانته من جانب كافة اطراف العمل الوطنى فى مصر . والأخطر من ذلك انهم شاركوا فى برلمان صدقى فكانوا الحزب الوحيد الذى دخل هذا البرلمان حيث حصل على ثمانية مقاعد ، جنبا الى جنب مع حزبى الملك « الشعب » الذى حصل على ٨١ مقعدا « والاتحاد » الذى فاز فى ٢٨ دائرة .

ومثل هذا التحالف مع قصر عابدين والذى كان سببا من أسباب قوة الحزب الوطنى . خاصة على عهد مصطفى كامل ، كان من أهم عناصر ضعفه على عهد حافظ رمضان ، ففى السياسة لاتعرف التحالفات الدائمة ولكن تعرف المصالح الدائمة ، وهو الدرس الذى لم يستوعبه « الوطنيون » خلال التجربة الحزبية الثانية ، جمودا عند موقف تاريخى كانت قد تغيرت الظروف التى صنعته .

ووقع « الحزب الوطنى » فى أسر التاريخ فى موقفه من

الوفد ، فبعد سبع سنوات فى المنفى ، وبعد تفجر ثورة ١٩١٩ ، عاد « الوطنيون » ليجدوا المكان الذى احتلوه قبل الحرب كحزب أغلبية وقد استولى عليه أخرون .

وبدلا من أن يتفهموا الدواعى التاريخية التى أدت الى التغيير ، بدلا من أن يستوعبوا الواقع الجديد ويعملوا على التكيف معه ، امتلأت نفوسهم بالمرارة واتخذوا موقف العداء على طول الخط تجاه من احتلوا موقعهم فى التجربة الاولى .

صحيح أنه مع قيام الثورة ساندت بعض عناصر الحزب الوطنى الوفد ورجاله ، ويقدم أمين الرافعى نموذجا لهذا عندما جعل من جريدته « الاخبار » الصحيفة الناطقة باسم الوفد . ولكن قبل أن يمضى وقت طويل يأخذ « الوطنيون » بمن فيهم أمين الرافعى صف العداء من الوفد ويتجمدون فيه بامتداد بقية سنوات التجربة . ولم يفوت أى من الطرفين فرصة للنيل من الآخر .

ففى أعقاب عودة الشيخ جاويش الى مصر عام ١٩٢٣ ، ورئاسته لتحرير اللواء فى العام التالى ، تنشب معركة مع الصحافة الوفدية تتهمه فيها بأنه « آله فى يد السياسة الانجليزية تستعمله فى تقسيم الوحدة القومية » وفى عام ١٩٢٤ تسبب مجموعة النواب المحدودة ، من أعضاء الحزب ، فى البرلمان ، على رأسهم عبد الرحمن الرافعى ، مضايقات شديدة لوزارة سعد ، وفى عام ١٩٢٥ ينجح السعديون فى اسقاط احمد لطفى وكيل الحزب الوطنى فى انتخابات نقابة المحامين .

ويرحل سعد ويبقى خط العداء ثابتا ، ففى عام ١٩٢٨ تنفجر معركة صحفية ، كان قطبها الأول الكاتب الوفدى وقتذاك عباس العقاد ، وكان قطبها من جانب الحرب الوطنى أحمد رفيق الذى وصف العقاد بأنه « العامل المأجور » وفى عام ١٩٣١ يدخل « الوطنيون » برلمان صدقى نكاية فى الوفد . ويكونون بعد ذلك بخمس سنوات فى طليعة القوى المعارضة لمعاهدة ١٩٣٦ التى وقعها رئيس الوفد . ويهتبلون عام ١٩٤٢ حادث ٤ فبراير المشهور للتشهير بالزعامة الوفدية ويستمرون على نفس النهج حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية .

ونتج عن جمود موقف الحزب الوطنى فى صف العداء للوفد أن تحالف مع شتى القوى التى عادت « الحزب الكبير » مهما كان موقع هذه القوة .

فهو وإن تحالف مع الملك أصلا بحكم علاقة تقليدية بالود مع قصر عابدين فقد قوى هذا التحالف وصنع إستمراريته عداء مشترك من الطرفين للوفد .

وهو قد تحالف مع جماعة مصر الفتاة منذ ظهورها خلال الثلاثينات نتيجة للموقف المتشدد لشباب هذه الجماعة فى عدائهم للوفد .

وهو أخيراً قد تحالف مع الأحزاب المنشقة الدستوريين والسعديين والكتليين ، وائتلف معها فى وزارات ماقبل ١٩٤٢ ، لا لسبب الا أن هذا الائتلاف كان موجها أساسا ضد الوفد .

والجمود عند صف العداء قد دفع الحزب الى هذه المواقف المتناقضة مما كان محسوبا بالقطع على الحزب الوطنى .

وكما وقع حزب رمضان أسيراً لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد فى مواقفه . فقد وقع بنفس الدرجة فى الأسر التاريخى لحزب التجربة الاولى فى أساليبه .

ويثير دهشة الباحثين أن أهم الاغتيالات السياسية فى تاريخ مصر المعاصر قام بها أعضاء من الحزب الوطنى أو ممن انتسبوا اليه . أهم حادثة اغتيال قبل الحرب الاولى كانت اغتيال رئيس النظار المصرى بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ قام بها « ابراهيم الوردانى » عضو الحزب الوطنى .

وشهدت فترة التجربة الحزبية الثانية اربعا من جرائم الاغتيالات السياسية الكبرى ، السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى ، وحاكم عام السودان عام ١٩٢٤ ، الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٥) ، أمين باشا عثمان ، وزير المالية فى وزارة النحاس السادسة وأقرب الساسة المصريين

للسفارة البريطانية (١٩٤٦) ، محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٨) .

وباستثناء النقراشى الذى اغتاله «الاخوان المسلمون» ، فان الجرائم الثلاث الاولى إرتكبها أعضاء من الحزب الوطنى خلال المرحلة الثانية ..

الجمعية التى قامت باغتيال السردار تكونت من أولاد عنايت (عبد الحميد وعبد الفتاح) وأنضم اليهما عدد من

شباب الحزب الوطنى مثل الحاج احمد رمضان زيان ومحمود عثمان وابراهيم موسى ، ولم ينكر أهم أعضاء هذه الجمعية ، شفيق منصور ، انتماءه السياسى للحزب الوطنى أثناء التحقيق معه .

محمود عيسوى عوض الله قاتل احمد ماهر كان محاميا شابا من أعضاء الحزب الوطنى أيضا .

عصبة الشباب التى تولت إغتيال أمين عثمان على رأسهم حسين توفيق وأنور السادات وسعد الدين كامل كانت قد أستقطبتهم قبل الحادث أحدى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطنى .

ولجوء الحزب الوطنى لاسلوب الاغتيال السياسى خلال التجربة الاولى كان مفهوما على ضوء ما لجأت اليه السلطة من سياسات قمعية تجاهه . أما استمرار لجوئه لنفس الاسلوب فى عهد وزارة الشعب (١٩٢٤) ، أو فى عهود ماهر والنقراشى «١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ » وهى عهود كان الحزب الوطنى ممثلا فيها من خلال إشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزاراتها فهو الامر غير المفهوم .

وليس من تفسير لذلك التناقض سوى أن العمل السرى الذى كان من أهم وسائط العمل الحزبى « للوطنيين » خلال التجربة الاولى ، قد استمر الواسطة الاهم لهذا العمل خلال التجربة الثانية . وهو لون من أسر التاريخ .

ولا يكفى هذا التفسير بالنسبة لاغتيال احمد ماهر وأمين عثمان حين كان الحزب ممثلا فى السلطة من خلال زعامته

ولا تفسير لذلك الا أن انفصاما قد حدث بين هذه الزعامة وبين القواعد الشتبابية التى كانت قد إنضمت اليه مؤخرا ، مما يمثل محاولة من جانب هؤلاء للفكاك من أسر التاريخ .

محاولات الفكاك من الاسر :

علاقة خاصة للغاية نشأت بين الحزب الوطنى وجماعة مصر الفتاه التى برزت على الساحة السياسية فى مصر عام ١٩٣٣ .

ومصدر هذه الخصوصية أن جماعة الشباب التى كونت مصر الفتاة أستلهمت روح مصطفى كامل وكانت تحتفل به كل عام ، وأتخذت موقفا عدائيا من الوفد مما كان يتطابق مع موقف الحزب الوطنى .

أما مظهر الخصوصية فقد بدا فى تقارب الحزب مع الجماعة والذى بدأ باحتضان نشاطاتها بفتح أبواب جمعية الشبان المسلمين ، التى كان يرأسها عبد الحميد سعيد عضو مجلس النواب عن الحزب الوطنى ، لشباب الجماعة لعقد اجتماعاتهم . وانتقل الى الدفاع عنها فى البرلمان فيما حدث عام ١٩٣٦ حين تصدى نواب الحزب لاتهام النحاس لمصر الفتاة بالعمالة لايطاليا . ووصل الى درجة من الالتحام حين اتفق الطرفان عام ١٩٤٠ على توحيد جهودهما بأن تضمهما لجان واحدة فى الاقاليم .

ونصل الى أهمية هذه الخصوصية بمتابعة ما جرى قبيل نهاية الحرب الثانية بخروج فصيلة من مصر الفتاة يتزعمها فتحى رضوان عن الجماعة وانضمامها للحزب الوطنى . فقد

كان ما قامت به هذه المجموعة التى أنضم اليها «نور الدين طراف» المحاولة الجادة الوحيدة للحزب الوطنى خلال تجربته الثانية للفكاك من أسر تجربته الاولى .

ولا يعنى «الفكاك من الاسر» الخروج عن مبادىء حزب مصطفى كامل وانما يعنى عدم الالتزام بمواقف كانت تناسب مرحلة واستخدامها فى مرحلة أخرى مختلفة .

وبالامكان التمييز بين مرحلتين من مراحل نشاط مجموعة الشباب بزعامة فتحى رضوان داخل الحزب العتيد .

امتدت المرحلة الأولى بين عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٩ حين اصدر هؤلاء الشباب صحيفة «اللواء الجديد» التى صدرت أولا اسبوعية مع وعد بصدورها يومية ، غير أن الصحيفة تعثرت وتوقفت عن الصدور عام ١٩٤٦ ، ثم عادت مرة أخرى لتصدر شهرية فى يناير عام ١٩٤٩ واستمرت فى الصدور على هذا النحو الشهرى حتى مايو من نفس السنة ، وكانت الصحيفة طوال هذا الوقت منبرا للحزب ولسانا لحاله يكتب فيها حافظ رمضان وفكرى أباظة وعبد الرحمن الرافعى من القيادات القديمة كما يكتب فيها يوسف حلمى ونورالدين طراف وسعد الدين كامل من الجيل الجديد بالاضافة طبعا الى فتحى رضوان صاحب الجريدة ورئيس تحريرها .

وبدأت المرحلة الثانية فى مايو عام ١٩٤٩ حين نشرت اللواء الجديد بيانا يهاجم مد أجل الاحكام العرفية الذى قررته الحكومة لعام آخر . وقد صدر هذا البيان عما عرف «باللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى» ، وكان هذا البيان بمثابة اعلان

بخروج جماعة الشباب عن قيادات الحزب القديمة التى جمدته داخل مواقف التجربة الاولى .

بدا ذلك من الشكل الثورى الذى انتهجته اللجنة العليا للحزب الوطنى واستمر حتى مطلع عام ١٩٥٢ . وقد تمثل هذا الشكل فى المقالات الملتهبة التى امتلأت بها صفحات اللواء الجديد والتى امتدت الى القصر لأول مرة ، وكما تمثل أيضا فى جولات فتحى رضوان فى العاصمة والاقاليم يلقى الخطب ويثير المشاعر .

ومثل هذا التحول فى سياسات الحزب الوطنى والذى صنعته قيادة جديدة وأفرز مواقف جديدة أهل الحزب بعد قيام ثورة يولية عام ١٩٥٢ للمشاركة فى السلطة كما لم يشارك فيها من قبل .

ففى الوزارة التى ألفها «محمد نجيب» فى سبتمبر ١٩٥٢ شارك ستة من أبناء الحزب من مجموع الوزراء البالغ ستة عشر ، كان منهم فتحى رضوان ونور الدين طراف . ويمكن القول أن الحيوية التى دفعتها مجموعة الشباب فى عروق الحزب هى التى أغرت حكام «العهد الجديد» على الاستعانة برجاله على هذا النطاق الواسع وإن كانت تلك الاستعانة لم تستغرق وقتا طويلا ، خاصة بعد الغاء الاحزاب بعد شهور قليلة وانقضاء التجربة الحزبية الثانية برمتها .

الفصل العاشر

وللملوك أحزابهم

« التاريخ يعيد نفسه ، مقولة ثبت خطؤها علميا ، وقد أكدت ظاهرة الاحزاب الملكية على مدى التجربتين الحزبيتين فى مصر ، الأولى والثانية ، هذا الخطأ!

القصر فى التجربة الاولى ، وعلى عهد الخديو عباس الثانى ، اصطنع حزبا خاصا هو « الاصلاح على المبادىء الدستورية »

والقصر فى التجربة الثانية ، على عهد فؤاد الاول وابنه فاروق الاول ، اصطنع اكثر من حزب : الاتحاد« ١٩٢٥ » ثم الشعب« ١٩٣٠ » ثم الاتحاد الشعبى « ١٩٣٨ » .

ويمكن لاصحاب المقولة ان يتلمسوا وجوه التشابه بين احزاب القصر فى التجربتين ، فهى ـ على الجانب الأول ـ قد نشأت فى مجموعها لتأكيد سلطة سيد قصر عابدين ، وحقه فى المشاركة فى الحكم بنصيب اوفى ، ان لم يكن النصيب الأوفى!

على الجانب الاخر تأسست الاحزاب الاربعة انبعاثا من دوافع متشابهة..

١ ـ ميراث اوتوقراطى تمتع به الحكام من ابناء اسرة محمد على ، ولم يستطع هؤلاء استيعاب المتغيرات التاريخية ، وتصوروا جميعا وبدون استثناء أنهم قادرون على الاستئثار

بنفس القدر من السلطة الذى كان لاسلافهم . كل ما حدث تغير فى ذرائع هذا الاستئثار ، فمحمد على عندما طالبه السيد « عمر مكرم » بالسلاح لمقاومة الغزو الانجليزى للبلاد اطلق قولته المشهورة « ليس على الرعية حمل السلاح » ونصب نفسه نائبا عن المصريين فى كل ما يمس شئونهم . ثم بعد قرن وربع من الزمان قال احد احفاده ، وهو فؤاد الاول ، فى محادثة جرت عام ١٩٣١ بينه وبين السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن « النظام الديمقراطى الغربى لايصلح للمصريين وانه يجب ان يكون لهم نظامهم الخاص » مدافعا فى ذلك عن دستور صدقى الذى تمتع من خلاله القصر بسلطات واسعة .

٢ ـ قناعة جمهرة من المشتغلين بالسياسة المصرية ان « قصر عابدين » هو اكثر المؤسسات السياسية ثباتا فى مصر ، وان الاستظلال به أدعى لتحقيق مصالحهم من الانضمام لأية مؤسسة اخرى .

وقد ضمت هذه الجمهرة شريحتين أساسيتين ، اولاهما : عدد من كبار الملاك الذين تخوفوا على مصالحهم . ونقدم فى هذا الشأن شهادة المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، الفيلد مارشال اللنبى ، التى تضمنها تقرير سرى وجهه الى لندن فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٥ عن تأسيس حزب الاتحاد ، جاء بالحرف الواحد « انضم للحزب الجديد عدد من اعيان الريف مولوه بسخاء نذكر منهم البدراوى عاشور باشا اكبر ملاك الاراضى فى الدلتا ، وقد انتخب فى البرلمان الماضى عن الاحرار الدستوريين ، ولتخوفه من ان

يؤدى ذلك الى حرمان اراضيه من حاجتها من الرى من جانب الحكومة الزغلولية حرص على ان يكون اكبر المولين للنادى السعدى » !

الشريحة الثانية تضم كبار الموظفين الذين دفعهم تكوينهم الوظيفى الى النظر للقصر باعتباره رأس البيروقراطية المصرية ، وكان من المنطقى - فى نظرهم - ان يكون رأسا للمؤسسات السياسية هذا من جانب . اما على الجانب الاخر فقد حرك هؤلاء دوافع الطموح الوظيفى اذ رأوا أن انضمامهم لحزب الملك سوف يفتح لهم باب ارتقاء السلم الوظيفى واسعا .

ويمكن القول أن نفس القناعات والشرائح والدوافع كانت واحدة فى التجربتين ، وفى الاحزاب الاربعة .

٣ - عداوة مشتركة جمعت القصر ورجال احزابه ضد حزبى الاغلبية فى التجربتين ، الوطنى فى اولاهما والوفد فى الثانية .

فى التجربة الاولى كان ما بين عباس الثانى والشيخ على يوسف رئيس حزب الاصلاح عداوتهما للحزب الوطنى ، الأول بعد ان شعر بتزايد شعبية الحزب ورفض مصطفى كامل لبعض سياساته ، والثانى كانت الخصومة بينه وبين كامل قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل حين امتنع عن فتح صفحات جريدته ، المؤيد ، للزعيم الوطنى .

أما فى التجربة الثانية فالرجال الذين أسسوا حزب الاتحاد أو حزب الشعب كانوا من ألد خصوم الوفد .. اسماعيل صدقى ، يحيى إبراهيم ، حلمى عيسى ، ثم ان المحرك الاساسى للملك فؤاد لتأسيس هذين الحزبين كانت عداوته للحزب

الكبير ، فكلاهما قد أنشىء فى ظروف تفجر العلاقات بين القصر والوفد .

٤ ـ تناقض واضح بين مسميات الاحزاب الملكية وبين حقيقتها ، وقد أشتركت جميعها فى هذا التناقض ، أولها وقد قام لمساندة اوتوقراطية القصر شاء أصحابه أن يسموه « الاصلاح على المبادىء الدستورية »! ، والثانى الذى أنتزع عددا من أعضاء الوفد والاحرار الدستوريين ليشكل حزبا ثالثا أسماه رجاله « الاتحاد » ! ، اما الحزب الذى أسسه صدقى باسم « الشعب » فقد كان هو والعهد الذى يمثله اقل العهود تمثيلا للشعب واكثرها عداء له !

بالرغم من كل ذلك « فالتاريخ لا يعيد نفسه » وتتعدد الادلة التى تؤكد أنه كان لكل حاكم من أبناء اسرة محمد على سياسته المختلفة فى استخدام « الحياة الحزبية » لترسيخ سلطته ، وأن هذا الاختلاف قد نشأ عن تغير الظرف التاريخى ، بل اكثر من ذلك أنه فى ظل حاكم واحد ، وهو فؤاد الأول « ١٩١٧ـ ١٩٣٦ » إختلفت ظروف وأوضاع الحزب الذى أسسه أوائل عام « ١٩٢٥ » عن ظروف وأوضاع الحزب الذى قام لمناصرة القصر أواخر ١٩٣٠ « الشعب » ، وهذا حساب بالاختلافات . المنطلق الذى تأسس عليه حزب « الاصلاح على المبادىء الدستورية » تغيبت عنه تماما دواعى الاشتراك فى السلطة ، فهو لم يكن حزبا برلمانيا أو وزاريا ، وهى دواعى كانت أساسية للغاية بالنسبة للاحزاب الملكية فى التجربة الثانية .

« حزب الاتحاد » تأسس عام ١٩٢٥ ليمنع الوفد من العودة الى البرلمان والوزارة بعد تجربة الملك المريرة مع حزب الاغلبية فى العام السابق « ١٩٢٤ » .

وفشل المحاولة من خلال حزب الاتحاد هو الذى قاد الى محاولة عام ١٩٣٠ بتأسيس حزب الشعب واستبدال دستور ١٩٢٣ بدستور آخر يكفل للحزب الملكى الثانى الاستيلاء على السلطة وقد نجحت المحاولة هذه المرة ، سلطويا لاشعبيا !

ومن التجربة الاولى الى التجربة الثانية حين يبدو أن حزب الشعب مجرد « إعادة » لحزب الاتحاد ، خاصة انه كان وراء كل منهما شخصية قوية من شخصيات القصر سعى الانجليز بعد فترة لابعادها عن عابدين . حزب الاتحاد كان وراؤه « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وحزب الشعب بذل جهده فى مساندته « زكى الابراشى باشا » ناظر الخاصة الملكية.

ولكن مع بعض التأمل يتأكد أن الاعادة غير واردة لسبب بسيط وهو أن الملك فؤاد لم يكن فى حاجة لاقامة حزب مؤيد للقصر بنفس طابع حزب الاتحاد وهذا الحزب الاخير قائم بالفعل . وأى تفكير سياسى ساذج يؤكد ان مثل هذا العمل بدلا من أن يؤدى الى وجود حزبين ملكيين فى الساحة السياسية سيؤدى الى قسم الحزب الملكى القائم فعلا الى قسمين مما سيستتبعه يقينا إضعافه ، ولم يكن الملك فؤاد بهذه السذاجة ! .. وتؤكد متابعة تاريخ الحزبين اختلاف الاهداف وراء قيام كل منهما مما ستبرزه السطورالتالية .

تبقى آخيرا سياسة القصر فى عهد فاروق ، ويلاحظ أن الدوائر الملكية قد اقلعت فى هذا العهد عن اصطناع الاحزاب الملكية وأن لم تبدد « الأرث الحزبى » الذى خلفه لها عهد الملك فؤاد .

الاقلاع عن اصطناع الاحزاب الملكية دفع اليه أمران ..

١ ـ كان وجود الاحزاب الملكية مصدرا دائما لاقلاق القصر ، بل اضعافه . ذلك أن خصوم عابدين الذين كانوا لايملكون توجيه ضرباتهم « للذات الملكية » بحكم أنها كانت فوق القانون ، وجدوا فى أحزاب القصر الميدان المناسب لتوجيه الانتقادات ، بل والضربات . وقد ساعد هؤلاء الخصوم على تسديد الضربات ان الاحزاب الملكية كانت بالاساس أحزاب حكم ، ثم أنها تولت السلطة فى فترات تنازلات سياسية كما حدث فى عهد حزب الاتحاد « ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ » الذى أعقب حادث إغتيال السردار وما تبعه من تنازلات ، حتى أن زيور أسمى سياسته « بانقاذ ما يمكن أنقاذه » ، أو فى فترات كساد إقتصادى فيما جرى فى عهد حزب الشعب« ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ » الذى واكب الازمة الاقتصادية العالمية .

٢ ـ اختلفت سياسات « احمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكى والشخصية الرئيسية فى صنع سياسات القصر خلال النصف الاول من عهد فاروق ، عن سياسات كل من نشأت والابراشى . فقد قامت سياسة حسنين على تفتيت الوفد واستخدام الاحزاب التى انشقت عنه فى تحالفات حكومية كما حدث بامتداد الفترة بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ثم بين ١٩٤٤ و ١٩٤٩ وقد تأكدت أفضلية هذه السياسة بالنسبة للقصر والتى

ظل يتبعها حتى بعد وفاة حسنين ، فمن ناحية كانت هذه الاحزاب « الاحرار الدستوريون - الهيئة السعدية- الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى » لاتقل استجابة لتدخل القصر فى شئون الحكم عن الاحزاب الملكية فى عهد فؤاد ، ومن ناحية أخرى فانه لم يعد بالامكان اتهام رجال تلك الاحزاب أنهم « صنائع عابدين » ووراءهم ماضيهم السياسى وكان فى جانب غير قليل منه معاديا للملك ، ومن ناحية اخيرة فان تعدد هذه المجموعات الحزبية قد أتاح للقصر حرية فى المناورة لم يكن يملكها وقت أن كان يحكم أحد الاحزاب التى أصطنعها .

رغم ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت للتخلص من « الارث الحزبى » الذى خلفه عهد فؤاد ، ولهذا التخلص قصة طريفة ترويها لنا الوثائق السرية البريطانية مما جرى من تأليف ما عرف بحزب الاتحاد الشعبى ، وهى قصة نعرض لها عند التصدى بالحديث عن هذا الحزب ، ثالث الاحزاب الملكية خلال التجربة الثانية ، وان كنا نبدأ بأولها..

حزب الاتحاد - صناعة ملكية (١٩٢٥)

فى فندق سميراميس ، وفى يوم ١٠يناير عام ١٩٢٥ اجتمع ثلاثمائة شخص « من كبار ملاك الاراضى الاغنياء » الذين عادوا سياسات الحكومة الزغلولية ، وعدد من الوفديين القليلى الأهمية الذين غيروا ولاءاتهم » ، على حد توصيف التقارير البريطانية ، وأعلنوا قيام حزب الاتحاد ، واعتبروا الاجتماع بمثابة جمعيته العمومية التى اختارت لجنة لادارة الحزب تتكون من ٢٨ عضوا ، كما وافقت على البرنامج الذى اقترح عليها ،

وللحقيقة فان هذا الحزب كان قد ولد قبل ذلك فى مكتب رئيس الديوان فى عابدين ، حسن باشا نشأت ، الذى وصفه اللنبى بأنه « المركز غير الرسمى للحزب الجديد » .

ولا ينطبق توصيف « الصناعة الملكية » على حزب بقدر ما ينطبق على حزب الاتحاد ، فالقصر هو الذى مهد لاقامته ، ثم تولى اختيار الاعضاء واصدار الصحف ، وأعتبر نفسه أخيرا مسئولا عن مسيرته .

والتمهيد لاقامة حزب الاتحاد قام قبل اعلان تشكيله الرسمى بنحو شهرين ، وفى منتصف نوفمبر عام ١٩٢٤ على وجه التحديد . كان القصر قد تأكد وقتذاك من أمرين .. أولهما : أن ما علقه من آمال على علاقات طيبة مع الزغلوليين لم يعد له ثمة مبرر ، سواء للصلابة التى ابداها سعد فى التمسك بحقوق الوزارة الدستورية ، وللضغوط التى مارسها على الملك وكان آخرها استقالته التى قدمها فى نوفمبر عام ١٩٢٤ والتى فجرت الشارع المصرى حيث سار المتظاهرون يهتفون « سعد أو الثورة » ، وثانيهما : ما علمه من ان المندوب السامى فى وضع الاستعداد للانقضاض على الوزارة الوفدية بعد فشل مفاوضات سعد ـ مكدونالد ، خاصة بعد ان اجرى الملك اتصالات مع هذه الدار وألمح لهم عن استعداده للتعاون ، وانهم سيجدون لهذا التعاون « قيمة كبيرة » ولقيت تلميحاته الترحيب .

ومن الادراك بالمتغيرات الجديدة بدأت حركة القصر أولا بالاتجاه نحو اتهام الوفد « بعدم الولاء للعرش » ، وسمح

« حسن نشأت » أن يتحول الاتهام الى « قضية » عندما أوعز لشاب وفدى هو « عبد الحليم البيلى » بالتقدم باستقالته لزغلول محتجا على اتهام زملائه له بأنه على علاقة وثيقة بالقصر وان ذلك لايتفق مع مبادىء الحزب . تمخض عن ذلك جدال حاد ولكنه قصير اضطر رئيس الوفد فى نهايته ان ينشر تصريحا باخلاصه للعرش . وبدلا من أن يؤدى ذلك الى وقف خطط نشأت سارت دوائر القصر فى طريقها لا تلوى على شىء .

وكانت أولى الخطوات التى اعقبت تفجير القضية السعى لجذب الانصار ، سواء من صفوف الوفد او من خارجها ، فبالاضافة الى عبد الحليم البيلى انضم محمود علام وكان من اشد انصار سعد حماسا . وقد عمل الرجلان بنشاط تحت اشراف نشأت باشا لجذب مذيد من الأعضاء كان اولهم اللواء « موسى فؤاد باشا » عضو مجلس الشيوخ فى برلمان ١٩٢٤ تبعه أربعة وعشرون شيخا .

انتزع الحزب بعد ذلك عددا غير قليل من كبار الملاك من الاعضاء السابقين فى الوفد أو الاحرار الدستوريين ، وتضم القائمة كثيرا من الاسماء أمثال محمد البدراوى عاشور ، سراج الدين شاهين ، عبد المجيد رضوان ، أحمد قرشى ، سيد على الزناتى ، مصطفى خليفة ، عبد اللطيف واكد ، احمد عطيه الناظر ، عبد الرحمن لملوم ، نعمان الاعصر ، زكريا نامق ، سيف النصر موسى ، حامد العليلى ، سليم خليل بطرس . وقد علق المندوب السامى البريطانى على انضمام هؤلاء بقوله « ان اولئك الذين انضموا لحزب الاتحاد مشهورون بالثروة أكثر مما هم معروفون بالكفاءة أو القدرةالادارية » . وكان رأيه أن

انضمام هؤلاء قد تم تحت الاغراء أوالتهديد ، وان الهدف الأهم من وراء انضمامهم أن يكونوا مصدرا لتمويل الحزب الجديد ، وهو ماعبر عنه بقوله انهم « قدموا اسهامات مالية قيمة » .

وكان لاختيار كبار الملاك أو « أغنياء الريف » على حد تعبير الوثائق البريطانية ، هدف آخر وهو ان يتمكن الحزب من التغلغل فى المديريات حيث أسس له لجانا تحت رعاية هؤلاء الأغنياء ولاشك أن تصور نشأت فى هذا الصدد كان له مايبرره ذلك أن الانتخابات فى الريف المصرى ، ولاسباب عديدة ليس أهمها انتشار الأمية ، تحسمها فى كثير من الأحوال قوة العصبيات الاسرية ، وهى القوة التى استهدف رئيس الديوان جذبها لصالح حزب الملك .

وبقوة المال وسلطة القصر ولد الحزب الجديد تؤيده ثلاث صحف ، هكذا مرة واحدة !

الصحيفة الأولى التى صدرت فى اليوم التالى لقيامه تنطق بلسانه وتتسمى باسمه « الاتحاد» وقد رأس تحريرها « عبد الحليم البيلى » النائب الوفدى الذى أطلق اشارة البدء فى المعركة مع سعد تمهيدا لقيام الحزب .

الصحيفة الثانية « الليبرتية » ، وهى صحيفة فرنسية كان صاحبها « ليون كاسترو » من أشد المؤيدين للوفد . وقد نجحت دوائر القصر فى شراء الصحيفة من صاحبها مقابل خمسة آلاف جنيه قبل اعلان تأسيس الحزب بأسبوعين .

الصحيفة الثالثة والأخيرة هى « الشعب المصرى » التى

كانت تصدر بالاسكندرية ، وكانت رائجة « خاصة بين الطبقات الدنيا » ، التى اراد الحزب ان يصل صوته اليها ، فعمل على ضم تلك الصحيفة لتكون احد ألسنته .

المشكلة الوحيدة التى واجهة القصر لاتمام بناء الحزب كانت العثور على سياسى ذى وزن يقبل برئاسته ، وهو ما استغرق نحو شهرين ، فقد اقيم الحزب فى اوائل يناير ولم يعثر له على رئيس الا فى أوائل مارس عام ١٩٢٥ .

وقد دار حسن نشأت بالمنصب يعرضه على اكثر من سياسى من المعادين للوفد ، وقد اعتذروا عنه جميعا ، توفيق نسيم رئيس الوزراء السابق ، أحمد زيور رئيس الوزراء القائم ، وأخيرا عزيز عزت الوزير المصرى فى لندن . وقد جاء هذا الرفض اما لخوف هؤلاء الساسة من الدخول فى معترك الحياة الحزبية مع قناعتهم بأنهم غير مؤهلين لذلك ، واما لشعورهم انهم لن يكونوا سوى « عرائس » تحركها أصابع حسن باشا نشأت .

الوحيد الذى قبل المنصب « يحيى باشا ابراهيم » رئيس الوزارة المصرية بين مارس ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤ . وكان الملك قد اختاره فى هذا المنصب لاعتقاده « بامكان السيطرة عليه اكثر من اى سياسى بارز اخر » ، وهى نفس القناعة التى دفعت لاختياره ثانية ، رئيسا لحزب الملك هذه المرة !

ولم يبق بعد كل ذلك سوى استخدام الحزب الجديد فيما أعد له بالدخول فى الانتخابات ، التى كان مقررا لها أن تنعقد فى ١٢ مارس عام ١٩٢٥ ، متحالفا مع الاحرار

الدستوريين بهدف هزيمة الوفد واكتساب الشرعية الدستورية .

ويقول المندوب السامى الفيلد مارشال اللنبى انه قابل الملك فؤاد قبل ايام قليلة من اجراء الانتخابات ووجده متفائلا للغاية واثقا من فوز الاتحاديين بنسبة عالية من المقاعد حتى انه اعتقد ان التحالف مع الدستوريين مؤقت لانه سيكون فى امكان حزب الاتحاد الحصول على الاغلبية التى تمكنه من الحكم .

وتجرى الانتخابات ويتأكد بعد انعقاد المجلس فى ٢٣ مارس ان حزب الملك لم يحصل هو وحليفه «الاحرار الدستوريون» الا على اكثر قليلا من ثلث المقاعد «٨٥ من ٢١٤» ، وتتبدد الامال الملكية !:

ادى رسوب «حزب الاتحاد» على هذا النحو الى تدخل القصر واصدار الامر الملكى بحل المجلس الجديد .غير ان الاجراء اللادستورى كان فى حد ذاته تسليما بفشل الحزب الذى اصطنعه القصر الذى حاولت دوائره تبرير فشلها بأنها لم تحصل على فرصة كافية للقيام بحملة انتخابية ناجحة ، حيث ان الفترة بين قيام الحزب والانتخابات لم تزد على شهرين .
ولم يمض وقت طويل حتى يتأكد سقوط هذه الحجة فى الانتخابات التى جرت فى مايو عام ١٩٢٦ ، وكان قد انقضى على قيام الحزب نحو عام ونصف ، فلم يحصل فى هذه الانتخابات الا على سبعة مقاعد مقابل ١٩ مقعدا فى الانتخابات السابقة عليها ، والتفسير ان نشأت كان قد ابعد عن القصر ، بل عن مصر كلها ، فى ديسمبر ١٩٢٥ ، بالاضافة الى غياب «اسماعيل صدقى» الذى كان قد ترك وزارة الداخلية فى سبتمبر من نفس

السنة بعد ان مارس كل الاساليب فى انتخابات مارس لانجاح الاتحاديين والدستوريين .

واستمر حزب الاتحاد حزبا شديد الهامشية على المستوى البرلمانى ، فقد نال فى الانتخابات التى جرت اواخر ١٩٢٩ ثلاثةمقاعد فقط ، وكان على الملك أن يعيد المحاولة بشكل مختلف وهو ماجرى فى العام التالى مع قيام الحزب الملكى الثانى برئاسة صدقى .

وقبل الانتقال للحزب الجديد تجدر الاشارة الى ان حظ الاتحاديين فى «الوزارة» كان أفضل كثيرا من حظهم فى «البرلمان» . فقد كانوا خلال عهد زيور «١٩٢٥-١٩٢٦» مع الأحرار الدستوريين يتمتعون بالعدد الأكبر من المقاعد الوزارية ، ثم مالبثوا أن استأثروا تماما بتلك المقاعد بعد فض الائتلاف مع الدستوريين فى سبتمبر عام ١٩٢٥ ، وهى على أى الاحوال ظاهرة طبيعية فوزارات زيور كانت وليدة الارادة الملكية على عكس البرلمانات التى كانت تعبيرا عن الارادة الشعبية .

حزب الشعب عذو الشعب (١٩٣٠)

خرج القصر بدروس عديدة من تجربة « حزب الاتحاد » أولها : أن الشكل الملكى الصارخ للحزب كان محسوبا عليه لا له ، أما ثانيها فقد كان الافتقار لشخصية قيادية قادرة على وضع الحزب فى السلطة ، ووضع السلطة فى جيب الملك ! وكان ثالثها تصورا من القصر أن محاولته الحزبية الاولى لم تجر بشروطه الخاصة فقد تمت فى ظل دستور ١٩٢٣ الذى لايمنح الملك من السلطة بقدر ما يمنح الارادة الشعبية كما جرت فى

غياب تنسيق كامل مع البريطانيين..

استيعابا لهذه الدروس تحرك القصر فى محاولته الحزبية الثانية باعلان قيام « حزب الشعب » فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٠ واختار لرئاسته « اسماعيل صدقى » الذى كلفه بتشكيل الحزب الجديد بعد ان كان كلفه قبل ذلك بخمسة اشهر بتأليف وزارته الاولى .

وكان الاختيار شديد التوفيق فالرجال ، كما جاء فى تقييم له من جانب السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى القاهرة « سريع البديهة يتمتع بقدرة خلاقة وادارية كبيرة كما أنه محب للدسائس .. وقد جعلت منه براعته التى لا تخذله ورباطة جأشه ، على الارجح ، اقدر سياسى مصرى بين السياسيين الاحياء .

ومع وجود مثل هذه الشخصية بدا الحزب الجديد منسوبا لصدقى أكثر مما بدا صنيعة للقصر ثم أن الرجل انطلق يصنع كل الاسباب لانجاح التجربة فاسقط دستور افشال حزب الاتحاد ووضع دستورا جديد مناسبا للملك ومنسوبا لصدقى ، فى نفس الوقت تمكن من تحييد دار المندوب السامى وهو مالم يستطعه القصر فى المرة الاولى وبكل هذه السياسات المعادية للشعب ظهر وتحرك حزب الشعب .

وقد وضع صدقى كل همة فى أن يجمع للحزب الجديد الانصار والأعضاء . وقد اتجه اولا الى حزبى الاتحاد والاحرار الدستوريين فاستطاع ان يضم اليه عددا من الاتحاديين ، كما

تمكن من ضم ستة من اعضاء مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين بالرغم من أن الحزب كان قد اتخذ قرارا اجماعيا بعدم تأييده .

اتجه بعد ذلك الى طائفة من « اغنياء الريف » كما فعل قبله حزب الاتحاد ولنفس الاسباب فكان من بين من ضمهم أحمد رمزى ، عبد الرازق القاضى ، مصطفى المنياوى ، سلطان السعدى ، على فهمى ، وهيب دوس ، حبيب دوس ، ابراهيم المليجى ، حسن ابو جازية وسلطان بهنس وآخرون ، خاصة من الاحرار الدستوريين .

ولجأ صدقى بعد ذلك الى طرق القسر والارغام فأوجب على العمد والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراكه واشتراك جريدته بل وكلف اعضاء الحزب باعداد كشوف بالاشخاص الذين يرضخون للرغبة او الرهبة وبرفع هذه الكشوف الى رجال الادارة لترشيحهم للانضمام الى الحزب .

وسعيا وراء انتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له فى كل مركز من المراكز ، كما صدرت له صحيفة يومية بنفس اسمه « الشعب » ، تبع ذلك ان صدر قانون الحزب من سبع مواد ، وإهم الملاحظات عليها انها قد اتسمت بالعمومية ، كما انها نصت على تأييد حقوق العرش مما جاء فى المبدأ الخامس ، وهو نص لم يرد فى برنامج اى حزب آخر بما فيها حزب الاتحاد .

ومنذ البداية لاحظ المراقبون ان حزب الشعب قد حظى بالتأييد من شقيقه الملكى ، حزب الاتحاد ، ففى الاحتفال الذى عقد فى منزل محمود بك الطوير فى ١١ ديسمبر ١٩٣٠ بمناسبة انتخاب صدقى رئيسا للحزب ألقى حلمى عيسى الوزير

الاتحادى خطبة قصيرة عبر فيها عن شعور الرضاء من جانب حزبه بعد أن تواجد فى الساحة شقيق قوى هو حزب الشعب .

وكان الحزب الجديد بطل الانتخابات التى جرت بعد ذلك .

وهى الانتخابات التى قاطعها الوفد والاحرار الدستوريون ولم يشارك فيها سوى الحزبين الشقيقين . الاتحاد والشعب ، بالاضافة للحزب الوطنى وفى ظل هذه الظروف حصل الحزبان الملكيان على ١١٩ مقعدا من مجموع المائة والخمسين لبرلمان صدقى ، نال حزب الشعب منها ٨١ مقعدا بينما حصل الاتحاد على ٣٨ مقعدا .

وفى العلاقة بين الحزبين الملكيين وبين وزارة صدقى كان الوضع مقلوبا ، اى إنه بدلا من أن تدخل تلك الاحزاب الانتخابات فتفوز فتشكل الوزارة ، شكلت اولا الوزارة ثم وضعت الدستور المناسب ثم دخلت الانتخابات وفازت ! ويلاحظ ان عنصر القوة ممثلا فى القيادة القادرة ، الذى وفره لحزب الشعب كان على المدى الطويل نسبيا عنصر ضعف للحزب الملكى .

فقد اغرى نجاح صدقى فى ضرب قوى المعارضة الرجل على ممارسة بعض السياسات المستقلة عن القصر ، وهى السياسات التى أدت الى شعور الملك فؤاد بخطورة الرجل والى عمله على التخلص منه .

انعكست هذه السياسات على حزب الشعب حين عمل اسماعيل صدقى على بث العديد من أنصاره فى مراكزه القيادية تحسبا لأى صدام بينه وبين القصر .

والواضح ان ذكاء الرجل قد خانه في هذا العمل ، فما تصوره من ان استقرار النظام الذى اقامه كان وراؤه جهده وشخصيته انما كان تصورا ناقصا ، اذ ان هذا الاستقرار قبل اى شيء كان يستند على الرضاء الملكى ، وهو ما بدا صدقى يسخره يوما بعد آخر .

ويتضح خطأ الرجل مما جرى في أعقاب استقبال وزارته الثانية في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وتولى عبد الفتاح يحيى نائب رئيس الحزب رئاسة الوزارة الجديدة وتذخر الوثائق البريطانية بتفاصيل عن مناورات صدقى للاحتفاظ برئاسة حزب الشعب غير أن هذه المناورات تكسرت بعد قليل على جدار التصميم الملكى باستبعاد الرجل من هذا المنصب الذى تولاه رئيس الوزراء الجديد والذى أثبت استعدادا للانصياع لتوجيهات القصر واستيعابا للدرس الذى تلقاه سلفه .

وكان اختفاء صدقى ايذانا بانتهاء عهده الذى عمر لنحو عام آخر «حتى نوفمبر ١٩٣٤ » عندما تولى توفيق نسيم رئاسة الوزارة وكان شرطه تعطيل دستور ١٩٣٠ ، وقد حدث .

ومع سقوط صدقى انتهى من الناحية الواقعية حزب الشعب ، صحيح انه خاض الانتخابات التى جرت عام ١٩٣٦ غير انه لم يحصل الا على عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغة ٢٣٢ ، بينما حصل الوفد على ١٧٩ مقعدا . وكان هذا السقوط طبيعيا فالدستور لم يكن دستوره كما أن العهد لم يكن عهده . اضف الى كل ذلك ان الملك فؤاد كان قد توفى في ابريل ١٩٣٦ قبل اجراء الانتخابات ، وكان واضحا ان عصرا قد ذهب وان عصرا آخر قد قدم كان للحزبين الملكيين فيه بقية

نبذ القصر سياسة اصطناع الاحزاب الملكية فى عهد فاروق بعد ان اتبع رجاله سياسات جديدة اعتقدوا انها اكثر فاعلية فى تدعيم النفوذ الملكى غير انه بقيت مشكلة الحزبين اللذين ورثهما من بين ماورث من عهد الملك الراحل .

وكان قد دخل على الحزبين بعض التغييرات ، رئاسة حزب الاتحاد تولاها محمد حلمى عيسى بعد وفاة يحيى ابراهيم فى مارس عام ١٩٣٦ ، فى نفس الوقت عاد صدقى للحياة السياسية كما عاد لرئاسة حزب الشعب .

وقد خاض الحزبان انتخابات ابريل عام ١٩٣٨ فى قائمة واحدة مع الاحرار الدستوريين ، وهي قائمة الحكومة ، وقد حصل الحزبان الملكيان على ١٩ مقعدا ، وكان قد سبق ذلك دخول كل من صدقى وحلمى عيسى فى وزارتى محمد محمود الثانية «ديسمبر ١٩٣٧ ـ ابريل ١٩٣٨ » والثالثة «ابريل ـ يونيه ١٩٣٨ » .

خلال تلك الشهور كانت سياسة القصر الجديدة بعدم الاعتماد على الحزبين الملكيين قد تبلورت ، وتألفت وزارة محمد محمود الرابعة والاخيرة «يونية ـ اغسطس ١٩٣٨ » وكان اهم دواعى اعادة التأليف الرغبة فى التخلص من ممثلى الحزبين الذين خرجوا من الوزارة .

وكان صدقى اسرع الساسة فهما للاتجاهات الملكية الجديدة فقدم استقالته من رئاسة حزب الشعب فى ٨ اغسطس ١٩٣٨ ووجد الحزبان الملكيان انهما قد اصبحا من الضآلة الى

الحد الذي يستوجب ضم الصفوف .

شجعت دوائر عابدين الاتجاه الى الاندماج ، وكان وراء هذا التشجيع رغبة في اذلال الوفد حتى النخاع وهي قصة يرويها المستر بيتمان القائم باعمال المندوب السامي البريطاني في رسالة سرية الى لندن .

يقول بيتمان أن القصر قد اوقع الوفد بقبول الاخير الاشتراك في الانتخابات المزورة التي جرت في ابريل ١٩٣٨ ، والتي لم يحصل فيها الوفد الا على ١٢ مقعدا من مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ .

وبينما كانت احزاب الحكومة «الاحرار ـ الاتحاد ـ الشعب » لها ٩٣ نائبا كان السعديون الحزب الرئيسي من غير احزاب الحكومة وله ٨٠ نائبا ، وبالتالي لم يكن للوفد حجم يذكر في المعارضة .

في يونية ١٩٣٨ تشكلت وزارة محمد محمود الرابعة من الدستوريين والسعديين وجرت عملية لتبادل المواقع استتبعها ان اصبح الحزبان الملكيان خارج السلطة ولم يكن لاى منهما عدد من النواب يكافىء عدد النواب الوفديين وكانوا وقد اصبحوا وقتذاك ١٣ نائبا ، وكان معنى ذلك ببساطة ان يصبح الوفد ، رغم ضآلة تمثيله في المجلس ، حزب المعارضة الرئيسي .

ومن هنا جاءت تلك الخطوة التي سعى القصر من ورائها الى اقصى درجة من الاذلال للوفد بتشجيع دمج الحزبين

الملكيين ليصبح للحزب الجديد ١٩ نائباً فى المجلس ويصبح بالتالى الممثل الحزبى للمعارضة .

وتأثرا بتلك الاعتبارات اندمج الحزبان فى نوفمبر عام ١٩٣٨ ليتشكل حزب «الاتحاد الشعبى » برئاسة محمد حلمى عيسى رئيس الاتحاد وتم تلخيص برنامج الحزب الجديد فى مقال فى «آخر ساعة » فى ٦ سبتمبر جاء فيه انه بعد توقيع المعاهدة فلابد من تعديل برنامج الحزب وان يتركز الاهتمام حول مسائل الدفاع والتعليم والمالية وشئون التعليم .

وقد دخل حلمى عيسى وزارة حسن صبرى «يونية ـ نوفمبر ١٩٤٠ » ثم وزارة حسين سرى الاولى «نوفمبر ١٩٤٠ ـ يولية ١٩٤١ » ممثلا للحزب الجديد الذى لم يكن له فى الحقيقة وجود فعلى الا فى شخص رئيسه الذى كان خروجه من منصبه الاخير بمثابة خروج للحزب من الحياة السياسية فى مصر والتخلص من بعض ميراث عهد الملك فـؤاد .

الفصل الحادى عشر

الأيديولوچيات تدخل عالم الأحزاب

الطريق المسدود الذى وصلت إليه التجربة الحزبية الثانية نشأ عن عجز النظام السياسى القائم عن التعامل مع « المجموعات » التى عرفتها هذه التجربة ، والتى بدأت فى الظهور منذ مطلع العشرينات ، وأن أصبحت ذات حضور قوى خلال النصف الأول من الأربعينات ، وغالبا بعد الحرب الثانية وحتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ .

والمجموعة الأيديولوجية التى نعنيها كانت على توالى ظهورها ، « الماركسيون » الذين شاركوا فى تأسيس « الحزب الاشتراكى المصرى » عام ١٩٢١ مما كان إيذانا بظهور أول الأحزاب الشيوعية فى مصر .تلاهم فى التكوين « الاخوان المسلمون » الذين بدأوا نشاطهم فى الاسماعيلية على يد مؤسس الجماعة « الشيخ حسن البنا » عام ١٩٢٨ ، وكان آخرهم « جماعة مصر الفتاة » التى أسسها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان عام ١٩٣٣ .

ووضع هذه المجموعات فى إطار التجربة الحزبية يتطلب أولا التعرف على موقفها من الفكرة الحزبية .

بالنسبة «للماركسيين »فلم ينكروا فى وقت أن هدفهم تشكيل حزب أو أكثر ، وهو ما فعلـوه خلال العشـرينـات بتأسيس « الحزب الشيوعى المصرى » الغلنى «١٩٢٢ » ، ثم بعد ذلك بأكثر من ربع قرن يتأسس حزب بنفس الاسم « ١٩٤٩ » ، وكان سريا فى هذه المرة !

نفس الأمر ينطبق على جماعة مصر الفتاة فلم يتأخر زعماؤها كثيرا فى تحويل الجماعة إلى حزب أسموه « الحزب الوطنى الاسلامى » «١٩٤٠ » ثم تحولوا قرب أواخر الأربعينات وانتحلوا تسمية حزبية أخرى وكانت « الحزب الاشتراكى « ١٩٤٨ » .

إختلف الأمر بالنسبة «للاخوان المسلمين » الذين رفضوا منذ البداية الحزبية ، بل وأدانوها وأطلق الشيخ حسن البنا قولته المشهورة بأن «لا حزبية فى الاسلام » .

رغم ذلك فان أية دراسة عن الأحزاب السياسية فى مصر لا تستطيع أن تتجاهل جماعة الاخوان سواء لأنها كانت بحكم التركيب والبرنامج والحركة قوة حزبية ، أو لأنها شاركت فى العمل الحزبى وأثرت فى مسيرته أيما تأثير بعد قرار المرشد العام أن يكون للجماعة نشاطها السياسى منذ عام ١٩٣٨ .

الأحزاب الأيديولوجية والسمات العامة .

وقد إختصت الأحزاب الأيديولوجية بمجموعة من السمات جعلت لها مكانة مختلفة عن أحزاب « القضية الوطنية » التى حبست نفسها فى إطار محدود الرؤية والحركة حتى يصح

تمييزا لها عن القوى السياسية العقائدية أن نسميها « بالأحزاب التقليدية » .

من تلك السمات أن الأحزاب الأيديولوجية كانت ذات فلسفات إجتماعية أو دينية أو سياسية تجاوزت بها إطار القضية الوطنية ، وبعد أن كان موقع كل حزب يتحدد من موقفه من تلك القضية السياسية وأساليبه فى مواجهتها ، أصبحت القضية أحد شواغل الأحزاب الجديدة وليس كلها .

ومثل هذا التجاوز صبغ القوة السياسية الجديدة بلون مختلف ، فهى من ناحية تأثرت بدرجة أو بأخرى بقوى وتيارات عقائدية عالمية ، كالعلاقة بين الكومنترن والحزب الشيوعى المصرى أو بين حكومة روما الفاشية وجماعة مصر الفتاة ، وهى من ناحية أخرى أثرت بقدر أو بآخر فى البلاد المحيطة فكان لها إمتدادات فى بعض تلك البلاد ، ويقدم الاخوان المسلمون والشيوعيون نموذجا لذلك من خلال إنتشار الجماعة الأولى إلى دول عربية عديدة « سوريا - لبنان - الأردن - اليمن » ، ومن خلال إمتداد الجماعة الثانية إلى السودان على وجه الخصوص ، فالمعلوم أن « الحركة السودانية للتحرر الوطنى » « حستو » كانت فى بدايتها إمتدادا للحركة المصرية للتحرر الوطنى » « حمتو » . وهذا التجاوز سواء كان بالتأثر أو بالتأثير لم تعهده من قبل الأحزاب التقليدية .

سمة أخرى أن تلك الجماعات قامت - تعبيرا عن قوى - إجتماعية جديدة راغبة فى المشاركة فى الحياة السياسية من

خلال الممارسات الحزبية . والفارق بين العمال محمود حسنى الغرابى والشحات إبراهيم ومحمود السمكرى الذين أسسوا « الحزب الشيوعى المصرى » وبين « حسن البنا » ابن الساعاتى الذى إشتغل بعد ذلك بعلوم الدين ، وبين « أحمد حسين » ابن كاتب الحسابات الصغير .. الفارق بين كل هؤلاء وبين الباشوات والبكوات والدكاترة الذين أسسوا الأحزاب التقليدية وتولوا زعامتها فارق كبير ودلالته أكيدة !

ويقودنا ذلك إلى السمة الثالثة وهى أن قيادات الأحزاب الأيديولوجية وأعضاءها كانوا مهيئين بحكم أصولهم الاجتماعية وأفكارهم العقيدية لقبول حركة التغير ، بل وصنعها وهو مالم يكن مهيئا له بنفس الدرجة « الأحزاب التقليدية » ناهيك عن النظام الملكى .

ومن نظرة سياسية إستعلائية ، ونظرة إجتماعية غلبت عليها دواعى التمسك بالمصالح الضيقة ، تعامل النظام الملكى والأحزاب التقليدية بشكل خاص مع القوى السياسية الجديدة قاد إلى الطريق المسدود الذى نوهنا بوجوده فى إستهلال هذه الدراسة .

الأحزاب التقليدية والقوى الجديدة

فى البداية تصور قصر عابدين والأحزاب التقليدية ، خاصة الأحزاب المعادية للوفد ، إستغلال مثل هذه القوى الجديدة كأدوات فى صراعاتها على السلطة ، وفى البداية أيضا إستجابت الأحزاب العقائدية الوليدة لتلك المحاولات .

مثال على ما جرى خلال الثلاثينات من جانب القصر والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين لاستخدام أصحاب القمصان الخضراء التابعين لمصر الفتاة لضرب الوفد مما سبب أزمة سياسية كبيرة كانت من أهم الأسباب التى مكنت الملك فاروق من إقالة الوزارة الوفدية فى ديسمبر ١٩٣٧ .

مثال آخر .. العلاقة الخاصة جدا التى ربطت الاخوان المسلمين بالقصر سواء على عهد فؤاد أو فاروق حتى أنهم كانوا من أكثر العناصر السياسية نشاطا فى الدعوة لاحياء الخلافة وأن يكون الأخير خليفة المسلمين ، أضف إلى ذلك العلاقة الوثيقة بين نفس الجماعة والحزب الوطنى الذى رأى فيهم قدرا من تجديد شبابه .

مثال ثالث يتجسد فى العلاقة المتينة التى ربطت الماركسيين بالوفد خاصة فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهى علاقة بدت فى التنسيق المشترك فى العمل السياسى « ١٩٤٦ »أو فى إحتضان بعض العناصر المعروفة بميولها اليسارية لتعمل من داخل الوفد وتشكل ما عرف « بالطليعة الوفدية » .

غير أنه مع نمو الأحزاب الأيديولوجية لم يعد لتلك العلاقات ما يبررها فقد شعرت زعامتها أنها قادرة على أن تلعب فى الشارع السياسى المصرى وحدها دون الحاجة إلى إلتصاق بالقصر أو بأحد الأحزاب التقليدية ، ولم يقبل سدنة العهد القائم من رجال تلك الأحزاب الخروج عن وصايتهم ، والأخطر من ذلك أنهم لم يتصوروا أن يكون هؤلاء الرجال شركاء سلطة أو زملاء صناعة قرار .

إستتبع ذلك موقف شاذ بتصنيف الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة السابقة على ١٩٥٢ إلى أحزاب برلمانية ، وهى الأحزاب التى تدخل البرلمان وتؤلف الوزارة ، وكانت الأحزاب التقليدية ، وأحزاب غير برلمانية لا يسمح لها بذلك ، وهى الجماعات الأيديولوجية . ومثل هذا التصنيف التعسفى والرافض لقبول حركة التغيير التاريخى كان من المستحيل أن يستقيم دون إستخدام أدوات السلطة ، خاصة ما إتصل منها بالمؤسسات الأمنية ، مما ترتب عليه نمو واضح لتلك المؤسسات وشهرة لبعض شخصياتها ، مثل البوليس السياسى والبكباشى الجزار والعسكرى الأسود .. إلخ .. وقد قاد الموقف الأحزاب العقائدية إلى مسارات ربما ما كانت تجتازها لو لم تلجأ قوى السلطة إلى تلك السياسة .

من هذه المسارات ما اتصل بالعمل السرى ، ولم نجد أيا من الجماعات الأيديولوجية لم يلجأ إلى مثل هذا العمل مما خلف أوضح البصمات عليها والتى تفاوتت بين غلبة الجهاز السرى على الجماعة الأصلية حتى تحول إلى « فرانكشتين »، المخلوق الذى صنعه صاحبه وعجز عن التحكم فيه ، وبين شكوك ومخاوف لعبت دورا كبيرا فى شرذمة بعض تلك الجماعات .

منها أيضا ما عمدت إليه بعض تلك الجماعات من إقامة تنظيمات مسلحة بهدف إستخدام العنف ردا على العنف الحكومى الأمر الذى يتسق تماما مع البديهية المعروفة فى العمل

السياسي والتى تقول أن « العنف يلد عنفا» منها أخيرا ترجمة العمل السرى والتنظيمات المسلحة الى عمليات تراوحت بين جرائم الاغتيال السياسى وتفجير المنشأت ووصلت الى ذروتها بحرق العاصمة « ٢٦ يناير ١٩٥٢ » مما كان ايذانا بسقوط العهد او ماعبر عنه احد المراقبين فى مصر يومذاك بأن « النظام قد احترق مع شبرد »!

ويومها فقط اكتشف القصر والاحزاب التقليدية إنها قد وصلت الى نهاية الطريق المسدود الذى صنعته بنفسها والذى أثر عليها وصنع أشكالا مميزة للاحزاب الايديولوجية .

الماركسيون بين السعى للتمصير وظاهرة التشرذم

نشطت التنظيمات الماركسية فى مصر مرتين ، أولاهما : فى النصف الاول من العشرينات فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وثانيتهما : فى الاربعينات خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها .

ومع ملاحظة ما تمخض عن ظروف الحرب الاولى من قيام أول دولة شيوعية فى العالم ، وهى الاتحاد السوفييتى ، ومع ملاحظة ماحدث خلال الحرب الثانية من ظهور الاتحاد السوفييتى كاحدى القوتين الاعظم فى العالم ، ومع ملاحظة أن فترات الحروب تشهد خلخلات اجتماعية وفكرية هامة ، ومع ملاحظة ان ظروف الحرب ، تؤدى الى اتساع القاعدة العمالية نتيجة لضعف الواردات وزيادة الاحتياجات السلعية والتوسع فى الصناعات المحلية .. مع ملاحظة كل ذلك يمكن تفسير توقيتات انتعاش النشاط الماركسى فى مصر .

فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ترصد الوثائق السرية البريطانية نشاطا ماركسيا ، أو على حد تعبيرها « أعمال دعاية بلشفية » ، وتؤكد هذه الوثائق أن القيام بتلك الاعمال قد اقتصر على العناصر الاجنبية ، خاصة من الايطاليين .

بيد انه لايمضى وقت طويل حتى ينتقل العمل التنظيمى الى المصريين حين أعلنت مجموعة منهم ، أهم أفرادها حسنى العرابى وعلى العنانى وسلامة موسى وعبدالله عنان عن تأسيس « الحزب الاشتراكى المصرى » فى أغسطس عام ١٩٢١ .

ولم يكن هذا الحزب من واقع عضويته او مبادئه ماركسيا تماما ، فقد ضم الاتجاهين .. الاشتراكيين المعتدلين ويمثلهم سلامة موسى القابى العقيدة ، والشيوعيين ويمثلهم حسنى العرابى وجوزيف روزنتال الذى وصفته سلطات الامن بالاسكندرية بأنه « اشتراكى ثورى ذو ميول شيوعية » !

وكان حريا ان ينتهى هذا الازدواج الى انشقاق ، وهو ماحدث فى يولية عام ١٩٢٢ حين قررت شعبة الحزب فى الاسكندرية ، والتى كانت تمثل الجناح الشيوعى ، الخروج على الادارة المركزية فى القاهرة ، وكان هذا الخروج ايذانا بزوال تأثير العناصر المعتدلة على الحزب واستيلاء الشيوعيين على قيادته الذين قرروا الانضمام الى « الدولية الثالثة » ثم مالبثوا فى ٢١ ديسمبر من نفس العام ـ ١٩٢٢ ـ أن غيروا اسم الحزب رسميا الى « الحزب الشيوعى المصرى » الذى اعتنق النقاط الواحد والعشرين التى تمثل المبادىء الاساسية للكومنترن .

وقبل أن يستكمل « الحزب الشيوعى المصرى » العامين انقصف عمره ! والسبب أنه اصطدم عام ١٩٢٤ « بحكومة الشعب » التى كان يرأسها سعد زغلول ، وكان هذا فوق طاقته !

فقد قاد العمال من أعضاء الحزب فى فبراير ومارس من ذلك العام حركة واسعة لاحتلال المصانع التى يعملون بها وإجبار أصحابها على قبول شروطهم . وأعتبر سعد تلك الاعمال عمليات اغتصاب وتصدت لها حكومته وإنتهى الامر باعتقال زعماء الحزب ومحاكمتهم وصدور أحكام متفاوتة ضدهم فى أكتوبر عام ١٩٢٤ بهدف « قطع دابر الشيوعية » !

وكالت حكومة « أحمد زيور » الضربة الثانية للحزب بعد اعادة تكوين لجنته المركزية ، فقدم أعضاء هذه اللجنة الى المحاكمة وصدرت ضد اغلبهم أحكام جديدة فى يناير ١٩٢٦ مما كان فعلا بمثابة النهايةالمأسوية « للحزب الشيوعى المصرى » الاول توقف بعدها تكوين الجماعات الماركسية فى مصر حتى الاربعينات .

مرحلة النشاط السـرى ..

بدأت المرحلة الثانية منذ مطلع الاربعينات واستمرت حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية وكان النشاط الماركسى طوال هذه المرحلة سريا تماما .. وبالامكان تقسيم هذه المرحلة الى فترات ثلاث ..

تبدأ الفترة الاولى من عام ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب حين تكونت حلقات عديدة للنشاط الشيوعى كان أهمها « حمتو ».

أو « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » التى أسسها هنرى كورييل ، و « اسكرا » أو الشرارة التى رأسها هليل شفارتز .

فى عام ١٩٤٣ تأسست منظمة « تحرير الشعب » ثم تبعها ظهور مجموعات الطليعة وعصبة الماركسيين والفجر الجديد .

غير انه عند نهاية الحرب كان هناك ثلاثة تنظيمات ماركسية أساسية هى « طليعةالعمال » التى كانت تصدر مجلة الفجر الجديد ، و « اسكرا » التى كانت تتكون من المثقفين ، ثم « حمتو » التى تكونت من تنظيمين هما عصبة الماركسيين وشعوب وادى النيل وقد أصدرت صحيفة « أم درمان » التى كان يشرف عليها الأعضاء السودانيون داخل الحركة .

وقد شاركت هذه التنظيمات مشاركة قوية فى أحداث فبراير ١٩٤٦ التى كانت من أهم أسباب استقالة حكومة النقراشى وتشكيل حكومة صدقى والتى تمثل مرحلة جديدة من مراحل نشاط التنظيمات الماركسية .

امتدت الفترة الثانية بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وقد واجه خلالها الماركسيون هجمتين حكوميتين كبيرتين ، أولاهما فى وزارة اسماعيل صدقى وثانيتهما مع قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ واعلان الأحكام العرفية .

ومع أن التنظيمات الشيوعية قد شهدت فى بداية هذه الفترة محاولات للتوحيد بينها كان أهمها اتحاد حمتو واسكرا فى أشهر التنظيمات الشيوعية التى عرفتها مصر خلال تلك الحقبة ، والتى حرفت باسم « حدتو » أو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، غير أن تلك التنظيمات عادت مرة أخرى

للانقسام قبل نهاية تلك الفترة ، على نحو ربما لم يحدث قبل ذلك .

اما الفترة الثالثة فقد واكبت عودة الوفد الى الحكم والتى بدأت بالمشاركة فى وزارة حسين سرى فى يولية ١٩٤٩ ثم الاستئثار بالحكم حتى أوائل ١٩٥٢ ، وهى فترة تميزت بحريات واسعة تمتع بها الماركسيون مع غيرهم من التنظيمات السياسية .

وقد استتبع هذه الحرية اتساع نشاط حجم التنظيمات الشيوعية ، « حدتو » مثلا زاد حجمها بين فبراير ١٩٥٠ ونهاية عام ١٩٥٢ أكثر من عشر مرات « من ١٠٠ ـ ٢٠٠ عضو الى مابين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ عضو » وأصبح لها فروع فى نحو مائة قرية بالاضافة الى نشاطها داخل القوات المسلحة .

شهدت نفس الفترة « ديسمبر١٩٤٩ » تأسيس « الحزب الشيوعى المصرى » الذى اصدر صحيفة سرية تحت أسم « راية الشعب » وأعلن لاعضائه برنامجا ، وقد بقى هو و« حدتو » أهم التنظيمات الماركسية حتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ وان لم يكونا التنظيمين الوحيدين !

يقودنا هذا الى رصد ظاهرتين لازمتا التنظيمات الماركسية على امتداد الفترة وتمثل أولاهما حالة تشرذم واضحة عانت منها تلك التنظيمات ولم تتمكن من التخلص منها فى أى وقت ما ، بينما تظهر ثانيتهما فى تواجد أجنبى قوى داخل صفوفها اقتضى وقتا للتخلص منه .

والظاهرتان متصلتان ، فقد كان من أهم أسباب عدم

التلاقى بين أكبر تنظيمين ماركسيين ظهرا خلال الحرب الثانية ، وهما : « حمتو واسكرا » ، انه بينما كان يسعى التنظيم الاول لتمصير الحركة على وجه السرعة لم يكن للتنظيم الثانى نفس الرأى أو الرؤية .

ويمكن حصر مسببات الظاهرتين فى أن الماركسية نتاج لتطور اقتصادى واجتماعى طويل للرأسمالية الاوربية يتطلب أستيعابها قدرا من الوعى وحدا أدنى من الثقافة كان متوفرا أكثر بين أفراد الجاليات الأوربية فى مصر الذين أخذ الماركسيون بينهم على عاتقهم اقامة التنظيمات ، والعمل على نشر الفكرة بين عناصر مصرية من المثقفين قادرة بحكم ثقافتها على استيعابها ، ومن العمال راغبة بحكم مصلحتها فى اعتناقها .

ولما كانت غالبية المثقفين لاتنتمى بأصولها الاجتماعية الى طبقات من مصلحتها وحدة الطبقة العاملة فقد تحولت الماركسية عندهم الى لون من الترف الفكرى ، وأدت الممارسة على هذا النحو الى اختلافات فكرية زاد من حدتها انقسام الشيوعية العالمية نفسها مما كان له انعكاسه على الماركسيين المصريين بظهور تنظيم تروتسكى فى أواخر الاربعينات تحت اسم « الحركة الشيوعية الثورية » ؛

اضف الى كل ذلك أن من أهم المردودات السلبية للعمل السرى انتشار المخاوف وعدم الثقة بين أفراد التنظيمات العاملة تحت الارض وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة من كثرة من منشورات تلك التنظيمات . فهذا منشور تحت عنوان « ويل للخائن » ، وآخر يطالب « باليقظة واكتشاف الخونة بين

الصفوف » ، وثالث يحذر من « المأجورين خدام الرأسمالية الذين يحاولون تحويل الطبقة العاملة عن هدفها » . والمخاوف وعدم الثقة كانت تصنع دائما الاتهامات التى تؤدى الى مزيد من التشرذم .

عموما فان التنظيمات الشيوعية المصرية كانت قد نجحت فى أواخر الاربعينات ، خاصة بعد تأسيس حدتو ، فى التخلص الى حد كبير من كثرة من العناصر الاجنبية بعد معارك طويلة من أجل التمصير ، الاأنها لم تنجح بنفس الدرجة فى تجنب حالة التشرذم حتى بعد الاتحاد المؤقت بينها الذى تم عام ١٩٤٧ فى نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ، فبعد عام واحد عادت حالة الانقسام تمسك بتلابيب الجماعات الماركسية فانقسمت اسكرا الى « المنظمة العمالية الثورية » . « المنظمة الشيوعية الثورية » ثم انقسمت أولاهما فيما بعد الى « النجم الاحمر » و « نحشم أو نحو حزب شيوعى مصرى » ، وهكذا ، مما كان له أوخم العواقب على تلك التنظيمات .

الاخوان المسلمون :
فرانكشتين التنظيم السرى ..

الاخوان المسلمون نشأوا كجماعة دينية فى الاسماعيلية أقامها مؤسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨ . بعد عشر سنوات بالضبط « ١٩٣٨ » قررت الانخراط فى العمل السياسى مما أعلنه المرشد العام فى مجلة النذير التى صدرت فى ذلك العام وجاء فى عددها الاول أن الجماعة ستنتقل « من

دعوة الكلام وحده الى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والاعمال » . وبعد عشر سنوات أخرى « ١٩٤٨ » وبعد اشتراك الجماعة فى حرب فلسطين كان لها أقوى تنظيم سرى عسكرى دفع بالجماعة الى صدام مروع مع الحكومة راح ضحيته رئيس الوزراء الذى اغتاله أحد افراد الجماعة فى ذلك العام ، أعقبه بأقل من شهرين ان راح مؤسس الجماعة ضحية أخرى لهذا الصدام .

واذا كان « الاخوان المسلمون »قد تفردوا عن الجماعتين الايديولوجيتين الاخريين بانكار فكرة الحزبية ، كما سبق التنويه ، فهم قد امتازوا عنهما فى صعوبة توجيه تهمة العمالة أو الالحاد اليهم ، وهو ما دأب خصوم الماركسيين ومصر الفتاة على اتهامهم بها ، ثم أنهم بتمسكهم بالطابع الدينى وتصويرهم لانفسهم بأنهم « المدافعون الوحيدون عن الاسلام » وضعوا خصومهم فى مأزق العداء للاسلام !

واستيعابا لهذه الاعتبارات يمكن ادراك الاسباب الحقيقية وراء ذلك النمو السريع للجماعة ، ووراء ذلك العنف الظـــاهر الذى تسلحت به ، وهو نمو وعنف جعل نهاية التجربة الحزبية الثانية ، بالنسبة لشتى القوى التى شاركت فيها ، قانون الغاء الاحزاب الصادر عام١٩٥٣ ، الا الأخوان المسلمين الذين استمروا كجماعة معترف بها الى آن قادها حجمها وعنفها الى صدام مروع آخر مع السلطة الحاكمة الجديدة عام ١٩٥٤ بعد حادث المنشية المشهور !

باختصار فان « التنظيم السرى » لجماعة الاخوان قد أثر فى مسيرتها ، ثم فى مستقبلها ، كما لم يؤثر فى اى جماعة أحد

التنظيمات المنبثقة عنها ، الى الحد الذى يمكن القول معه انه كان مثل « فرانكشتين » المخلوق الذى تجاوز سيطرة خالقه !

يقودنا ذلك الى متابعة ظروف نمو الجماعة وطبيعة تشكيلها مما ادى فى النهاية الى افراز هذا التنظيم الذى اعطى الاخوان جانبا كبيرا من صورتهم وصنع لهم الناحية الأهم فى تاريخهم .

فبعد التأسيس فى الاسماعيلية انتقل حسن البنا الى القاهرة عام ١٩٣٢ . وفى العاصمة تعددت وجوه النشاط بالقاء المحاضرات والدروس وعقد المؤتمرات واحياء الاحتفالات الدينية وانشاء شعب الجماعة فى القاهرة والاقاليم ، كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها ، وعندما اجتمع مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين فى دورته الثالثة عام ١٩٣٥ أقر « عقيدة » الجماعة التى كانت بمثابة مبادئها .

ونمت الجماعة بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٣٦ حين كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف مفتى فلسطين ، واتصل بحكام البلاد العربية والاسلامية ، وتقرب اليه على ماهر وعبد الرحمن عزام ، مما دفع المرشد العام الى اتخاذ قراره بالدخول فى معترك السياسة المصرية عام ١٩٣٨ .

خلال الحرب وبعدها أنتشرت جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم سياسى انتشارا واسعا وضم التنظيم عددا كبيرا من الاعضاء ، فضلا عن المؤيدين ، وتم بناؤه بشكل دقيق .

كان على رأس التنظيم « المرشد » العام الذى تمتع بصلاحيات مطلقة وتقرر أن « يتولى مهمته مدى الحياة » ! يليه «مكتب الارشاد العام» الذى تكون فى البداية من عشرة

أعضاء « ١٩٣٣ » ، وبلغ عام ١٩٤٧ عشرين عضوا . وتأتى بعد ذلك « الهيئة التأسيسية » التى تكونت من مائة عضو ، ورغم أنها كانت بمثابة الجمعية العمومية للجماعة الا أنه كان يتم اختيار أعضائها من جانب المرشد العام . وهناك بعد ذلك المركز العام بأقسامه ولجانه ثم شعب الجماعة التى انتشرت فى شتى انحاء مصر ، بل وخارجها !

وقد بدأت الجماعة تنظيماتها شبه العسكرية بفرق الرحلات التى تحولت الى « نظام الجوالة » التى نظمت عام ١٩٤٠ وسجلت بجمعية الكشافة مما اتاح لها التحرك بحرية وأمان من جانب ، ثم التمتع بالتسهيلات التى كانت تتمتع بها الحركة الكشفية من جانب آخر . ورغم أن جوالة الاخوان أخذت كثيرا من النظم الكشفية الا انها غالت كثيرا فى التدريبات العسكرية مما كان يشى بالنية على تحويلها الى قوة عسكرية وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ حسب تصريح المرشد العام نفسه عشرين الف جوال .

وكانت الخطوة التالية أن انبثق عن الجوالة « نظام الكتائب » وكان أكثر دقة فى طريقة انتقاء الافراد ، وكان الهدف منه « ربط العضو بالجماعة وتطوير علاقته بها من علاقة انتماء الى علاقة ايمان » .

وبعد اكتمال نظام الكتائب تشكل التنظيم السرى أو ما سمى « بالجهاز الخاص » وقد تكون خلايا تتكون كل خلية من خمسة أفراد يرأسها أمير ، وكان يدرب هؤلاء الافراد على أعمال عسكرية متنوعة كما يتمرسون بالسمع والطاعة وكتمان

السر الذى كان يصل بعدم معرفة أى خلية بما يجرى فى الخلية الاخرى .

واذا كان متطوعو الاخوان الذين أهلتهم تلك التنظيمات قد لعبوا أدوارا ايجابية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فان الجهاز الخاص قد أدى دورا سلبيا سواء بالنسبة للجماعة نفسها أو بالنسبة للتجربة الحزبية الثانية .

صحيح أن هذا الجهاز قد بدأ عملياته فى اتجاه صحيح ، سواء ضد العناصر العسكرية الانجليزية خلال الحرب الثانية ،أو ضد بعض المصالح المالية اليهودية خلال حرب فلسطين غير أنه تحول بعد ذلك لضرب خصوم الاخوان لا خصوم الوطن .

وقد راح ضحية هذا التحول شخصيات مصرية عديدة كان من أبرزها رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى الذى اغتاله عبد المجيد أحمد حسن أحد أعضاء الجهاز فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

وكان واضحا أن الجهاز قد خرج من يد صاحبة بعد المحاولة التى جرت فى ١٣ يناير ١٩٤٩ لنسف محكمة الاستئناف مما دعا حسن البنا الى نشر بيانه الشهير الذى أدان فيه تلك الاعمال تحت عنوان « ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين » واعتبر المرشد العام أن هذه الاعمال موجهة الية شخصيا !

وكان اغتيال حسن البنا من جانب عناصر من البوليس السياسى فى الساعة الثامنة والثلث من مساء يوم ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ بمثابة الحصاد المر للعنف المتبادل الذى بدأه الجهاز السرى .

وباختفاء مؤسس الاخوان عن مسرح الحياة اختفت الشخصية الوحيدة التى كان يمكن أن تحجم الجهاز الخاص

واذا كان «التنظيم السرى » قبل هذا الاختفاء عنصرا أساسيا من عناصر الوجود الاخوانى فقد أصبح بعــده العنصر الاساسى لهذا الوجود مما تؤكده المسيرة التاريخية للاخوان المسلمين بعد ١٩٥٢ !

مصر الفتاة : جماعـــة الصخب السياسى ..

لم تتقلب جماعة حزبية فى توجهاتها الايديولوجية أو فى مواقفها السياسية بقدر ما تقلبت جماعة مصر الفتاة ، فهى قد بدأت ذات نبرة شوفينية حادة أدت الى تصنيفهاضمن التنظيمات الفاشية وانتهت ذات برنامج اجتماعى إتسق مع الاسم الذى إتخذته .. الحزب الاشتراكى . وهى بدأت وقد ضمنت صدر برنامجها العبارة القائلة « يجب أن نعظم الملك وأن نلتف حول عرشه » وانتهت وهى أشد الجماعات ضرواة فى الهجوم على القصر حتى صار ما ضمنته أحد اعداد صحيفة الاشتراكية الناطقة باسمها من مجموعة من صور البؤساء تحت عنوان « رعاياك يامولاى » مثل شهير فى الهجوم على الملك .

وقد ظهرت « مصر الفتاة » فى أواخر عام ١٩٣٣ وكان هدفها« أن تجمع الشباب فى صعيد واحد .. وأن تعودهم النظــام والطاعة .. أن تلبسهم زيا واحد .. أن تنطقهم بنشيد واحد .. ان تجعل لهم شعارا واضحا وغاية محددة . أن ترسل لهم مثلا أعلى يحاولون الوصول إليه .. أن تملأهم ايمانا بحقهم ، ايمانا بقوتهم ، ايمانا بقدرتهم على العمل ، وأن تحملهم على التقشف وبغض اللهو والتهتك وأن يعبدوا الله فى سبيل الوطن » .

والحركة بدأت كحركة شبابية يقودها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان ذات تنظيم محدد وصبغة مميزة مما أثر على تاريخها تأثيرا شديدا .

بالنسبة للتنظيم فقد غلب عليه الطابع العسكرى اذ تكونت الجماعة من ست درجات تبدأ بالقسم الذى يضم كل منها ١٢ مجاهدا وينتهى « بهيئة أركان الجهاد » التى تتكون من رؤساء الفيالق ، وقد تقرر أن يرتدى المجاهدون قمصانا خضراء مما أدى الى ان تعرف الجماعة « بأصحاب القميص الاخضر » اما بالنسبة للصبغة فقد أتهم المعاصرون الجماعة بأنها ذات هوية فاشية ، وبالرغم من إنكار الجماعة للاتهام فان النبرة الشوفينية التى صبغت مبادئها العشرة مضافا اليها ما توأتر عن علاقات عقدتها مع إيطاليا الفاشية ترجح صحة التهمة .

وينقسم تاريخ الجماعة الى مرحلتين تمتد أولاهما بين قيامها أواخر عام ١٩٣٣ وأوائل عام ١٩٣٨ حين تقرر الغاء تشكيلات القمصان الملونة بما فيها « القميص الاخضر » ، وتمتد الثانية منذ آن وضعت الجماعة لنفسها برنامجا اشتراكيا عام ١٩٤٨ وسميت بالحزب الاشتراكى وحتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢حين آتهم زعماؤهم بأنهم الذين أشعلوه . ويفصل بين المرحلتين فترة الحرب التى قضى زعماء مصر الفتاة أغلب سنواتها فى المعتقل ، وكانوا قبيل إعتقالهم بنحو عام قد تحولوا الى ما عرف « بالحزب الوطنى الاسلامى » فى مارس عام ١٩٤٠وهو حزب لم يتمكن من ان يمارس نشاطا ذا قيمة .

خلال المرحلة الاولى أجتذبت الجماعة قطاعات من الشباب

استهوتهم تنظيمات الجماعة العسكرية خاصة بعد أن خاب أمل هؤلاء فى الوسائل السياسية التى ظلت تتبعها الاحزاب التقليدية فى مجال القضية الوطنية .

غير أن الجماعة وقعت فى سلسلة من الاخطاء أدت الى نهاية تلك المرحلة بفشل ملحوظ .. من هذه الاخطاء مناصبتها العداء للوفد مما دعا الحـــزب الكبير الى تشكيل جماعات ذات نمط عسكرى هى « أصحاب القمصان الزرقاء » والتى تمكنت بسهولة من ضرب القمصان الخضراء . خطأ آخر متصل بالخطأ الأول اذ أن « مصر الفتاة » فى عدائها للوفد قد ألقت بنفسها فى احضان الاحزاب الأخرى ، وقد بدأت ذلك بتعاون وثيق مع الحزب الوطنى ، وكان تعاونا مفهوما بحكم أن الجماعتين كانتا تمثلان جبهة رفض للأسلوب السياسى المتبع آنذاك بالتفاوض مع الانجليز .. غير أنهم قد انعطفوا بعد ذلك للتعاون مع « الاحرار الدستوريين » باعتباره أكبر الاحزاب المعادية للوفد ، أكثر من ذلك فانهم قد تعاونوا مع القصر على ضوء الدور المناهض الذى كان يقوم به ضد الحزب الكبير . وكان معنى كل ذلك أن الجماعة قد انساقت وراء عداوة غير مفهومة للوفد أكثر مما كان مفروضا أن يحكم حركتها رؤية محددة .

وقد أتاحت تلك الاخطاء لخصوم مصر الفتاة ضربها فى اهدافها ووسائلها مما أدى الى تقلصها على نحو واضح ، رغم اسقاط حكومة الوفد التى عادتها فى ديسمبر عام ١٩٣٧ .

بدأت المرحلة الثانية للجماعة بعد الحرب الثانية وكان قد

انفصل عنها مجموعة من مؤسسيها على رأسهم فتحى رضوان الذى انضم للحزب الوطنى ، وبقى« أحمد حسين »الذى انعطف بالجماعة عام١٩٤٨ انعطافة كبيرة حين تحول بها الى جماعة اشــتراكية باسم « الحزب الاشتراكى » .

وكان الطابع الاشتراكى لمبادىء الحـــزب الجديد واضحا وأن لم يكن حادا ، فقد طالب الحزب بالتأمينات الاجتماعية ومجانية التعليم وتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا .

وقد تفرد الحزب الاشتراكى عن سائر الجماعات الايديولوجية بنجاحه فى التمثيل خلال برلمان ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، وأن كان يلاحظ أن هذا التمثيل قد تم بنائب واحد ، هو ابراهيم شكرى ، كما يلاحظ ان هذا النائب لم يفز بحكم عضويته فى الحزب بقدر ما فاز بحكم مكانته الاجتماعية فى دائرة شربين التى مثلها .

أضف الى ذلك أن الصحيفة التى كان يصدرها الحزب مرتين أسبوعيا تحت اسم « الاشتراكية » كانت من أكثر الصحف اثارة خلال فترة الالتهاب السياسى السابقة على قيام ثورة يولية .

ومع رفض توصيف الوثائق البريطانية لتقلبات مصر الفتاة بأنها« ألاعيب غريبة » فانه لابد من تفسير لهذه التقلبات . فى تقديرنا أن جماعة مصر الفتاة كانت جماعة « صخب سياسى » استخدمت أيديولوجيات متناقضة لصنع أكبر قدر من الصخب .

وهى فى هذا العمل كانت ترتدى فى كل مرحلة الزى العقيدى الذى يناسبها ، فاشيا كان أو اسلاميا أو اشتراكيا ، وتصطنع

لكل فترة الوسائل التى تشد انظار الشارع السياسى المصرى بمنظمات شبه عسكرية كما حدث خلال الثلاثينات ، وبصحافة نارية واجتماعات صاخبة ومظاهرات عنيفة فيما جرى فى مطلع الخمسينات .

وهى فى كل ذلك كانت تحالف قوى سياسية ثم تنقلب عليها بعنف ، وتغازل جماعات ثم تعاديها بحدة .

وقد أحاطت كل هذه المواقف الجماعة وزعيمها بقدر من الشبهات جعلتهم المتهمين الاساسيين فى حرق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وهى تهمة اثبتت الدراسات الحديثة والوثائق التى كشف عنها مؤخرا عدم صحتها ؛ ولكنه الصخب الذى دفع بأصحابه إلى غياهب السجون .!

التجربة الثالثة

١٩٧٦- ...

- من الشمولية الى التعدد الحزبى .
- الوطنى الديمقراطى - حزب السلطة أم حزب الثورة
- الوفد الجديد - ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية .
- الأحزاب الصغيرة بين الاصالة والتبعية

الفصل الثانى عشر

« من الشمولية
الى تعدد الأحزاب »

فى ذمة التاريخ دخلت التجربتان الحزبيتان الأولى والثانية مما أمكن معه لهذه الدراسة أن تتناولها ، رغم تعدد المحاذير السياسية ، بأكبر قدر متاح من الموضوعية ، سواء من خلال توفر المادة العلمية أو من خلال استخدام المنهج الاكاديمى

الأمر جد مختلف بالنسبة « للتجربة الثالثة » التى بدأت يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى لازالت فى مرحلة « الصناعة التاريخية » فمن الطبيعى وهذه التجربة فى مستهل حياتها أن يكتنفها من مظاهر الضجيج الاعلامى والمناورات السياسية التى تؤدى الى اختلاط الأمور وصعوبة التزام الحياد ، اكثر مما يحيط بها من أسباب الوضوح العلمى الذى يمكن من استقراء الأحداث واصدار الأحكام التاريخية .

ومن منطلق الادراك بهذا الاختلاف كان المطروح خيارين .. أن تتوقف الدراسة عند التجربة الثانية وتترك التجربة الثالثة لرجال الصحافة والعلوم السياسية يقلب فيها الأولون وينظر لها الأخيرون ماشاء لهم التقليب والتنظير ! ، أو أن تستمر

الدراسة اعتمادا على القناعة العلمية بأن هذه التجربة الاخيرة امتداد فى نهاية الأمر للتجربتين السابقتين ، حتى لو بعد الزمن بينها وبين سابقتها ، وبالتالى فان اخضاعها للدراسة التاريخية جنبا الى جنب مع الدراسات الصحفية والسياسية ممكن ، بل ومطلوب !

رجح كفة الخيار الثاني اعتباران ..

(١) دور التاريخ الهام فى صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسعي كل منها الى رد نفسه « لأصل تاريخي حزبى » ، حتى وصل الأمر الى بحث من لا أصل له عن مثل هذا الأصل !

ويبدو حجم هذا الدور من أن حزبا هاما من احزاب التجربة امتداد لأكبر أحزاب التجربة الثانية ، « فالوفد الجديد » باسمه وبشخوصه ، أو أغلب من تبقى منهم ، كذا بتكوينه ، لم ينكر فى أى وقت انه وفد ماقبل الثورة رغم توقف نشاطه لربع قرن كامل (١٩٥٣ ـ ١٩٧٨) . تمتد نفس الظاهرة ولو بدرجة أقل حده الى « حزب العمل الاشتراكي » الذى يتزعمه مجموعة من رجال « مصر الفتاة » ، وهم وان بدأوا بالتذكير بحزبهم القديم الا أنهم انتهوا الآن وهم يعلنونها دون مواربة انهم عائدون الى جذورهم خاصة مع احتفالهم بمرور خمسين عاما على تأسيس مصر الفتاة (١٩٣٣ ـ ١٩٨٣) . أما « الحزب الوطنى الديمقراطى » فقد كان الرئيس أنور السادات حريصا مع تأسيسه الى رده للحزب الوطنى الأول ، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ، ويحرص حتى الآن عديد من زعاماته على تأكيد هذا العنصر التاريخي ، يبقى أخيرا رجال « التجمع »

وبالرغم من انهم لايتسلحون بنفس الدرجة من الحرص على التأصيل التاريخى فان الفصائل الأهم من الحزب تنتمى الى الجماعات الماركسية خلال التجربة الثانية ولعل العزوف عن اشهار « الاصالة التاريخية » نابع من ادراك زعامات التجمع انه قد يكون لهذا الاشهار أضراره السياسية . !

(٢) ان التجربة الثالثة لم تنشأ من فراغ . فانطلاقا من رفض نظرية ان « البطل » هو الذى يقوم بصناعة التاريخ لانقبل هنا مقولة ان الاجهاز على التجربة الحزبية الثانية وصناعة الشمولية كان بتدبير من عبد الناصر ، أو أن ماجرى خلال النصف الثانى من السبعينات من عودة وئيدة الى تعداد الاحزاب نبع من ميول وقناعات ديمقراطية من جانب السادات ، فالابطال لايصنعون التاريخ وانما يستوعبون متغيراته ويستجيبون لمعطياته ، وعلى قدر هذا الاستيعاب وتلك الاستجابة يحتل البطل مكانته التاريخية . وتؤكد متابعة المسيرة التاريخية للحياة الحزبية فى مصر هذه الحقيقة التى تجعل « الظرف التاريخى » هو الصانع الحقيقى للتجربة الحزبية الثالثة !

صناعة الشمولية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ :

رجال « الحركة المباركة » الذين استولوا على السلطة ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لم يجدوا صعوبة كبيرة فى اتخاذ قرارهم بالغاء الأحزاب القائمة بعد أقل من ستة شهور (١٧ يناير ١٩٥٣) .

ويثير الاهتمام فى هذا الاجزاء انه قد تقرر بعد عمليات إذلال استجابت لها جميعا الزعامات الحزبية ، مرة بالمطالبة بتطهير الصفوف وأخرى بالمطالبة باستبعاد اسماء بعينها وثالثة بوضع البرامج . يلفت النظر أيضا فى نفس الاجراء ضعف ردود الفعل تجاهه ، وكان واضحا ان ماكانت تستطيع تلك الأحزاب أن تفعله فى مواجهة التعديات عليها من جانب القصر أو من جانب الانجليز قد انتهى تماما ، الأمر الذى يثير التساؤلات !

(١) تؤكد كل الدلالات أن أهم الاسباب التى مكنت « النظام الجديد» من القضاء على التجربة الحزبية الثانية أن « الأحزاب التقليدية» التي صنعت هذه التجربة كانت فى حالة يرثى لها من الوهن ، فشل فى حل القضية الوطنية ، وعجز عن تكوين رؤية اجتماعية واقتصادية متكاملة ، وانحسار للوجود الشعبى فى الشارع السياسى بعد أن نجحت الجماعات الأيديولوجية فى سحب الجانب الاكبر من هذا الوجود لصفوفها .

وباستثناء الوفد ومحاولة تجديد شباب الحزب الوطنى التى قادها فتحى رضوان كانت سائر الاحزاب التقليدية قد اختفت من الناحية الفعلية من على الساحة السياسية ، وبالتالى فان قرار ١٧ يناير ١٩٥٣ كان أقرب ان يكون « تصديقاً » على وضع قائم أكثر منه عاملاً فى صناعة وضع جديد .

(٢) سبب آخر ناتج عن التغييرات السياسية الكبيرة التى صنعت « الصيغة الحزبية » خلال التجربتين الأولى والثانية . فقد كانت هذه الصيغة أحد عناصر ثلاثة شكلت نظام الحكم ،

الوجود البريطانى ، والحكم الملكى ، والعمل الحزبى .

وباستمرار التفاعل بامتداد التجربة الثانية يمكن للمراقب ان يلاحظ ان العنصر الأول لم يكن يسمح بطغيان أحد العنصريين الاخرين . فالوجود البريطانى كان حريصاً على الاتستفحل السلطة الحزبية ممثلة للحركة الوطنية إلى حد تهديده أو اضعاف الملك ، كما انه كان يتدخل كلما حاول القصر تجاهل القوى الحزبية الحقيقية والاستئثار بالسلطة من خلال قوى حزبية مصنوعة .

وهذه المعادلة القائمة على وجود ثلاثة عناصر للحكم وتوازنها دامت حتى النصف الثانى من الاربعينات ، وبالذات عام ١٩٤٦ بعد ان خرج من مصر اللورد كيلرن آخر الرجال الأقوياء فى قصر الدوبارة ، وبعد مأأخذ الدور البريطانى فى التقلص فى إطار انحسار عالمى للموجة الامبريالية ، خاصة بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧ ، ومعلوم ان العلاقة كانت دائما وثيقة بين البقاء فى الهند والتمسك بمصـــر .

وقد تمخض عن تآكل الدور البريطانى داخل الصيغة التى كانت سائدة من قبل ، ان اختل التوازن بين العنصرين الاخرين واستأثر الملك بالسلطة بعد اخراج الوفد من الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٤٤ وحتى عودته اليها فى يناير عام ١٩٥٠ . ونتج عن هذا الاختلال إضعاف للاحزاب التقليدية وقوة للجماعات الايديولوچية التى لم يكن لها مكان فى المعادلة التى تزعزعت أركانها .

وتهاوت بقية دعائم الصيغة القديمة بعد خلع الملك فاروق فى

٢٦ يولية عام ١٩٥٢ ، صحيح ان الغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية قد تأخر لنحو سنة . بعد ذلك ، غير ان دور القصر قد لحق بدور الانجليز انتقالا إلى ذمة التاريخ ، ولم يتم ذلك لحساب العنصر الثالث ، أى الأحزاب ، بل تم على حسابها !

والسبب فى ذلك أن اضعاف دور الانجليز والقصر فى حكم مصر لم يتم من خلال « عمل حزبى » بل نتج إما عن متغيرات عالمية بالنسبة للطرف الأول وإما عن سوء سياسات وتدهور سمعة بالنسبة للطرف الثانى مما مكن عنصرا من خارج المعادلة تماماً ، وهو الجيش ، من الاطاحة به ، وعلى ضوء كل ذلك كان بالامكان استبعاد الصيغة القديمة بكافة عناصرها !

(٣) إن ماتم فى مصر من القضاء على التعددالحزبى ووقف التجربة الثانية لم يحدث بمنأى عن عالم مابعد الحرب الثانية ، وعلى وجه التحديد العالم الثالث الذى احتلت مصر مكانة متقدمة بين دوله .

فباستثناء الهند شهد هذا العالم فى مرحلة الاستقلال نظاماً سياسياً اعتمد على الحزب الواحد واتسم بالشمولية . ، وكان لذلك الخيار ظروفه .

فبالنسبة للدول التى قاد حركة التحرير فيها حزب بعينه لم يلبث هذا الحزب بعد التخلص من الوجود الامبريالى ، وباعتباره حزب الاغلبية ، أن تخلص بعد قليل من الاحزاب المناوئة واستأثر بالسلطة وأصبح الحزب الواحد .

تخلص بعد قليل من الأحزاب المناوئة واستأثر بالسلطة وأصبح الحزب الأوحد .

أما بالنسبة للدول التى استولى العسكريون على السلطة

فيها فقد حرص هؤلاء فى غالب الأحوال على تشكيل تنظيم سياسى يمثلهم ، وكان بدوره تنظيما أوحد .

وإذا كانت الهند قد شذت عن هذه القاعدة بحكم تعدد الاجناس والملل » وبحكم طبيعتها اللامركزية ، فان مصر المتجانسة شعبا والمركزية سلطة كانت مهيأة للأخذ بها .

وعلى ضوء كل تلك الأسباب يمكن القول ان الزعامة الناصرية لم تصنع النظام الشمولى وإن كانت قد نجحت من خلال السياسات التى اتبعتها فى الابقاء عليه مستقرا ، وبدون أى تحد حقيقى ، لأكثر من عقد ونصف .

الجانب الأول من هذه السياسات متصل بالنشاطات القومية الطموحة والمواقف السياسية الرائدة على المستوى العربى أومستوى العالم الثالث أو حتى على الصعيد العالمى .

ومثل هذه المواقف والنشاطات أدت إلى نتيجتين اسهمتا فى استمرار النظام الشمولى ، فما تم احرازه من نجاحات فى هذه الميادين خاصة خلال الخمسينات ومطلع الستينات قد أقنع الكثيرين بأن ما عجز عنه النظام القديم بأحزابه المتعددة أنجز أكثر منه النظام الجديد بحزبه الأوحد ، ولم يكن ثمة مجال فى مثل هذه الظروف للقول بالعودة إلى التعددية الحزبية .

هذه نتيجة ، أما النتيجة الأخرى فقد تبدت فيما نتج عن تلك السياسات من تأليب القوى الغربية وتكرر الاعتداءات الاسرائيلية مما خلق حالة من الاستنفار الداخلى الدائم . كانت وحدة الصف فى ظلها بديهية ، وكان القول بالعودة إلى التعددية .

فى مثل هذه الظروف قد يوصم صاحبه بشبهة السعى إلى شق الصف والعمالة للقوى المعادية المستفيدة من ذلك !

وتمثل الجانب الثانى فى ممارسات قمعية وجهت لشتى القوى الحزبية القديمة ، تقليدية كانت أو أيديولوچية ، أما القوى التقليدية فقد واجهت مع قيام الثورة المحاكمات التى شكلت لها محاكم خاصة مثل محكمة الفساد أو محكمة الثورة كذا قوانين الحرمان من الحقوق السياسية . أما الجماعات الايديولوچية فقد تم تحجيمها .. اليسار من خلال ماجرى من عصف بالماركسيين بعد حوادث كفر الدوار (واغسطس ١٩٥٢) وأزمة مارس ١٩٥٤ ، واليمين بعد العودة لحل جماعة الاخوان المسلمين (يناير ١٩٥٤) ثم الصدام المدوى معها الذى جرى بعد محاولة الجهاز السرى للجماعة إغتيال عبد الناصر (أكتوبر ١٩٥٤) التى استتبعها تكوين محكمة الشعب وتقليم رقاب أهم زعماء الجماعة ولم يبق فى الساحة الا مصر الفتاة وقد تصور زعماؤها أن عضوية عبد الناصر القديمة لجماعتهم سوف تفرد لهم مكانة خاصة فى ظل النظام الجديد ، ولم ينقض سوى وقت قصير قبل ان تتثبت زعامة الجماعة من انها كانت واهمة وقبل أن يؤثر احمد حسين مغادرة البلاد !

وتوجه الجانب الثالث من سياسات الابقاء على الشمولية الى القوى الاجتماعية التى صنعت الحياة الحزبية خلال التجربتين الأولى والثانية . واستهدف بعض تلك السياسات ضرب تلك القوى كما استهدف بعضها الآخر احتواء من تبقى منها .

سياسات الضرب وجهت اساسا إلى طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية من الأمراء والباشوات والبكوات من خلال قوانين الاصلاح الزراعى المتعددة التى ابقت لهم على الفتات من أملاكهم . وكان معنى ذلك ضرب العمود الفقرى الذى يشد ظهر تلك الطبقة ممثلا فى ثروتها بكل التداعيات التى تترتب على ذلك من عجز من الاستمرار كقوة مؤثرة فى العمل السياسى ناهيك عن تكوين الأحزاب التى صدرت القرارات بحلها .

بقية القوى الاجتماعية التى شاركت فى الحياة الحزبية قبل الثورة اتبعت حيالها سياسة الاحتواء .

ونبدأ بالمثقفين بشرائحهم المختلفة ..

أصحاب المهن الحرة تقلص دورهم نتيجة لسياسات التأميم المتتالية وأمكن بسهولة اخضاعهم لشكل من وصاية الدولة ، ونختار فى هذا الصدد اكثر فئاتهم اسهاما فى العمل الحزبى .. المحامين والصحفيين .

فقد تم عام ١٩٥٤ حل مجالس نقابات هاتين الفئتين وتعيين مجالس جديدة . غير أن الأهم من هذه الاجراءات الادارية كان ماأصاب هاتين الفئتين فى وضعيتهم الاقتصادية مما انعكست آثاره على حركتهم السياسية .

بالنسبة للمحامين فقد أدت اجراءات التمصير ثم التأميم واتساع قاعدة القطاع العام وتقلص حجم القطاع الخاص .. أدى كل ذلك إلى اغلاق أغلب ابواب الرزق امامهم وتحول مجموعة غير قليلة منهم . الى العمل فى الادارات الحكومية . وانتقلوا بذلك من شريحة أصحاب المهن الحرة إلى شريحة

الموظفين الأقل رغبة وقدرة على المشاركة فى العمل السياسى .

اما بالنسبة للصحفيين فقد انتهوا الى نفس الموقف خاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصحافة ولم يعد أمامهم الا خيار واحد اذا أرادوا الخروج عن التنظيم الواحد وهو التخلى عن عملهم .

يمثل الطلاب « الشريحة الثانية » من المثقفين ، وهى شريحة غير قابلة بطبيعتها « للاستئناس » من جانب السلطة ، ورغم ذلك فقد نجح عبد الناصر فى استئناسها لنحو عقد ونصف (١٩٥٤ ـ ١٩٦٨) مما يحتاج الى تفسير !

كان وراء هذا النجاح السياسات التى اتبعت حيال أبناء هذه الشريحة خلال تلك الحقبة . جانب من هذه السياسات تمثل فى محاربة أى تسييس لهؤلاء . وبعد ان كانت انتخابات الاتحادات الطلابية مناسبة للمنافسات الحزبية تحولت لاختيار عناصر الطلاب ذات النشاط الاجتماعى مما كان يتم تحت رقابة صارمة . وتم من خلال ذلك إبطال مقولة ان «الرجل حيوان سياسى » وإعادته لاصله مجرد «حيوان اجتماعى » !

جانب آخر بما تم من تعديلات واسعة فى دراسة العلوم الانسانية ، خاصة التاريخ وما كان يسمى بالمواد القومية ، وهى تعديلات استهدفت الادانة الكاملة لعهد ما قبل ١٩٥٢ والتمجيد المبالغ فيه لما بعده ، وكان لهذه التعديلات مصداقيتها بامتداد فترة الصعود السياسى والأجتماعى وحتى عام ١٩٦٧ .

جانب ثالث بدأ فى سياسات مخططة لصرف ابناء هذه

الشريحة لنشاطات وانتماءات غير سياسية خاصة فى ميدان الرياضة حيث عرفت «اسابيع شباب الجامعات » ، والرحلات السنوية الى الاقصر واسوان ، ناهيك عن الانتماءات الكروية التى امتصت البقية الباقية من الاهتمامات الشبابية !

الجانب الأخير نتج عن سياسات التعليم والتأميم والتوظيف ، وهذه السياسات بغض النظر عن الفلسفات التى صنعتها قد أدت فى النهاية الى ربط حياة الطلاب ومستقبلهم بعجلة الدولة مما كان يصعب معه معارضتها وهى معارضة كانت تعنى ببساطة تعريض الحاضر ، بل والمستقبل لأخطار محققة !

تبقى شريحة « الموظفين » ، وكانت أصلا من أقل شرائح المثقفين تحزبا ، وقد أدت سياسات الدولة فى الهيمنة على شتى وجوه الانتاج إلى القضاء على مابقى من رغبة هؤلاء أواستعدادهم للعمل الحزبى ، خاصة وإنهم كانوا مسوقين للانضمام للتنظيم الأوحد ، وأصبحت بطاقة العضوية أو دفع الاشتراك بعض مسوغات التعيين فى الوظيفة أو البقاء فيها ، حتى أن الاشتراك كان يخصم بشكل تلقائى من أصل المرتب !

يبقى «العمال » وقد نجح النظام الناصرى فى تجريدهم من أية « نوازع حزبية » ، وذلك من خلال السياسات الاشتراكية التى استجابت لمطالب العمال الأساسية سواء بتحديد ساعات العمل او الاشتراك فى ارباح مؤسساتهم أو إدارتها ، وهى بذلك قد امتصت أغلب دوافع هؤلاء للعمل السياسى أو الانخراط الحزبى ، من جانب آخر فقد استطاع النظام

احتواء العمل النقابى وصرف هذا العمل بالاساس الى ميادين النشاط الاجتماعى من جانب والى ربط النقابات بالادارة الحكومية الى حد استوزار رؤساء الاتحادات العمالية من جانب آخر . وإذا كانت هذه السياسات قد نبعت من قناعة من جانب عبد الناصر أنه لم يعد ثمة صراع ، أو ما عرف بتحالف قوى الشعب العاملة أو تأميم الصراعات الاجتماعية ، فانها قد حققت بشكل مقصود أو تلقائى هدفا رئيسيا بوقف تحزيب الطبقة العاملة !

فى اتجاه التعدد ١٩٦٧ - ١٩٧٦ :

العودة المشروطة الى التعدد الحزبى التى سلم بها الرئيس أنور السادات فى الخطاب الذى ألقاه فى افتتاح مجلس الشعب الجديد فى ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى وصفها بانها « قرار تاريخى » اتخذه ، كانت قرارا تاريخيا بحق !

والمقصود « بالقرار التاريخى » انه قرار حتمت صدوره معطيات تاريخية وان كان يبدو أن الرئيس قصد غير ذلك حين نسب القرار الى ارادة شخصية هى ارادته ، وهو أمر غير صحيح .

وتتعدد الدلائل التى تؤكد ان العودة الى التعدد الحزبى قد استوجبها الظرف التاريخى أكثر مما نبعت من قناعة أو ارادة شخصية من الرئيس !

من هذه الدلائل ما تضمنته اشهر الوثائق الصادرة عن الرئيس السادات نفسه خلال العامين السابقين من رفض قاطع

للعودة للتعدد . فقد جاء فى ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤) ما نصه « أننى ارفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب » . وجاء فى خطاب الرئيس عن « الديمقراطية والمنابر » الذى ألقاه بعد أكثر من عام ونصف فى ورقة أكتوبر (٢٠ نوفمبر ١٩٧٥) مانصه « أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب » .

منها أيضا أن القبول بالتعدد كان يسير بخطى تبدو أقرب الى الانتزاع اللاإرادى منهاالى الموافقة الارادية . وقد بدأت هذه الخطى بالسماح بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكى للتعبير عن ألرأى الآخر وذلك فى « ورقة الاتحاد الاشتراكى » الصادرة فى أغسطس ١٩٧٤ ، وهى بداية متواضعة للغاية . وبعد نحو عامين (مارس ١٩٧٦)تأتى الخطوة الثانية بتحول المنابر الى تنظيمات للوسط واليمين واليسار . وقبل نهاية العام (نوفمبر) تتحول التنظيمات الى أحزاب ، وان ظلت جميعها منبثقة من الاتحاد الاشتراكى . ويمر عامان آخران (١٩٧٨) قبل ظهور أول حزب من خارج الاتحاد الاشتراكى ورغم كل ذلك تستمر مجموعة من الضوابط والشروط للتصريح بتأسيس الاحزاب !

منها أخيرا ما تمخض عن ظهور الحزبية فى تجربتها الثالثة من تغير ملحوظ فى صيغة الحياة السياسية التى استمرت قائمة فى مصر بامتداد العقدين السابقين (١٩٥٤ - ١٩٧٤) ونمو قوة سياسية معارضة وهو ما كان الرئيس السادات على استعداد لتحمله الى حد !

وقد وقع الرجل فى خطأ عندما تصور ان رجال الأحزاب الجديدة هم الذين صنعوا جو المعارضة المتنامى ضده بينما تؤكد دراسة الحركة السياسية والاجتماعية فى مصر ان تلك الاحزاب كانت تعبيرا عن قوى جديدة اصطدمت مصالحها مع بعض السياسات القائمة ، وبالتالى فهى فى حركتها لم تصنع المعارضة بقدر ما كانت صنيعة للمعارضة !

ونتج عن هذا الخطأ مجموعة من الاجراءات القمعية وصلت الى ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١ . وتبدو هنا أهمية الظرف التاريخى ، فبعض هذه الاجراءات عندما كان يتخذها عبد الناصر فى ظرف سياسى موات كانت تؤتى بثمارها ، اما اجراءات السادات التى اتخذها نقيضا للظرف التاريخى فقد أتت بعكسها وانتهت بالرجل الى الحادث المأسوى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

تم صنع « الظرف التاريخى » الجديد من خلال مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية .

على « الصعيد السياسى » فقد انهار عالم عرفه المصريون وعاشوا به وفيه بعد هزيمة يونية عام ١٩٦٧.واستمرت عوامل تقوض اركان هذا العالم بامتداد أواخر الستينات وطوال السبعينات . وانتهت سنوات الزهو الوطنى وأخذت مشاعر الزعامة سواء على المستوى العربى أو على مستوى العالم الثالث فى الانحسار .

وكانت مظاهرات الطلاب فى فبراير ١٩٦٨ اولى علائم الشعور بالتغير ، ولم يعد ثمة سبب لقبول كثيرين للتسليم بالنظام الشمولى مع تزايد هذا الشعور .

ولم يكن ذلك التغير ليغيب عن القيادة الناصرية التى حاولت ان تواجهه بالارجاء برفع شعار أن « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » وبالاغراء بالوعد بتقديم اصلاحات ديموقراطية فى بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ .

ويتأكد التغير اكثر بعد تولية السادات وتحركات الطلاب والصحفيين مطالبين بمزيد من الاجراءات الديموقراطية ١٩٧٢ حتى ينتهى الأمر بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

وبكل المقاييس فان ما تم انجازه عسكريا خلال هذه الحرب كان يفوق بمراحل ما تم انجازه فى حرب ١٩٥٦ . ورغم ذلك فقد أعقب الحرب الاخيرة حالة من الاستنفار العام مكنت من تدعيم النظام الشمولى بينما اعقب حرب أكتوبر الخطوات التى ادت الى سلام كامب داقيد مما لم يعد معه أمام السادات مبرر للابقاء على نظام عبد الناصر الاوتوقراطى .

أضف الى كل ذلك ان مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير تطلب قدرا من « المكياج الديموقراطى » ، ولكن لا يمضى وقت طويل حتى يجد الرئيس ان هذا المكياج قد تحول الى الوان ثابتة تغطى وجه الحياة السياسية الجديدة !

وشهدت نفس الفترة مجموعة من « المتغيرات الاجتماعية » كان من المحتم أن تنعكس آثارها على المناخ السياسى العام وعلى رغبة القوى الجديدة التى افرزتها تلك المتغيرات فى المشاركة السياسية .

كانت « الطبقة البيروقراطية » التى نمت فى احضان التجربة الاشتراكية الناصرية أولى هذه القوى . وتؤكد الاحصاءات تضاعف حجم هذه الطبقة وتغير نوعيتها بشكل

كان محتما أن يؤدى الى فتح شهيتها السياسية .

فمن احصاء عن عدد المديرين بالحكومة والقطاع العام عام ١٩٦٠ ٥٦٫٩٣٩ مديرا بلغوا ١٣١٫٨٩٩ مديرا عام ١٩٧٦ ، اما من حيث النوعية فقد غلب التكنوقراط على هذه الطبقة بعد حرب ١٩٦٧ وبعد ان قلت مساهمة العسكريين فى الحياة المدنية وهو الاتجاه الذى عبر عنه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بوضع « الرجل المناسب فى المكان المناسب » .

وأهمية غلبة التكنوقراط انهم أكثر استعدادا وقدرة على العمل السياسى المتعدد الاتجاهات عن العسكريين الذين يدفعهم تكوينهم الى الانتظام فى تشكيل واحد . من جانب آخر فان أبناء هذه الطبقة الجديدة قد اندفعت مع سياسات الانفتاح لتشارك بقدر ملحوظ فى فرصها بكل ما استتبع ذلك من المصالح والرغبة فى الدفاع عنها .

فى نفس الفترة نمت وبشكل سريع للغاية طبقة الرأسماليين الجديدة اذ يؤكد احصاء فى سبتمبر عام ١٩٧٨ انه كان بمصر ٦٤ مليونيرا ، كان أغلبهم من المقاولين وتجار المواد الغذائية والسيارات وقطع الغيار والاجهزة الكهربائية ولوازم الحرفيين وتجارة الخضروات والفاكهة والمواد الأولية ، وهى طبقة استمدت اصولها من البورجوازية الوطنية وبقايا كبار الملاك ، ومعلوم ان هؤلاء كانوا عماد التجربتين الحزبيتين السابقتين ، وهم ليسوا طبعا اقل من أسلافهم رغبة فى قيادة التجربة الجديدة وصنعها .

وفى نطاق المثقفين عادت شرائحهم الاجتماعية للنشاط ولاتخاذ مواقف سياسية معارضة للنظام الشمولى .

ونبدأ « بأصحاب المهن الحرة » ويلاحظ انه بالاضافة الى المحامين والصحفيين برز اساتذة الجامعات كبعض القوى المناهضة للفكر السياسى الواحد .

المحامون عادوا لاحتلال مكانتهم بعد النمو الظاهر لدور القطاع الخاص خلال السبعينات وعاد الى مكاتبهم نشاطها القديم واسترجعوا

مع هذه العودة القدر الاكبر من إستقلالهم الذى كانوا فقدوه فى ظل التطبيقات الاشتراكية ، وأصبحوا بالتالى أكثر جرأة فى التعامل مع السلطة ، خاصة ان الرئيس السادات قد حرص طول الوقت على صبغ تصرفاته بالصبغة القانونية ، وهى فى كل الأحوال لعبة المحامين .

الصحفيون كانوا من اكثر الشرائح قلقا بعد حرب يونية ١٩٦٧ خاصة مع الشعور بالمسئولية عن صنع عالم المصريين قبل ذلك ، وهو العالم الذى ثبت ان كم الوهم فيه كان اكبر كثيرا من كم الحقائق ، ومن هنا بدأت الدور الصحفية تعج بالاراء وبدأت عملية فرز واسعة تمخضت عن ظهور تيارت معارضة.

وماجرى عام ١٩٧٢ أوبعد ذلك من استبعاد العناصر الصحفية التى انخرطت فى تلك القيادات وقادته ثم اعادتها مرة أخرى ، أوماحدث من إستبقاء بعض العناصر وحرمانها من الكتابة ، كل ذلك انما كان دليلا على أن هذه الفئة من اصحاب المهن الحرة عادت للاسهام فى الحياة السياسية بشكل خارج عن معزوفة السلطة ، وهو الأمر الذى انعكس على تكوين

نقابتهم ونشاطها ، وهو أيضا الأمر الذى هيأهم للعب دورهم فى تجربة حزبية جديدة .

أساتذة الجامعات وكانوا أقرب فئات « اصحاب المهن الحرة » لبرميل القلق الذى تفجر أعوام ١٩٦٨و ١٩٧٢ واستجابت عناصر عديدة منهم لدواعى هذا القلق ورفعت رايات المعارضة داخل قاعات المحاضرات دائما وعلى صفحات مجلات الحائط أحيانا .

وتعرضت هذه العناصر ، شأنها فى ذلك شأن العناصر الصحفية المعارضة الى الاستبعاد والاعادة اكثر من مرة ونجحت هذه العناصر التى كان حجمها يزداد مع مرور الوقت فى تسييس بعض نوادى أعضاء هيئة التدريس ، بدرجة أو بأخرى ، رغم الأغراض الاجتماعية والثقافيةالبحتة التى انشئت من أجلها تلك النوادى .

وأبدت هذه الفئة رغبة واستعدادا للعمل الحزبى وهو مالم تبده خلال التجربتين السابقتين . ويمكن للباحث ان يرصد بسهولة اعدادا غير قليلة من اساتذة الجامعات الذين أنبثوا فى قيادات شتى الاحزاب التى نشأت فى التجربة الاخيرة تعبيرا عن تلك الرغبة وذلك الاستعداد .

تبقى شريحة الطلاب آخر شرائح المثقفين ، وبحكم انها اكثر شرائحهم قلقا فقد كانت اولى الشرائح التى حركتها هزيمة يونية والتى تحركت بالتالى فى مواجهة النظام الشمولى فيما بدا من أحداث ١٩٦٨و ١٩٧٢ .

وتستحق هذه الشريحة التى كانت تشكل « الجيوش الحزبية » خلال التجربتين السابقتين أن تسجل على دورها فى تحزيب الحياة السياسية خلال السبعينات اكثر من ملاحظة :

(١) إن الاتحاد الاشتراكى اوأحزاب الاغلبية التى انبثقت عنه ، مصر أوالوطنى الديموقراطى ، ظلت تجتذب مجموعات منهم من الراغبين فى الخدمة العامة ،إبتداء بمراقبة الاسواق وإنتهاء بتنظيم الحدائق ،

(٢) اتجهت مجموعات منهم الى العمل السياسى ، وقد تأثر هذا الاتجاه اكثر ما تأثر بالمنطلقات الايديولوجية سواء كانت فى اليسار الاشتراكى أوفى اليمين الدينى .

(٣) كانت هذه الشريحة من اكثر الشرائح حساسية تجاه المتغيرات الاجتماعية السريعة التى أفرزت تفاوتات طبقية وصلت فى بعض الاحيان الى حد استفزازى ، وكان أبناؤها أسرع الفئات استجابة لمثل هذا الاستفزاز وتحديا للوضعية القائمة .

ونصل أخيرا إلى الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وهى طبقات شاركت فى نطاق محدود خلال التجربتين السابقتين خاصة الطبقة الثانية .

أما الطبقة الأولى ، أى العمال ، فان ما جرى خلال السبعينات من تقليص دور القطاع العام وزيادة التضخم الى حد لم تعد معه زيادة الاجور كافية لملاحقة إرتفاع الاسعار ، كل ذلك وان كانت تظهر آثاره على صورة مطالب فئوية ، غير

انها فى نهاية الأمر يمكن ان تترجم الى إنتماءات حزبية بأمل تحقيق هذه المطالب .

ولايسع اى باحث منصف بعد رصد هذه المتغيرات الاالتسليم بأن التجربة الحزبية الثالثة شأنها فى ذلك شأن سابقتيها قد صنعتها وتصنعها ظروف سياسية جدت وأوضاع إجتماعية نشأت ، وليس الرغبة الشخصية لحاكم مهما بلغ الاخلاص أوعدم الاخلاص لهذه الرغبة .

الفصل الثالث عشر :

الحزب الديمقراطي حزب السلطة أم حزب الثورة !

مقار الاتحاد الاشتراكى أو مؤسساته أو ارصدته التى حصل « الوطنى الديموقراطى » على الجانب الاهم منها هى الاقل قيمة فيما ورثه عن التنظيم الشمولى . الاكثر تأثيرا فى صنع ملامح الحزب الكبير كان ما ورثه من علاقات الاتحاد الاشتراكى وتركيبه وممارساته . واهم جانب فى العلاقات يؤثر على الحزب الوطنى هو الجانب الخاص بالصلة الحميمة بينه وبين السلطة التى ورثها من بين ماورث .

وينبغى قبل توصيف هذه الصلة تسجيل عدد من الملاحظات التاريخية بحثا عن موقعها فى اطار الحياة السياسية المصرية بعامة والتاريخ الحزبى بخاصة.

أولى هذه الملاحظات تتصل بموقف الاحزاب الكبيرة للتجارب الثلاثة من السلطة ، ويلاحظ انه بالنسبة للتجربتين الاوليين قد نشأ الحزبان الكبيران ، الوطنى والوفد ، من منطلق التحدى للسلطة ، اذا كان مقصودا بها السلطة الفعلية أى الوجود البريطانى ،أمابالنسبة للسلطة الشرعية ممثلة فى

قصر عابدين فقد تراوحت العلاقة عها بين مدجسور التفاهم فى أغلب الوقت والخصومة لبعض الوقت فيما يخص الحزب الوطنى ، والعكس فيما يخص الوفد .

إختلفت الصورة بالنسبة للحزب الوطنى الديموقراطى ، فالعلاقة بينه وبين السلطة ، ممثلة فى مؤسسة الرئاسة ، وصلت الى حد التلاحم .

ويسوق الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الاسباب التى أدت الى هذا الشكل من العلاقة فيقول انه « طبقا للدستور السارى فى مصر نعيش نظاما سياسيا أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسى حيث تعطى لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية يقوم بممارستها عن طريق الحكومة ، وفى نفس الوقت فان الحكومة مسئولة جماعيا ، والوزراء مسئولون كأفراد أمام مجلس اشعب ، هنا تكون العلاقة وثيقةبين رئيس الجمهورية وهو يتمتع بسلطات تنفيذية طبقا للدستور ويمارس هذه السلطات عن طريق الحكومة . وهذا الوضع لايمكن أن يسير الا اذا كان رئيس الجمهورية ينتمى الى نفس الحزب الذى تشكل منه الحكومة والا تعذر ايجاد الاتساق اللازم ، والانسجام الممكن لكى تسير الحياة السياسية دون حدوث صدام أساسى فى السلطة ، ولذلك فان رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطنى ، أوالحزب الذى تشكل منه الحكومة يصبح أمرا ضروريا » .

على الجانب الاخر هناك الاختلاف الظاهر بين هوية السلطة خلال التجربتين الاولى والثانية عن هويتها خلال التجربة الاخيرة ،إذ بينما كانت قبل ١٩٥٢ ذات طابع إستعمارى

يمثله قصر الدوبارة .أوشكل عنصرى استبدادى يمثله قصر عابدين فقد أصبحت بعد ذلك « سلطة وطنية » واجهت القصرين بكل ما يرمزان له وقضت على دورهما فى الحياة السياسية المصرية.

ومع هذا الاختلاف فالتلاحم فى الحالة الاولى مقضى عليه بالفشل بينما هو مقبول فى الحالة الثانية والى درجة تزداد أوتنقص تبعا لمواقف السلطة الوطنية من الجانب وتبعا لتنفيذها لسياسات إقتصادية واجتماعيا ناجحة أو فاشلة من جانب اخر.

الملاحظة الثانية خاصة بتركيب السلطة السياسية ، وهو التركيب الذى انعكست معطياته على الحياة الحزبية عموما وعلى سياسات السلطة تجاه الاحزاب وفى طليعتهاالحزب الكبير . وقد بدأت هذه السلطة خلال التجربة الاولى وهى تتكون من ثلاثة أجنحة كانت تبعا لمسميات العصر السلطة القانونية التى مثلها السلطان العثمانى ، والسلطة الشرعية ممثلة فى خديو مصر ، وأخيراً السلطة الفعلية التى تجسدت فى الاحتلال البريطانى . وكانت مساحة الاختلاف بين الاجنحة الثلاثة اكبر كثيرا من مساحات الاتفاق ، وفى داخل هذه المساحة وأستثماراً لاسباب الاختلاف تحركت احزاب مصرية عديدة فى طليعتها « الحزب الوطنى » وليس من دليل على أثر هذا الاختلاف على حزب التجربة الاولى الكبير من تلك العلاقات العكسية بين الخديو وبين كل من دار المعتمد البريطانى والحزب الوطنى من جانب آخر ، فالشقاق مع المعتمد البريطانى كان يلد وفاقا مع الحزب الوطنى ، والعكس صحيح .

يتم التقدم خطوة فى اتجاه تركيز السلطة خلال التجربة الثانية وذلك بعد استبعاد جناحها القانونى ممثلا فى الدولة العثمانية التى سقطت تحت وطأة تطورات الحرب الاولى ، واقتصرت السلطة نتيجة لذلك على جناحى عابدين والدوبارة . ويستتبع ذلك أن تضيق مساحة الاختلاف التى كان يمكن أن يتحرك الوفد فى داخلها باعتباره حزب التجربة الثانية الكبير ، ولعل محدودية هذه المساحة هى التى صنعت فى نهاية الأمر ظاهرة المصادرات المستمرة لحقوق حزب الاغلبية ممثلة فى حل البرلمان التى كان للوفد الأغلبية فيها أو فى إقالة وزارته .

وتتوحد السلطة بعد ١٩٥٢ بعد أن توقف دور قصر الدوبارة وأطيح بقصر عابدين ، بينما تم فى نفس الوقت الاجهاز على التجربة الحزبية الثالثة .

وقد بدت « السلطة الواحدة » اولا ممثلة فى « مجلس قيادة الثورة » ثم أخذت منذ أزمة مارس عام ١٩٥٤ فى الانتقال الى « مؤسسة الرئاسة » التى إستأثرت بالجانب الاهم من الصلاحيات التنفيذية والتشريعية ، ناهيك عن كونها صاحبة القرار السياسى .

وكان من أهم ماترتب على تمركز السلطة على هذا النحو ان توقفت الحياة الحزبية فى مصر لنحو ربع قرن ، وهى اطول فترة

من فترات التوقف منذ أن نشأت تلك الحياة خلال العقد الأول من القرن ، واحتل مكانها نظام الحزب الواحد ، ولنا وقفة قصيرة مع هذا النظام بحكم ماخلفه من بصمات على الحزب الوطنى الديمقراطى .

وقفة مع نظام الحزب الواحد

على الجانب الاول من هذه الوقفة نلاحظ أن مؤسسة الرئاسة هى التى قامت بتخليق الحزب ، وقد نتج عن ذلك أن أخذ النظام الشمولى فى مصر شكلا مختلفا عن الأنظمة الشمولية التى عرفتها أوربا ، فاشية كانت أو أشتراكية ، فبينما نلاحظ أنه فى تلك الانظمة يبدأ الزعيم من الحزب ليصلا معا الى السلطة فإنه فى التجربة المصرية خرج الحزب من جيب الزعيم بعد أن كان قد وصل الى السلطة ...

اما على الجانب الثانى من الوقفة فنلاحظ ان التغيرات التى كانت تصيب النظام الواحد لم تأت من داخله بقدر مانبعت من سياسات صنعتها مؤسسة الرئاسة أو فرضتها الظروف على تلك المؤسسة ، فإلغاء هيئة التحرير واقامة الاتحاد القومى عام ١٩٥٧ تم بمبادرة من عبد الناصر بعد ان استنفد التنظيم الاول أغراضه نتيجة لما ترتب على حرب ١٩٥٦ من التخلص من اى قيد كان يربط مصر ببريطانيا ، والتحول من الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢ جاء بقرار من نفس الجهة وهو قرار صنعه اندساس بعض العناصر المعادية فى

صفوف الاتحاد القومى مما بدا فى الانفصال السورى وتحطيم الجمهورية العربية المتحدة .

ولم يكن هناك ثمة غرابة اذن مع وصولنا الى الجانب الثالث من تلك الوقفة ان يكون رئيس الجمهورية فى نفس الوقت رئيسا للتنظيم الذى اقامه مهما اختلف مسماه .

فى الجانب الرابع من وقفتنا تلك نلاحظ انه قد نتج عن ذلك التلاحم بين الرئيس وتنظيمه السياسى ان انتحل ذلك التنظيم قدرا غير يسير من صلاحيات السلطة بالرغم من الافتراض بأنه تنظيم شعبى بالاساس ، وقد تراوحت عمليات الانتحال تلك بين مراقبة الاسعار والقيام بحملات خاصة للنظافة مثلا أو تنظيم المرور .

ويبقى الجانب الأخير من هذه الوقفة الذى نلاحظ فيه أن التنظيم الشمولى قد واجه هجمة بيروقراطية يصح معها القول أن الموظفين قد نجحوا فى نهاية الامر فى الاستيلاء عليه . صحيح أن العسكريين كانوا يمثلون الجانب الأهم فى التنظيم مع قيامه «هيئة التحرير» وانتقل الامر الى التكنوقراط بعد ١٩٦٧ فى الاتحاد الاشتراكى ، غير أنه فى الحالين غلبت القيادات البيروقراطية ، والاخطر من ذلك ، النمط البيروقراطى المصرى .. الذى يقوم دائما على النظر الى أعلى لاستلهام القرارات والمواقف ، وإذا كان مثل هذا النمط جائزا فى الادارات الحكومية فهو باليقين ليس من انماط العمل السياسى .

وقد ورث « الديمقراطى الوطنى » من بين ماورث من التنظيم الشمولى تلك العلاقات الوطيدة مع مؤسسة الرئاسة ، فى تلك المرحلة على الاقل التى يغلب عليها طابع الانتقال من الشمولية الى التعدد الحزبى . ويبدو هذا الارث واضحا من خلال المتابعة التاريخية لنشوء الديمقراطى الوطنى ، فقد بدأ باسم «المنبر الديمقراطى الاشتراكى » فى نوفمبر عام ١٩٧٥ ، وكان برئاسة « محمود أبو وافية » التى كانت تربطه بالرئيس السادات روابط وثيقة منها رابطة القربى ، تحول بعد ذلك الى تنظيم « مصر العربى الاشتراكى » برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى كان فى تكوينه رجل إدارة فى الاساس ورجل سياسة فى الاقل .

من حزب مصر الى الوطنى الديمقراطى

وبالرغم من أنه لايمكن القول أن « المنبر الديمقراطى الاشتراكى » أو « حزب مصر العربى الاشتراكى » كانا بعيدين عن مؤسسة الرئاسة الا انهما لم يكونا قريبين منها بدرجة كافية كما كان الحال فى ظل التنظيم الشمولى . وقد ساد تصور مؤداه أن هذا البعد النسبى قد اغرى بعض فصائل المعارضة بشن هجماتها على « حزب مصر » . وأن هذه الهجمة قد اتسعت الى الحد الذى وصلت معه الى الاحداث الجسيمة التى تفجرت فى مصر فى ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧ . دفع ذلك الرئيس السادات الى اتخاذ قراره بتأليف الحزب الديمقراطى الوطنى تحت رئاسته ، وكان المشهد الطبيعى بتداعى حزب مصر نتيجة لانضمام اغلب أعضائه للحزب الجديد .

وتوصيف هذا التحول بأنه مشهد طبيعى يعتمد على أكثر من سبب ، ربما يكون أهمها أن صلة القربى بين « حزب مصر العربى » وبين الاتحاد الاشتراكى كانت وثيقة الى الحد الذى صعب معه على الحزب الجديد أن يتحرك بدون غطاء الرئاسة الذى كان يتمتع به التنظيم الشمولى ، بمعنى آخر انه كان مطلوبا فترة حضانة وصولا الى مرحلة الفطام ، وهو مالم يمر به الحزب الناشئ . سبب آخر : ان الكوادر التى شكلت الاتحاد الاشتراكى كانت هى بنفسها كوادر الحزب الجديد ، وهى بحكم تكوينها الذى غلب عليه الطابع البيروقراطى كانت تتطلع الى عودة الرئيس الى المكان الذى اعتادوا أن يروه فيه ، مكان الصدارة فى تنظيمهم.

غير أنه مع عودة الصلة التلاحمية بين مؤسسة الرئاسة وبين حزب الاغلبية يبقى تساؤل عن أهم الاسباب التى دفعت الرئيس الى عدم احتلال مكان الرئاسة فى حزب مصر دون الحاجة الى اقامة حزب جديد على انقاضه ، وهو مالانظن أن أعضاء الحزب كان يمكن أن يرفضوه ، بل قد لانبالغ إذا قلنا انهم كانوا يتشوفون اليه . ومثل هذا العمل كان سيعفى « الوطنى الديمقراطى » أو حزب الأغلبية كيفما كان أسمه من انتقادات خصومه الذين لايفتأون يذكرونه بمشهد هروع أعضائه من حزب لاخر ! .

فى تقديرنا أن هناك سببين دفعا الرئيس السادات الى تأليف الحزب الجديد ، أولهما : أنه لم يكن على استعداد أن يرث

« حزب مصر » أو على الاقل ماصنعته حكومته فى يناير ١٩٧٧ من سياسات ادت الى أحداث ١٨ و ١٩ يناير المشهورة بكل ما كانت تومىء اليه من انه لم يعد للحزب اى شعبية فى الشارع المصرى . السبب الثانى : أن مؤسسة الرئاسة قد شعرت من خلال فترة الممارسة القصيرة لحزب مصر وحكومته انه كان اداريا اكثر ممايجب وسياسيا اقل مما ينبغى ، وافتقاد الحد الادنى من الرؤية السياسية والاحساس بنبض الشارع ، وهو ماأراد الرئيس السادات تداركه بضم بعض الشخصيات ذات الرؤية السياسية فى الحزب الجديد .

وبعد اغتيال الرئيس السادات ورئيس الحزب الوطنى فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ سادت فترة تردد فى أن يتولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب ، ويبدو أنه كانت هناك فى تلك الفترة خيارات متعددة أمام مؤسسة الرئاسة وأن استقرت على خيار العودة الى الجمع بين الرئاستين ، وهو الخيار الذى ابقى العلاقة بين الحزب الكبير وبين مؤسسة الرئاسة على نفس الدرجة .

كان مما ورثه الوطنى الديمقراطى ايضا عن « الاتحاد الاشتراكى » تركيبه ، صحيح أن هذا التركيب فى شكله العـــام يأخذ الشكـل الحـزبـى المعروف غيـر أن الشكـل

لاينم بدرجة كافية عن « ميكانيزم » الحزب وذلك لأن التركيب الذى يقوم من صنع كوادر الحزب عن طريق التعيين قد أدى فى النهاية إلى أن تتم حركة الحزب من أعلى إلى أسفل ، من الرئيس وحتى أصغر الوحدات الحزبية .

وانصافا للحقيقة التاريخية ينبغى القول بأن أغلب الأحزاب التى عرفتها الحياة الحزبية فى مصر قد عاشت هذه الظاهرة بدرجة أو بآخرى حيث لم تفرز قواعد الأحزاب زعامتها بقدر ماقامت الزعامات بتسيير القواعد الحزبية ، وأن كان هناك إختلاف بالنسبة للوطنى الديموقراطى فان هذا الاختلاف ناشىء عن مكانة الزعامة فى رئاسة الدولة .

ولعل القضية الأهم فى « ميكانيزم » الحزب الكبير هى قضية البحث عن صيغةللتلاحم بين القيادة والقواعد ، ويبدو أنها أحد الهموم الحالية لتلك القيادة !

وتمثل ممارسات الوطنى الديموقراطى الجانب الأخير من جوانب الارث الذى ناله من الاتحاد الاشتراكى وقد انبثقت هذه الممارسات من قناعة مؤداها أن الحزب قد تألف ليحكم لأنه حزب الأغلبية وهو ماعبر عنه نائب رئيس الحزب بقوله « أن حزب كمال أتاتورك فى تركيا تمتع بالأغلبية مدة طويلة ، وحزب المؤتمر فى الهند تمتع أيضا بالأغلبية لمدة طويلة » .

وقد عرفت التجربتان السابقتان ظاهرة حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية ، وبالتالى لا يمكن القول بغرابة الظاهرة ، ومع ذلك يمكن القول أن هناك اختلافا ظاهرا وهو اختلاف ناتج عن أن زواج السلطة مع حزب الأغلبية فى التجربتين المذكورتين لم يكن على هذا النحو الكاثوليكى القائم حتى الان مع حزب الأغلبية للتجربة الثالثة بالعكس كانت أسباب الخلاف بين أجنحة السلطة وبين الأغلبية أكبر كثيرا من أسباب الاتفاق مما كان يسمح « لأحزاب الأقلية » بالمشاركة فى السلطة سواء من

خلال تأليف الوزارات أو دخول البرلمانات ، وان كانت السلطة خلال التجربة الثانية قد غالت فى هذا الاتجاه إلى درجة أن أحزاب الأقلية قد شاركت فى الحكم أكثر مما شارك حزب الأغلبية !

والصلة بين قضية الحكم وقضية التعددالحزبى غاية فى الأهمية ، وقد كانت كذلك بامتداد التاريخ المصرى المعاصر غير أنها فى الواقع الراهن أكثر أهمية من أى وقت مضى بحكم تأثيرها ليس على واقع أومستقبل الحزب الوطنى فقط ، بل على استمرار أو توقف التجربة الثالثة برمتها لم يكن لهذه القضية وجود خلال التجربة الأولى « ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ » بسبب أن أحزاب تلك التجربة لم تشارك فى الحكم غير أنها برزت بشكل ملحوظ خلال التجربة الثانية « ١٩١٩ ـ ١٩٥٣ » حين كانت فرصة وصول أحد الأحزاب إلى الحكم مناسبة للاضرار بمصالح الخصوم وتحقيق منافع الأنصار مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نسميه الأمراض المتوطنة فى العمل الحزبى مثل مرض الاستثناءات حين كان كل حزب يحرص على اغداق المزايا على أنصاره من موظفى الحكومة ، ومثل مرض « الدكتاتورية البرلمانية » حين كان الحزب أو مجموعة الأحزاب التى تحصل على الأغلبية البرلمانية توظفها للعضف بخصومها .

وإذا كان الوصول إلى السلطة قد أدى إلى ظهور مثل تلك الأمراض خلال التجربة الثانية فان البقاء فى السلطة قد أدى إلى ظهور أمراض أشد خطرا يمكن أن تلحظها عين المؤرخ خلال التجربة القائمة ، منها مايمكن ان يصيب حزب السلطة من ترهل نتيجة لانضمام المنتفعين أكثر من انخراط المؤمنين ،

ومنها مايمكن أن يصيبه من « سوء سمعة » سواء بسبب أنضمام هؤلاء أو بسبب هجمات أحزاب المعارضة التى تداوم على شنها على سياسات حكومة الحزب صحيحة كانت أو خاطئة ، طالما أنها مطمئنة أنها لن تكون فى المستقبل المنظور على الأقل ، مسئولة عن تنفيذ سياساتها الخاصة .

والبقاء فى السلطة كانت له مبرراته فى ظل النظام الشمولى حين ساد تصنيف تعسفى فى الفكر السياسى القائم ، لا فى مصر وحدها بل فى أغلب البلدان التى عرفت هذا النظام . يقوم هذا التصنيف على تقسيم المواطنين إلى أنصار للثورة وأعداء لها ، ومن هنا كان يتم تعقب الاخرين تحت شعار « لاحرية لأعداء الثورة » ، ومن ثم فالعلاقة فى ظل النظام الشمولى كانت تقوم على « المواجهة » لا على المجادلة التى تقوم عليها العلاقات السياسية فى ظل التعدد الحزبى ، والنوع الأول من العلاقة لا يسمح بتبادل مواقع السلطة بين الثورة وأعداء الثورة إلا اذا تم هذا التبادل بشكل انقلابى ، ويختلف الأمر فى اطار النوع الثانى من العلاقة الذى يقوم أساسا على تبادل هذه المواقع من خلال صناديق الانتخابات لاتاحة الفرصة لكل حزب لتنفيذ ما يراه من برامج لتحقيق الصالح العام .

ويبدو أن مؤسسة الرئاسة أكثر فهما لهذه الحقائق من عديد من دوائر الحزب الوطنى ، ويظهر هذا الفهم فى مجموعة من التصرفات التى تستهدف قدرا من تمثيل أحزاب المعارضة فى السلطة ، منها اللقاءات الدورية التى يحرص الرئيس مبارك على عقدها مع زعماء المعارضة حيث يتم فيها اطلاعهم على أهم التطورات التى تمس المصالح الوطنية ، ومنها استخدام

الرئيس للحق الذى خوله اياه الدستور بتعيين عدد من نواب مجلس الشعب بقيامه بتعيين عدد من رجال أحزاب المعارضة فى المجلس ، ومنها القرار الذى اتخذه أخيرا بتمثيل أحزاب المعارضة فى الوفد المصرى فى الأمم المتحدة

حزب الثورة

بينما ورث الحزب الوطنى السلطة ، بكل مزاياها وأعبائها فقد كان عليه فى نفس الوقت أن يتعامل مع جانب آخر من الميراث وهو أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو ، خاصة وأن الحزب الرئيسى المناهض ، الوفد الجديد ، كان حزب الأغلبية خلال التجربة السابقة على الثورة ، ويشكل هذا الجانب من الميراث القسمة الأساسية الثانية من قسمات حزب التجربة الثالثة الكبير .

وثائق عديدة أصدرها الحزب الوطنى الديمقراطى حرص فيها على تأكيد نسبه لثورة يوليو كان آخرها برنامجه الانتخابى الصادر فى ٣٠ أبريل عام ١٩٨٤ الذى جاء فى جانب من تصديره « كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ضد النظام السابق عليها ، والذى أخفق وقتئذ فى تحقيق أمانى الشعب وآماله .. كانت ضرورة لتحقيق أمانى الشعب وتقدم المجتمع من أجل نظام أفضل » وجاء فى جانب آخر من التصدير « أن الحزب الوطنى الديمقراطى الذى قام فى أغسطس ١٩٧٨ الميلادى العاشر من رمضان ١٣٩٥ الهجرى هو التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادىء ثورة يوليو من اجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وتأصيل الديموقراطية فى ظل حياة حزبية سليمة » .

ومع أن الانتساب لثورة يوليو مسلمة أساسية من مسلمات الحزب الوطنى الديموقراطى فان سائر أحزاب المعارضة ، أو غالبيتها ، ترى أنه قد عق الثورة وخرج على مبادئها مما يتطلب محاولة لوضع النقط على الحروف داخل هذا الكم الهائل من الاتهامات المتبادلة فى هذه القضية

يقتضى ذلك أولا تقديم تعريف محدد للثورة فالثورات تقوم نتيجة لعجز النظام السياسى عن استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تصنعها حركة التاريخ وترجمتها إلى مشاركة فى السلطة وتغيرات فى القانون واعادة لبناء المؤسسات الدستورية على نحو يستجيب مع تلك المتغيرات . وتوصيف عمل أو مجموعة أعمال بالثورة يكون صحيحا بقدر ماتحقق من انجاز فى حل التناقض بين السلطة وبين مجموعة المتغيرات التاريخية وليس مجرد الانقضاض على رجال هذه السلطة أو جناح منهم وابعادهم عن مواقعهم ..

وبهذا التعريف المحدد ، والمبسط فى نفس الوقت ، يمكن توصيف ماصنعه عبد الناصر خلال أغلب سنى حكمه ، بالثورة وأن كان يعيبها أنها كانت « ثورة بلا ثوار » ، فقد اعتمد النظام على التغير « بالقرارات الجمهورية » لا التغير من خلال القوى الاجتماعية المستفيدة بالتغيير !

وخلال الأعوام الصعبة التى تلت حرب ١٩٦٧ وحتى حادث المنصة فى أكتوبر عام ١٩٨١ ، وهى الفترة التى شغل عهد السادات أغلب سنينها حدثت متغيرات كثيرة نحاول هنا تقيمها بعيدا عن تشنجات المؤيدين والمعارضين ..

أولا : كانت هناك قناعة الرئيس الجديد ان عليه لكى يصنع تاريخه أن يأخذ خطا مستقلا فى صنع الحاضر الوطنى بغض النظر عن اتفاق هذا الخط مع المتغيرات التاريخية ، أو تناقضه معها . والحقيقة أن السادات لم يكن فريدا فى هذا ، فالمتابعة تؤكد أنه على امتداد التاريخ المصرى حرص كل حاكم على نسخ منجزات سابقه أو أغلبها !

ثانيا : كان من البديهى أن يتم التركيز أولا على سلبيات الحقبة الناصرية ، وكان أخطرها ما جرى على نطاق واسع خلال تلك الحقبة من مصادرة حريات المعارضين مما وصمها بالعداء للديموقراطية فتم التركيز على تلك القضية أولا تحت مسمى ضرب مراكز القوى . وكان هناك ثانيا الأزمة الاقتصادية التى كانت مضاعفات حرب يونية من أهم أسباب صنعها وتم مواجهتها بالعدول عن كثير من السياسات الاقتصادية للحقبة الناصرية

ثالثا : بدأ من خلال كل ذلك تناقض الحقبتين ، وكان من الطبيعى أن تظهر قوى اجتماعية جديدة مستفيدة من سياسات الحقبة الساداتية ، حريصة على عدم المساس بتلك السياسات .

رغم كل ذلك فقد ظل السادات حريصا على عدم التنكر لثورة يوليو وأن كان قد رأى أن ذلك لايمنع من تصحيح مسار الثورة مما رآه خصومه انعطافا بها خاصة بعد انقلابه على رجال عبد الناصر فى أحداث ١٥ مايوعام ١٩٧١ التى وصفها بعض الصحفيين بالثورة ، ولم تلبث التسمية أن أعجبت السادات

نفسه فتمسك بها على أساس أنه ليس ما يمنع من أن يكون لكل رئيس ثورته الخاصة !

إنعكس كل ذلك على الحزب الوطنى الديموقراطى الذى حرص ، خاصة بعد وفاة السادات ، على طرح صيغة توفيقية بدت فى أقوال زعمائه بأنه « حزب ثورة ٢٣ يوليو و١٥ مايو » بغض النظر عن حجم التناقض فى السياسات التى ترتبت عن كل من الحدثين ، ومع ذلك فهناك مجموعة من الملاحظات تتطلب التسجيل فى هذه القضية ، قضية علاقة الحزب الوطنى بالثورة :

أولى هذه الملاحظات أن أغلب أحزاب التجربة الثالثة حرصت على أن تنسب نفسها للثورة ، وكانت هناك بالفعل صلة نسب بدرجة أو بآخرى ، فالتجمع منذ نشأته ضم عددا من الناصريين ، والأحرار ترأسه أحد الضباط الأحرار ، والعمل فتح أبوابه دائما لعدد من رجال عبد الناصر وأستمر يذكر فى كل وقت بعلاقة عبد الناصر القديمة بمصر الفتاة

الملاحظة الثانية ، أنه مع احتدام معركة الانتخابات ، ومع مابدأ من أن المنافس الرئيسى للوطنى هو الوفد الجديد ، الحزب الكبير للتجربة الثانية ، علت الأصوات داعية إلى تجمع أحزاب الثورة تحت لواء الوطنى الديموقراطى ، وقد لقيت هذه الدعوة قدرا من الاستجابة بين بعض العناصر التى كانت معروفة بانتماءاتها الناصرية فأنضمت للحزب أو أيدته فى المعركة الانتخابية

تبقى الملاحظة الأخيرة ، وهى أنه كلما يمر الوقت يزداد

حرص القائمين على ادارة شئون الوطنى الديموقراطى على تأكيد الانتماء للثورة الام ، ثورة ٢٣ يوليو ، ووضع أحداث ١٥مايو فى حجمها الحقيقى باعتبارها نزاعا على السلطة

ويتأكد هذا الاتجاه من أمرين ، فالوثيقة الوحيدة من وثائق الحزب التى يعتد بها والتى صدرت فى ابريل الماضى ، وهى برنامجه الانتخابى تم تقديمها بتصدير طويل عن ثورة ٢٣ يوليو ، وبالمقابل لم تتضمن أية اشارة من بعيد أو قريب لما كان يسمى بثورة ١٥ مايو .

هذا أحد الأمرين ، أما الأمر الثانى فيتمثل فيما عمدت وتعمد إليه دوائر الحزب من بذل عناية ملحوظة فى اقتناص مناسبات الاحتفال بعبد الناصر ، باعتباره رمزا لثورة ٢٣ يوليو ، وهى عناية كانت غائبة فى أغلب سنى الحقبة الساداتية !

وتؤكد مجموع هذه الملاحظات على وعى ملحوظ بدأ يدب فى صفوف الوطنى الديموقراطى بأهمية تجسيد انتسابه لثورة ٢٣ يوليو لأن الدليل الوحيد لذلك الانتساب أن يبقى مجرد « حزب سلطة » تتداعى قوائمه مع اللحظة التى يمكن أن تسحب السلطات فيها تأييدها له !

الفصل الرابع عشر

الوفــد الجـديــد

ردة تاريخيــة أم إتجاه للثنائيــة

بين النزعة البوربونية والخيار الانجليزى يتوقف مصير الوفد الجديد بل قد يتقرر مصير التجربة الحزبية الثالثة برمتها !

ش٤والوفد الجديد يتصارع بداخله التياران المتناقضان ، تيار لا يتعلمون من أمثال آل بوربون الذين عادوا إلى حكم فرنسا بعد بربع قرن من قيام ثورتها الكبرى « ١٧٨٩ـ١٨١٥ » وتصوروا أنهم قادرون على اسقاط الحقبة الثورية ، بل وادانتها ، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية ، وهو التصور الذى أدى الى الاطاحة النهائية بهم بعد نحـو عقد ونصف من عودتهم ، فالردة فـى التاريخ ، كما تعلمنا دروسه ، عمرها قصير !

أما التيار الثانى فيتمثل فى أولئك الراغبين فى استخدام التراث التاريخى للوفد بشكل صحى من خلال ايجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسى الذى أفرزتة تلـك المتغيرات مستهدفين من وراء ذلك تغييره لا تدميره ، وأصحاب هذا التيار مؤهلون أكثر من أية جماعة حزبية قائمة فى مصر الأن على طرح الخيار الانجليزى ، بل وتحقيقه . ويقوم هذا الخيار على حزبين سياسيين كبيرين

يتبادلان الأغلبية البرلمانية التى يستتبعها تبادل المواقع الوزارية ، وعلى الرغم مما يبدو فى هذا القول من اغراق فى التفاؤل غير أنه أحد البدائل المحدودة لضمان قدر معقول من الاستقرار السياسى فى المستقبل المنظور على الأقل .

وقبل رصد كل من التيارين يجدر التنبيه الى أن الوفد الجديد لايدانيه حزب آخر فى اهتمامه بالتاريخ ، وهو أمر طبيعى بحكم الحزب الوحيد من أحزاب التجربة الثالثة الذى يمتد من التجربة السابقة ، شأنه فى ذلك شأن الحزب الوطنى فى التجربة الثانية .

ومشكلة تعاطى التاريخ أنه مثل الدواء قد يفيد القليل منه ، وقد يقتل الاسراف فيه ! وتبدوخطورة الاسراف أكثر ما تبدو فى أصحاب الاتجاه الاؤل ..

الردة التاريخية وتركيبة البارونات والمهاجرين !

فى قيادة الوفد الجديد مجموعة من الرجال يمثلــون ، بالوعى أو باللاوعى ،تيار الردة التاريخية . ووقوف هؤلاء الرجال فى صف هذا التيار لم يأت من فراغ واما وصل بهم اليه مجموع الظروف التى ألمت بهم ، وأحاطت بالوطن .

ويمكن تصنيف هذه الجموعة فى ثلاث فصائل ، وان كانت جميعها تندرج فيما يمكن توصيفــه بجرحى الثــورة وهو احد التعبيرات التى شاعت فى الأداب السياسى .

وقبل استعراض تلك الفصائل تنبغى الاشارة الى أن الفصل بينها ذو طابع نظرى ، بمعنى أنه كثيرا ما يكون أحدهم منتميا الى فصيلتين ، أو ربما الفصائل الثلاث فى وقت واحــــد .

ونبداء بالفصيلة الأولى ، وتضم بالاساس السياسيين المحترفين الذين اشتغلوا بالسياسة فى المرحلة ما قبل الثورة ، ومارسوا من أوسع أبوابها ، وهم فى هذا كانوا أقرب لمجموعة البارونات التى حكمت فرنسا قبل الثورة .

وما فعله نظام يوليو مع هؤلاء أمر من الصعب نسيانة ، فالنظام لم يكتف بحرمانهم من السلطة بل عرضهم للمحاكمات وأودعهم فى السجون لفترات طالت أو قصرت ، ثم أنه شن عليهم حملات من التشهير ، بحق أو بباطل !

تتمثل الفصيلة الثانية فى أولئك الذين تركوا البلاد قبل أن تطولهم يد الثورة ، واذا كانت تجربة المهاجرين الفرنسيين غير قابلة للتكرار بحذافيرها فانها قد تكررت بالنسبة لهؤلاء فى بعض جزئياتها ، منها مثلا أنهم ناصبوا العهد الثورى العداء بشراسة ، ولم يتوانوا عن الهجوم عليه فى كل مناسبة متهمين آياه بالدكتاتورية وجر البلاد الى الخراب ، والتهمة الأخيرة طالما تغنى بها أقرانهم المهاجرون الفرنسيون ، قبل أكثر من قرن ونصف من خروج هؤلاء من أوطانهم ! ، منها أيضا تحالفهم مع أعداء الثورة سواء كان هؤلاء الأعداء ممثلين فى الدول الغربية التى هددت الثورة مصالحها ، واستفحل الخطر عندما انتقل هذا التهديد من مصر الى المنطقة العربية ثم الى العالم الثالث أو أغلبيه ، أو كانوا ممثلين فى بعض الأنظمة العربية الرجعية التى رأت فى انتشار مبادىء الثورة المصرية ما يهدد وجودها مما دفعها الى تسخير بعض مواردها للرجال من أبناء هذه الفصيلة ، فتحول أغلبهم بقدرة قادر الى رجال أعمال مرموقين ، واستمروا على تربعهم بالثورة ، أومنجزاتها ، فى انتظار الوقت الناسب للثار !

وتبقى الفصيلة الثالثة وتتشكل من المتضررين من كافة الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى أقدمت عليها ثورة يوليو ، ابتداء من قوانين تحديد الملكية المتتالية ومرورا بعمليات التأميم الواسعة ووصولا الى فرض الحراسات بكل مردوداتها الايجابية والسلبية .

ش٤وخطورة هذه الفصيلة الاخيرة اتساع قاعدتها وقوة تأثيرها خاصة فى الريف المصرى مما يمكن توصيفها معه بجيوش المرتدين « ! » ، ومنذ منتصف الستينات وعبد الناصر يعرب عن قلقه من هؤلاء خاصـــة بعد أن نجحوا فى التسلل الى عديد من المراكز القيادية فى الاتحاد الاشتراكى فى أقاليمهم مستخدمين فى ذلك مكانتهم الاجتماعية القديمة وعصبياتهم الأسرية الكبيرة .

وتشترك جميع فصائل هذا التيار فى عدائها المرير للحقبة الناصرية ، ولنا ملاحظة هنا وهى أنه على الرغم مما جرى فى أواخر عهد السادات من حصار حزب الوفد الجديد الى الحد الذى أجبره على تجميد نشاطه ، وعلى الرغم مما جرى فى حوادث سبتمبر عام ١٩٨١ من وضع زعامات الحزب رهن الاعتقال ، فأن خصومة هؤلاء لعبد الناصر تفوق مرارا خصومتهم للسادات ، والواضح أن ما أصابهم فى مصالحهم فى المرحلة الناصرية كأن أكثر ايلاما مما أصابهم فى بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية فى أواخر عهد السادات .

وتتعدد المصادر التى تؤكد العداوة المريرة من رجال هذا التيار للحقبة الناصرية ، ومع وفرة المقالات الصحفية التى تعبر عن ذلك فأننا نقتصر فى هذا الصدد على أكثر تلك المصادر -

وثائقية ، برنامج الحزب وتصريحات رئيسة وأخيرا سياسات صحيفته .
ش٤بالنسبة لبرنامج الحزب فالتأثير أوضح لرجال التيار الثاني ، غير أن ذلك لم يمنح من ظهور بعض بصمات البوربونيين ، منها مثلا عدم ورود اشارة واحدة لما يجرى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أو تصنيفة ، منها أيضا المطالبة بضرورة تكوين لجان قضائية على المستوى عال للكشف عن المسئولين عن الجرائم والأخطاء الفادحة فى ادارة شئون الحكم قبل حركة التصحيح ، منها كذلك اتهام الرئاسة المصرية السابقة بالانحياز السافر للاتحاد السوفييتى حتى فتحنا له أرضنا وسمائنا . ولم يذكر البرنامج من سياسات مصر العربية فى الحقبة الناصرية الا ، أسماه انقصام الوحدة المصريةالسورية١٩٦١ وما خلفه من شعور بالمرارة لدى الحكومتين والشعبين المصرى والسورى ، كما لم يتذكر من السد العالى غير آثاره الجانبية !

أما بالنسبة لتصريحات السيد / فؤاد سراج الدين رئيس الحزب ، ومن أشهرها تلك التصريحات التى نشرتها له جريدة الاحرار فى ٩ يناير عام ١٩٨٤ فى اعقاب عودة الوفد ، فعندما سئل عن ايجابيات عبد الناصر قال بالحرف الواحد : ان هناك حقيقتين لا تقبل الناقشة ... ولأشياء الأخرى يمكن أن تكون محل مناقشة أو خلاف . أولا : حركة ٢٣ يوليو أو ثورة يوليو حتى لا ندخل فى اشكالات أحدثت تغيرا كبيرا فى المجتمع المصرى ولكن لى تحفظ على بعض هذا التغيير . ثانيا : حركة التصنيع لا شك أنها حقيقة يجب التسليم بها ولكن لى أيضا تحفظ عليها ، باختصار فان رئيس الوفد الحديد لم ير فى

الحقبة الناصرية سوى التغيرات الاجتماعية والصناعية ... ورآها بتحفظات !

الأهم من ذلك ما جاء فى نفس التصريحات من أن الوفد يختلف مع الناصريين بنسبة٣٦٠ درجة وليس بنسبة ١٨٠ دراجة ، وهى النسبة التى كان قد ذكرها أحد الناصريين ظ

تبقى سياسة صحفية الحزب التى لم تكف عت أدانة الحقبة الناصرية بالحق والباطل . وتقدم قضية أشرف مروان مثالا لذلك حين حاولت الصحيفة فى اشارتها الى دخوله فى صفقة مالية كبيرة ايهام القارىء أن مصدر ثروة الرجل كونه زوجا لابنة عبد الناصر ، ولم تشر من بعيد أوقريب أنه قد كون تلك الثروة فى عهد السادات ، وربما بحكم قربه منه . أكثر من ذلك أنها حاولت الزج باسم الصحفى المعروف الاستاذ محمد حسنين هيكل فى الصفقة ، واذا كان المستهدف بالنسبة لمروان التشكيك فى ذمة عبد الناصر فقد كان مستهدفا بالنسبة لهيكل القاء الظلال على التصرفات المالية لأقرب رجاله مما دعاه اللأ ارسال رده المطول الذى نشرته الجريدة وفند فيه اتهاماتها . ش٤وكان بالامكان أن يبقى تأثير أنصار تيار الردة التاريخية محدودا لو اقتصرت على مجرد شن هجمات الادانة على عهد عبد الناصر أو حملات التشويش على بعض رجاله غير أن الامر تجاوز ذلك الى بعض الممارسات التى يمكن القول معه أن شأنهم شأن البوربونيين لم يتعلموا !

من هذه الممارسات ما جر اليه هذا التيار الحزب الكبير من تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له ، فيما حدث مع الاخوان المسلمين ، ولاشك أن من أهم دوافع هذا التحالف

روح الثأر المشتركة التى جمعت الطرفين تجاه عهد عبد الناصر .

واذا كان هذا التحالف قد أدى الى تفجر الخلافات داخل صفوف الوفد ، وتفجير قضية العلمانية وموقف الوفد منها ، فانه قد وفى نفس الوقت الى خروج شخصية من أهم الشخصيات الداعية الى نسيان الثار والتعامل مع الواقع !

الشخصية هى الدكتور فرج فودة الذى عبر عن ضرورة نسيان الثأر فى صفحات قليلة من كتابه المعروف « الوفد والمستقبل ». فقد جاء فى الفصل الثالث من هذا الكتاب المعنون « بهموم وفدية » تذكير ببعض ايجابيات الثورة وحث على اسقاط قضية الثأر معها مما أنهاه بقوله « أخشى ما أخشاه أن نترك أنفسنا أسرى لثأر له مبرراته القوية . ولا يتجاوز الفعل الى ايجابية الاعتراف بالواقع والتوجه للمستقبل » .. ولاشك أن الدكتور فودة كان يعبر بهذا القول عن احساس أصابه بقوة تيار الثأر من خلال تواجده داخل صفوف الوفد .

الشكل الثانى من أشكال الممارسات التى صنعها نفس التيار فى حزب الوفد الجديد تبدى خلال المعركة الانتخابية . فقد حرص هذا التيار قبل مخاطبة الجماهير الى خطب ود العصبيات المحلية فى المحافظات .

وهناك قائمة طويلة جدا بأسماء العائلات التى سعت القيادة الوفدية الى الاتصال بها ، والى تذكيرها بأصولها الوفدية ، وهو سلوك يغلب عليه طابع تفكير البارونات الأكثر انتماء الى العصر الاقطاعى ! ففى ظل هذا العصر وبمنطقه يكتسب الانسان

مكانته وامتيازاته من أصله وينتج عن ذلك أن يخاطب الناس بأصولهم .

ومعنى أن تلجأ القيادة الوفدية ، أو التيار البوربونى منها ، الى هذا الأسلوب أنها لم تع حجم المتغيرات الاجتماعية التي صنعتها الحقبة التاريخية التى تلت عام ١٩٥٢ ، وأن الأسر الكبيرة والعصبيات المحلية قد تفككت أو هي فى طريقها الى ذلك ، ومعنى العودة الى تلك الأسر أو العصبيات بغض النظر عما تسببه من اطالة الحياة لقوى اجتماعية دخلت فى ذمة التاريخ فانها تدل بشكل لا لبس فيه على ما فى هذه العودة من ردة تاريخية !.

وبأى المقاييس فان تركيبة هذا التيار النفسية والاجتماعية تحدد موقعه فى صف العداء لحركة التاريخ ، وبالامكان اذا هيمن رجاله على مقدرات الوفد الجديد أن يعصف ذلك به ، بل قد يؤدى بالتجربة الحزبية الثالثة نفسها ، خاصة وأن هذه الهيمنة قد أدت خلال الفترة القصيرة الماضية الى عدد من الظواهر السلبية التى ألمت بالحزب .

من هذه الظواهر أنه من رجال الوفد ، أو وفد ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، بقيت العناصر المحافظة ، أو من أسميناهم بالبارونات ، وخرجت ، أو على الأقل جمدت نشاطها ، العناصر المستنيرة ممثلة فى رجال الطليعة الوفدية من أمثال ابراهيم طلعت وعبد المحسن حمودة وغيرهم .

منها أيضا ما سببه هذا التيار من بلبلة فى صفوف جيل ينتمى بالأساس الى الحقبة الزمنية التى استغرقتها ثورة

يولية ، والبعض من أبناء هذا الجيل الذى انضم للوفد كان يرى فيه الأمل اللبرالى بعد معاناة من نظامها الشمولى ، ومثل هؤلاء ليست لهم مصلحة فى الدخول فى معركة ثأرية مع حقبة هم من أبنائها !

منها أخيرا أن تجسيد هذا التيار فى قيادة الحزب قد مكن خصومه من توجيه الضربات اليه بالتذكير بما صنعه رجاله فى العهد الملكى مما أدى فى النهاية الى وصول البلاد الى حافة الحرب الأهلية ، والتى لم ينقذها منها سوى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ . وللحقيقة فان عديدين ممن هاجموا الوفد الجديد من هذا المنطلق لم يكونوا معادين للوفد بل كانوا معادين لتيار الردة التاريخية فى داخله .

غير أنه يبقى القول أنه من حسن حظ الوفد ، بل قد يكون من حسن حظ التجربة الحزبية الثالثة ، وجود التيار الثانى .

اتجاه الثنائية ودور الجيل الجديد :

تيار مستقبلى ينمو فى الوفد الجديد يمكن لعين الباحث أن ترصده بسهولة من خلال برنامج الحزب وسياساته ومواقف عدد من رجاله .

ويتمثل هذا التيار فى الأساس من مجموعتين ..

مجموعة المثقفين ، ونسبة غير قليلة منهم من أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين ويلاحظ أن عديدين من هؤلاء من الحقوقيين .

والعلاقة بين الحقوقيين والوفد قديمة ، فحتى الآن لم يلى رئاسة الوفد أوسكرتاريته الا حقوقى ، وكان الأمر طبيعيا خلال التجربة الحزبية الثانية بحكم ما يتطلبه العمل الحزبى من مواهب خطابية هى احدى ادواتهم ، بالاضافة الى استخدامهم لمعارفهم القانونية فى التعامل مع السلطة من ناحية وممارسة العمل الوطنى من ناحية أخرى حتى تحول هذا العمل على أيديهم الى قضية !.

ولاشك أن الظروف الحالية مواتية مرة أخرى ليلعب هؤلاء دورا سياسيا هاما بحكم نزوع النظام الى الاحتكام للقضاء فى سائر الخلافات السياسية التى تنشأ بين الحكومة وبين فصائل المعارضة ، ويكفى تبيانا لأهمية هذه المجموعة الجديدة القديمة فى حزب الوفد الحالى أنها هى التى تمكنت أن تنتزع له حكما بالعودة الى ممارسة نشاطه .

ورجال هذه المجموعة ، بتجردهم من نزعة الثأر المتمكنة فى التيار الأول ، وبرغبتهم فى أن تتم كل تحركاتهم فى اطار الشرعية ، أقدر على تقديم صيغة توفيقية مع عهد يوليو ، وان لم ترق هذه الصيغة الى حد الاعتراف بانجازات المرحلة الناصرية ، ربما بتأثير الزعامات القديمة .

نستقرىء تلك الحقيقة مما كتبه واحد من أهم رجال هذه المجموعة ، الدكتور عبد الحميد حشيش الاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة تحت عنوان « الوفد والثورة والنظام » حيث عدد وجوه الاتفاق بين ما نادت به الثورة مع قيامها وبين ما كان يسعى الوفد الى تحقيقه ، وخلص من ذلك ان كافة الظروف

كانت تؤهل الوفد ليكون الحليف الطبيعى للضباط الأحرار لولا أن منطق هؤلاء الأخيرين كان يقتضى العدوان على القانون حتى تتحقق السيادة للثورة وليس للدستور !

أما المجموعة الثانية فتتجسد فى أعداد من الشباب ممن انتموا بالأساس الى عصر الثورة ، ومما يلفت النظر أن أغلب هؤلاء لم يعايشوا عصر ما قبل الثورة ، ولم يتعرفوا على الوفد الا من خلال كتب التاريخ .

وليس من تفسير لانضمام هؤلاء للوفد الجديد الاالتمزق الذى عانوه والناتج عن حملات الادانة المتبادلة بين الناصريين والساداتيين ، وهم بحكم تكوينهم ينتمون الى عهد يوليو ولكنهم يرفضون سلبياته .

ومن الصعب على أبناء هذه المجموعة الانضواء تحت الأعلام البوربونية ، وهم بشكل حالم يناسب الشباب أكثر ، يطرحون رؤية مؤداها المزاوجة بين انجازات عبد الناصر وليبرالية الوفد ، وهو ما عبرت عنه احدى المنتمين لهذا التيار بقولها ان الفكر الوفدى الذى يؤمن بالليبرالية وحرية الآراء والمعتقدات يجب فى ضوء من تراثه الأصيل أن يتفهم فصول الماضى القريب وثورة عبد الناصر التى عايشها الشباب واعتنق مبادئها .. بهذا يتم اللقاء المؤجل بين الوفد وأجيال الثورة .

وقبل التعرض لدور أصحاب هذا التيار فى صناعة سياسات الوفد الجديد ينبغى التحفظ ، فمن الخطأ تصوير الأمر وكأن الحزب قدانقسم الى جناحين لكل منهما سياسته المتناقضة مع الآخر ، فهذه السياسة فى نهاية الأمر هى افراز للتركيبة القائمة ، وما نقوم به الآن هو محاولة لمتابعة تأثير كل من

التيارين فى صياغة مواقف الحزب .

وأول ما يلاحظ من تأثيرات التيار الثانى فى تلك المواقف الخط الواضح فى سياسات الوفد الجديد القائم على الاعتدال والتعديل !.

- أما الاعتدال فيبدو فى سياسة مد الأيدى للنظام ممثلا فى الرئيس أو ممثلا فى الحكومة ، وتقدم الخطبة التى ألقاها رئيس الحزب فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٨٣ فى الاحتفال بذكرى سعد والنحاس نموذجا لذلك ، فقد حفل الجانب الأخير من الخطبة بشتى عبارات المصالحة مع الرئيس مبارك « الذى قضى على فترة التشنج والعصبية ، وصحح الكثير من الأخطاء ، وسمح بنشاط أحزاب المعارضة وحارب الوساطة والانحراف ، وتابع أحوال البلادومشاكلها » .. الخ .. ولم ينس سراج الدين فى هذه المناسبة تحية حكومة الحزب الوطنى التى شهد لها ولرئيسها « الدكتور الصديق فؤاد محيى الدين بالجهود الكبيرة التى يبذلونها فى مختلف النواحى ، فى سبيل اصلاح كافة المشاكل » .

وأما التعديل فيتضح فى قبول الدستور القائم ومؤسساته والعمل على تعديلها من داخلها بصورة تجعلها أكثر ليبرالية مما يتضح فى البرنامج الانتخابى الذى أعلنه الحزب فى أبريل عام ١٩٨٤ ، ودعونا نقرأ بعضا من عناوين هذا البرنامج ..

فى الدستور بالمطالبة بحق مجلس الشعب فى الاشراف على الميزانية وتعديلها ، اعادة النظر فى المزايا المفرطة التى يتمتع بها أعضاء المجلس . وفى الهيئة القضائية بتأكيد استقلال القضاء . وفى المبادىء السياسية والاجتماعية بعدم جواز

الانتقاص من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التى تحققت للفئات الكادحة مع التنبيه لخطورة التفاوت الكبير بين مستوى الدخول . وفى الشئون العربية بالمطالبة بتوحيد الصف العربى والتنويه بتطور السياسة المصرية فى عهد الرئيس مبارك . ولم يرفض البرنامج سياسة الانفتاح الاقتصادى وطالب فقط بوضع ضوابط لتشجيع المصريين على اقامة صرح صناعى وانتاجى والقضاء على الانحرافات والمضاربات غير المشروعة .

باختصار فان البرنامج الانتخابى للوفد تضمن رؤية لا تتعارض مع النظام السياسى الذى أفرزته الثورة ، ولاتتناقض مع القوى الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التى برزت ونمت خلال السبعينات .

من التأثيرات الأخرى للتيار الثانى فى صنع سياسات الوفد الحرص الذى أبداه الحزب فى عدم التورط فى التجبية مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة تحت دعوى أن تقاليد الوفد وتاريخه لايسمحان بذلك .

ففى لقاء صحفى مع رئيس الحزب ساق حيثيات قرار الوفد بعدم الدخول فى قوائم مشتركة مع أحزاب المعارضة فقال ، هذه الفكرة طبقت فى عام ١٩٢٦ بأن حدث ائتلاف بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين أساسه تقسيم الدوائر الانتخابية وتنفيذ هذا الاتفاق كان محل خلاف كبير ..

وللحقيقة فان القضية ليست قضية التقاليد والتاريخ لأن الوفد الجديد خالف تلك التقاليد وذلك التاريخ فيما هو أخطر من ذلك ، القضية - فى رأينا - ان الزعامة الوفدية رفضت أن تضع نفسها فى سلة واحدة مع بقية أحزاب المعارضة بحكم

اختلاف الوضعية ، فبينما لاترى تلك الأحزاب مانعا من انتهاج سياسات متطرفة تجاه الحكومة يدفعها اليها موقف ميئوس منه بالمشاركة فى السلطة ، فالوفد ليس على استعداد للانسياق وراء تلك السياسات يدفعه الى ذلك قناعة أنه يمكن قبوله بديلا أو شريكا فى السلطة مع الوطنى الديمقراطى ، ولاتبدو الفكرة غريبة على ضوء الاشاعة القوية التى راجت بين بعض الأوساط الصحفية قبيل الانتخابات الأخيرة عن اتجاه النية لتكوين حكومة ائتلافية من الوطنى الديمقراطى والوفد الجديد .

وتأكيدا لهذه الحقيقة فان الوفد لم يحجم عن الدخول فى عدد من المعارك الصغيرة مع حزبى المعارضة الرئيسيين بعده ، التجمع الذى ساءته سياسات الوفد التصالحية ، والعمل الاشتراكى الذى تذكر بعض أعضائه العلاقة العدائية القديمة بين مصر الفتاة التى كانوا ينتمون اليها وبين الوفد !.

فوق كل ذلك فان قيادة الوفد ، وهى ترى صراع الحكومة مع التيارات الدينية المتطرفة ، لم تتردد فى اصدار البيانات التى تدين فيها هذه التيارات وترفضها ، وهى فى ذلك تشارك النظام موقفه تجاه هذا الخطر .

وتؤكد مجموع هذه المواقف ، مع نمو التيار الذى يمثلها ، امكانية أن يقدم الوفد البديل للحزب الوطنى فى حالة الحاجة الوطنية الى ذلك ، مما قد يصل بالبلاد الى الخيار الانجليزى كما نوهنا فى بداية الدراسة ، خاصة بعد أن أفلس تماما نظام الحزب الواحد ، وخاصة بعد أن انكشفت سياسة الديكور الحزبى وأصبح فى حكم المستحيل استمرارها .!.

الفصل الخامس عشر

الاحزاب الصغيرة
بين التبعية والأصالة

حتى هذه اللحظة نشأ فى أحضان التجربة الثالثة أربعة أحزاب صغيرة تنشط جميعها من موقع المعارضة ، وهى على توالى ظهورها ، الأحرار الاشتراكيون ، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ،العمل الاشتراكى ، وأخيرا حزب الأمة .

والتوصيف بالصغيرة لايعنى الغض من قيمة تلك الأحزاب بقدر مايقرر الحجم الحالى لا المستقبلى لتلك القوى السياسية ، وبقدر مايرى من دورها شبه المعدوم فى المؤسسات الدستورية ،بصرف النظر عن الأسباب التى صنعت هذا الغياب الظاهر .

وعلى الرغم من تباين الفلسفات التى قامت عليها الأحزاب الأربعة مما يصعب معه وضعها جميعا فى « سلة واحدة » فمن الملاحظ أن من أكثر ما يؤثر فى سياستها هذا الشعور بصغر الحجم والدور مما يمكن رصده من خلال الملاحظات الآتية :

(١) المحاولات المتكررة لاتخاذ « مواقف مشتركة » من الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته كان من أشهرها محاولة مقاطعة الانتخابات التى جرت فى مايو الماضى ، واذا كانت تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح فان دلالتها لاتخفى .

(٢) محاولات اخرى لاقامة جبهة معارضة وهى المحاولات التى نلاحظ أن الاحزاب الصغيرة اكثر حماسا لها بحكم ما يمكن أن يترتب على نجاحها من « زيادة الحجم والدور » ، وبالمقابل نلاحظ أن حزب المعارضة الكبير ، الوفد الجديد ، يتلقى تلك المحاولات بفتور ملحوظ تعبيرا عن عدم الشعور بهذه الحاجة .

(٣) بينما نجد أن الأحزاب الأربعة فى معارك دائمة مع « الوطنى الديمقراطى » بحكم موقعها فى المعارضة ، وبينما نراها لاتتهيب بين الحين والآخر فى الدخول فى « معارك صغيرة » مع الحزب الكبير الثانى ، الوفد الجديد ، رغم أنه يجمعهم واياه خندق واحد ، هو خندق المعارضة ، فانها قلما تختلف بين بعضها . وليس من تفسير لمثل تلك الظاهرة سوى الشعور بالتكاتف بين الاخوة الصغار ، حتى لو كانوا أعداء بحكم انتماءاتهم الايديولوجية .

و « الأحزاب الصغيرة » للتجربة الثالثة تختلف بشكل لالبس فيه عن أحزاب الاقلية فى التجربة السابقة عليها ، فبينما نشأت الأحزاب الأخيرة من منطلقات شخصية (عدلى ، ماهر والنقراشى ، مكرم عبيد) فإن الأحزاب الحالية ، رغم محورية شخصية الزعيم ، تنطلق من قواعد ايديولوجية .

وقد ساد القبول بهذا الشكل منذ بدأ التجربة الحزبية الثالثة عندما صنفت المنابر ثم التنظيمات تبعا لمواقف المنتمين اليها العقائدية ، يمين ووسط ويسار ، وكما لاينكر حزب الأحرار يمينيته فان التجمع لايستطيع انكار يساريته ، وهو

مايتمسك به « العمل الاشتراكى » أيضا .

الحزب الوحيد الذى يرفض تصنيفه ايديولوچيا هو حزب الأمة ، الأمر الذى عبر عنه رئيسه بتوصيفه اياه بأنه حزب لايمين فيه ولايسار ولاوسط ، ولاهو تقدمى ولاهو رجعى ، ولكنه فوقى وعلوى تأتى أموره كلها من فوق ومن أعلى من الشريعة الاسلامية ... ، وعلى الرغم من هذا الرفض فانه من خلال هوية رئيس الحزب ، ومن خلال تحركات الحزب نفسه خلال الفترة التى انقضت من عمره والتى تزيد عن عام قليلا ، يمكن تحديد موقعه فى اليمين الدينى .

وليس معنى انقطاع الصلة بين الأحزاب الصغيرة للتجربة الثالثة واحزاب الأقلية فى سابقتها أنه ليس ثمة صلة تربط أحزابنا الأربعة بتجربة ماقبل ١٩٥٢ ، فالتاريخ لايموت والصلة موجودة خاصة مع الجماعات الايديولوجية لتلك التجربة ، الماركسيين أو مصر الفتاه أو الأخوان المسلمين .

وتقودنا مسألة تصنيف الأحزاب الصغيرة الى قضية من أهم قضاياها الحاحا يثيرها ماجرى مع نشأة تلك الأحزاب من تحديد مواقعها الايديولوچية ، فى اليمين واليسار ، من خلال قرارات اصدرها الرئيس السادات بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسى . ذلك أن هذا التحديد ارتبط بتصور من جانب الرئيس انه صاحب الحق فى « رسم الخريطة الحزبية » ، وهو قد خلط بذلك بين صفته كرئيس للدولة ذى سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة وبين حقه فى فرض الوصاية على تنظيمات هى شعبية بالأساس ، واذا قبلت الحوار مع رأس السلطة فانها لاتقبل يقينا تبعيتها له والا فقدت اصالتها وفقدت

معها أى شعبية مما يجردها من أية قيمة سياسية ويحولها الى مجرد مؤسسة ادارية تابعة لجهاز الدولة .

وباستبعاد « حزب الأمة » بحكم أنه لم يكن له وجود خلال السنوات الخمس الأولى للتجربة الحزبية الثالثة فى عهد السادات (١٩٧٦ـ١٩٨١) فاننا نلاحظ أن هذا الخلط قد أثر تأثيرا بالغا فى وضعية بقية الأحزاب الثلاثة ومستقبلها ، ومن خلال متابعة هذا التأثير يمكن الخروج بقاعدة وهى أنه كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضاءل حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية بينما كان ازدياد الحجم وتعاظم الدور مرهون بالقدرة على اثبات الاصالة ورفض التبعية ، وهو ما يمكن التثبت منه من قراءة فى تاريخ كل من الأحزاب الصغيرة خلال ما انقضى من التجربة الحزبية الثالثة ..

الأحرار الاشتراكيون والمعارضة المسرحية .

الضمور الشديد الذى اصاب حزب الأحرار الاشتراكيين ، ممثل اليمين فى التجربة الثالثة ، يتطلب تفسيرا .

وتبدو درجة هذا الضمور اذا لاحظنا أنه مع نشوء الحزب كان صاحب العدد الأكبر من مقاعد المعارضة فى مجلس الشعب (١٢ مقعدا) ، اذ لم يكن لحزب المعارضة الآخر ، التجمعى الوطنى بصفته ممثلا لليسار ، سوى مقعدان . وقد استتبع ذلك أن كان الحزب ممثلا للمعارضة فى المجلس .

يتاكل هذا العدد فى انتخابات عام ١٩٧٩ حين لم يحصل الحزب ألا على ثلاثة مقاعد فقط ، ويصل هذا التاكل الى مداه فى انتخابات مايو عام ١٩٨٤ حين تذيل الحزب ، وبجدارة ، سائر

الأحزاب التى شاركت فى المعركة الانتخابية ، الكبيرة والصغيرة .

وما أصاب الحزب فى الانتخابات الأخيرة له تفسير وهو أنه لم يعد ثمة سبب ايديولوچى لاستمرار الأحرار الاشتراكيين بعد أن تواجد على ساحة العمل الحزبى قوة كبيرة ذات جذور تاريخية ممتدة ، هى الوفد الجديد ، تمثل ما حرص الاحرار على ادعاء تمثيله بامتداد الفترة السابقة على هذا التواجد ، وهو أنه حزب اللبرالية بشقيها السياسى والاقتصادى ، ولم يكن معقولا أن ينصرف المنتمون لهذا التيار . عن حزبه الأصيل (الوفد الجديد) ويتجهون الى الحزب البديل (الأحرار الاشتراكيين) .

واذا كان معقولا أن ينعكس ما حدث من عودة الوفد على المنتمين للتيار اللبرالى خارج الأحرار فقد كان الغريب انعكاسه على اعضاء الحزب ، بل على مؤسسيه .

كانت أول مظاهر هذا الانعكاس فى صحيفة الحزب ، الأحرار ، حين تطوعت قبل أن يصدر الوفد صحيفته لتكون منبرا لاقلام كتابه ، بل أن رئيس الحزب ، السيد فؤاد سراج الدين ، أدلى للأحرار بأهم أحاديثه الصحفية قبل صدور الوفد ، كما يلاحظ أن صحيفة الحزب ظلت قبل صدور الوفد أو بعده تفرد مساحات غير قليلة فى صفحاتها لأخباره..

المظهر الآخر تمثل فيما جرى بعد عودة الوفد الجديد وصدور صحيفته ، فقد انسحب عدد من أهم اعضاء الحزب منضمين الى الوفد حتى أن العضو الوحيد الذى كان قد بقى

للحزب فى مجلس الشعب ، السيدة ألفت كامل ، أعلنت عن نيتها على ترك الأحرار والانضمام للوفد ، وهو الأمر الذى حذا حذوه بعض من أهم اصحاب الاقلام فى الأحرار الذين هاجروا بأقلامهم وأعمدتهم الى صحيفة الوفد فى أعقاب صدورها . الأغرب من ذلك أن عديدا من الكتاب الذين بقوا فى الأحرار أو انضموا اليها خلال الفترة الأخيرة يتخذون منها منبرا للاعلان عن وفديتهم .

غير أن الأهم ، فى تقديرنا ، فيما اصاب الأحرار الاشتراكين من ضمور أمران :

أولهما : تناقضه مع نفسه ، فهو من جانب يحاول الانتساب لثورة يولية فيما جاء صراحة فى مقدمة برنامجه الانتخابى « لقد شارك الاحرار فى ثورة يوليو كما شاركوا فى ثورة التصحيح ، ولذلك فان انتماءهم السياسى انما هو بالثورة الأم ، ثورة يوليو ، ثورة الأحرار بمبادئها الستة التى جلجلت فى سماء مصر وفى سماء الوطن العربى والافريقى كله .. الخ .. » ، وهو من جانب آخر يتخذ خطأ أيديولوچيا مناقضا لأغلب انجازات ثورة يوليو ، خاصة فيما يتصل بالتوسع فى الحريات الاقتصادية الى حد يتضح معه من قراءة برنامج الحزب أنه يخدم أكثر الطبقات الاجتماعية التى حرصت ثورة يوليو على ضربها .

وقد وقع السيد « مصطفى كامل مراد » رئيس الحزب فى خطأ حين تصور أن مجرد كونه من الضباط الأحرار كاف لنسبة الحزب الى الثورة .

ثانيهما : قبول الحزب منذ البداية أن يلعب دورا فى مسرحة التجربة الحزبية الثالثة وذلك من خلال أن يلعب الدور الذى تلقنه اياه السلطة ، خاصة خلال الفترة التى بدأت بقيام الأحزاب عام ١٩٧٦ وانتهت بحل مجلس الشعب عام ١٩٧٨ ، وهى الفترة التى كان فيها الحزب ممثلا للمعارضة .

بدأ هذا القبول فى مواقف عديدة داخل المجلس وخارجه ..

أما مواقفه داخل المجلس فقد كان أشهرها ما فعله فى اواخر نوفمبر عام ١٩٧٧ من تقديم استجواب مصحوب بحملة صحفية شنتها جريدته الحديثة الصدور ، وكان الاستجواب عن نقص محصول القطن خلال العام الزراعى السابق . وتشير الدراسات الحديثة الى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة وبين الحزب على تقديم الاستجواب المذكور .

والاتهام بالتواطؤ رغم قسوته كانت له أسبابه كما كانت له دلائله . أما السبب فقد كمن فيما كانت تواجهه الحكومة من استجوابات خاصة بهضبة الأهرام وارتفاع الاسعار ، وكانت راغبة فى ارجائها ، وجاء استجواب نقص محصول القطن للتذرع به لتحقيق رغبتها . وأما الدلائل فقد بدت فى مبادرة الحكومة بتسبيق استجواب الأحرار على الاستجوابات الأخرى ، وفى اعتراف رئيس تحرير جريدة الحزب ، فيما بعد ، بأن الضجة التى اثيرت على أعمدتها بشأن استجواب القطن كانت مصنوعة .

موقف آخر تمثل فى الانحياز الظاهر لموقف الرئيس السادات فى تأييد مشروع هضبة الأهرام ، وهو الانحياز الذى تم التعبير

عنه من خارج المجلس هذه المرة ، من خلال لسان الحزب التى قالت بالحرف الواحد فى عددها الصادر فى ١٣ فبراير عام ١٩٧٨ « ان معنى ان رئيس الجمهورية يقابل ممثلى الشركة وتحظى بكل هذا الاهتمام برغم ضيق وقت سيادته أن المشروع درس دراسة وافية » نقلا عن أحد النواب .

دفعت تلك المواقف البعض الى وصف حزب الأحرار بأنه الحزب الذى يضع حدودا لمعارضته التى تبدو وكأنها معارضة متفق عليها .

وعادة لا يأخذ الناس الأحزاب من هذا النوع مأخذ الجد ، ويكون أصحابها أول من يهجرونها مع توقف « الدور المتفق عليه » وهو ما حدث من انسحاب بعض ممثليه فى مجلس الشعب وانضمامهم للحزب الوطنى الديمقراطى مع تأسيسه ، على رأسهم فكرى مكرم عبيد ، وهو ما حدث ثانية من خروج أخرين وانخراطهم فى صفوف الوفد الجديد بعد عودته لنشاطه ، ولا يبقى بعد كل ذلك من الحزب الا صحيفته التى تفتح أبوابها لمختلف الاتجاهات متذرعة فى ذلك بأنه نهج الحزب اللبرالى أن تمنح الجميع الفرصة للتعبير عن أرائهم ، حتى أنه يمكن القول أن « الأحرار » الصحيفة لا تعبر عن الأحرار الحزب بقدر ما تعبر عن قوى سياسية أخرى . ومع أن ذلك يؤدى الى رواج الجريدة بدرجة أو بأخرى الا أنه يدل فى نفس الوقت على ما أصاب الحزب من ضمور .

التجمع الوطنى والتراث اليسارى

الدكتور فؤاد مرسى القطب اليسارى المعروف كتب فى الاهالى صحيفة التجمع بعد أكثر قليلا من شهر من صدورها ، وعلى

وجه التجديد فى ٨ مارس عام ١٩٧٨ .. كتب يصف القوى السياسية التى تشكل التجمع بأنها من « الناصريين والماركسيين والدينيين المستنيرين والقوميين الوحدويين والديمقراطيين » ،

وعندما نقول (جماعات) الماركسيين فاننا نعينها ، فهناك أولا أبناء التنظيمات الماركسية التى كانت موجودة قبل عام ١٩٥٢ والتى استمرت بعدها قائمة كتنظيمات سرية رغم ملاحقة أجهزة الدولة لها وتعرضها للمصادرات المستمرة حتى وافقت فى منتصف الستينات على حل نفسها والانضواء تحت العلم الناصرى بعد أن عايشبت توجهاته اليسارية الواضحة ، وهناك ثانيا الجيل الثانى وأغلب أبنائه ممن تلقوا تعليمهم فى الاتحاد السوفيتى فى فترة الانفتاح عليه التى دامت لأكثر من عقد ونصف (١٩٥٦ - ١٩٧٢) وتأثروا أشد التأثير بنظامه ، يبقى بعد ذلك الجيل الثالث وهم أبناء انفتاح السبعينات ، فقد خلفت تلك السياسات الاقتصادية جماعات مطحونة وتفاوتات طبقية وصلت فى بعض الحالات الى حد الاستفزاز ، وكان أغلب أبناء هذا الجيل من أسر أصحاب الدخول الثابتة من صغار الموظفين أو متوسطيهم ، ومن بعض فئات العمال .

وعندما نقول (الجناح اليسارى الناصرى) فاننا نعنيه أيضا ، ذلك أن الناصريين هم أبناء تجربة قبل أن يكونوا أبناء فلسفة . وبينما تتسم الفلسفة بوحدة الرؤية ويكون الاختلاف فى داخلها فى حدود التفسيرات تتسم التجربة بتعدد الأبناء .

وانطلاقا من هذه البديهية فهناك عديدون من أبناء التجربة الناصرية ليسوا على استعداد للوقوف فى نفس صف

الماركسيين ، منهم مثلاً « البيروقراطيون » الذين تولوا المناصب الكبيرة فى عهد عبد الناصر وكانوا بالتالى أدوات تنفيذية أكثر منهم شخصيات سياسية ، ورغم ذلك لا يرون بأسا من ارتداء قميص الرجل . ، منهم أيضا الذين تولوا مراكز الزعامة فى الاتحاد الاشتراكى أو كانوا من رجال تنظيمه الطليعى ، وأغلب هؤلاء يصعب اقناعهم بأن يكونوا مجرد شركاء فى حزب سياسى بعد تفردهم لفترة غير قصيرة بالهيمنة على التنظيم السياسى الأوحد ، خاصة اذا كانوا لايمثلون فى هذه الشركة بنصيب الشريك الأرجح .

لايبقى من الناصريين بعد كل ذلك سوى الجناح اليسارى من الرجال الذين نظروا للتجربة الناصرية ، أو من أبناء تنظيمات الشباب الذين لقنوا مبادىء الاشتراكية فى المعهد الاشتراكى أو فى غيره من مؤسسات الحقبة الناصرية ، وهؤلاء بحكم تكوينهم ربما يكونون أقرب للماركسيين منهم لسائر الأجنحة الناصرية .

ومع الوعى بطبيعة هذا التكوين كان التجمع الوطنى منذ نشأته حزبا يساريا حقيقيا غير مؤهل للقيام بالدور المسرحى الذى قام به الأحرار كحزب يمينى . ويتبدى ذلك فى موقفه من السلطة ويتضح من أساليبه فى العمل الحزبى ، وهى مواقف وأساليب انعكس عليها تراث اليسار المصرى التاريخى بشكل لا لبس فيه .

أما (الموقف) من السلطة فقد بدأ فى العلاقة بين التجمع الوطنى وبين الرئيس السادات والتى اتسمت بالعداء طول الوقت ، وهو عداء ناتج عن اختلاف المواقع قبل أن يكون عداء

لشخص السادات . فالتجمع بحكم موقعه عادى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومضاعفاتها الاجتماعية على الصعيد الداخلى ، كما أنه بحكم نفس الموقع عادى سياسات التصالح مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الخارجي ، وهى سياسات كان الرئيس صانعها الأول .

وقد تكشف هذا العداء منذ البداية بعد اسابيع قليلة من نشوء التجربة الحزبية الثالثة حين تفجرت أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، ورأى الرئيس السادات أن أصبع اليسار كانت وراءها ، وتراشق الطرفان بالتهم فأسماها الرئيس « بانتفاضة الحرامية » بينما دأبت الأهالى صحيفة الحزب التى صدرت بعد ذلك باكثر من عام على توصيفها «بالانتفاضة الشعبية » ، من ناحية أخرى فقد ظاهر ممثلو الحزب فى مجلس الشعب سائر الاستجوابات التى كانت تمس الرئيس من قريب او بعيد ، كما حدث فى قضايا هضبة الاهرام والمجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

أضف الى كل ذلك موقف الاهالى فى فترة اصدارها الأول التى لم تتجاوز الشهور الستة (أول فبراير الى ١٤ يوليو ١٩٧٨) ، ففى تعليقها على زيارة القدس أنها « تكملة لسياسة التنازلات » ، وفى رأيها فى الأحزاب التى كان يسعى لتشكيلها بعض الشخصيات المعروفة بمواقفها العدائية من السادات أو من النظام ، مثل حزب الجبهة الوطنية ومثل حزب الوفد ، فهى لم تكتف بتأييد قيام تلك الأحزاب بل انها فتحت صفحاتها لهذه الشخصيات يروجون فيها لأحزابهم الجديدة .

وقد أدت هذه العلاقة العدائية الى تصفية الجريدة من خلال المصادرات المستمرة والتى انتهت بتوقف الأهالى عن الصدور ، كما أدت الى أن يتخذ قراره بالامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى والاقتصار على العمل الداخلى بالمقرات « احتجاجا على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية ».

واستمر تجمد نشاط الحزب الى مابعد حادثة المنصة واتجاه الرئيس مبارك الى سياسة المصالحة الوطنية التى انتهت الى عودة الحزب الى نشاطه . والخلاف بين التجمع وبين السلطة لازال قائما وان كان من الملاحظ أن مساحته قد تقلصت كثيرا عن مساحته قبل عام ١٩٨١ . ويعود هذا التقلص فى جانب منه الى نقاء سمعة الرئيس الجديد ، كما يعود فى جانب آخر الى سياساته الخارجية القائمة على عدم الاندفاع فى سياسات التقارب مع اسرائيل أو التحالف مع أمريكا ، وهو الاندفاع الذى كان يميز سياسات سلفه ، ويعود فى الجانب الأخير الى الاقلاع عن مصادرة الحريات واتساع المسموح به منها .

هذا عن الموقف من السلطة ، أما عن الاساليب فمن الواضح أن التجمع الوطنى قد تعلم من تراث اليسار الكثير ، ولعل أهم ماتعلمه تلك القدرة الملحوظة على التحول من العلنية الى السرية أو العكس ، وهى قدرة تتمثل فى استمرار تماسك الكوادر الحزبية سواء كانت تمارس نشاطها بشكل علنى أو سرى ، كما تتمثل فى حرص قيادات الحزب على التمسك بقدر من السرية ممابدا فى أن اغلب كتاب الاهالى عمدوا فى مرحلة اصدارها الأولى الى استخدام التوقيعات المستعارة بدلا من

أسمائهم الحقيقية ، وتتمثل أخيرا فى الاصرار على الاستمرار فى اصدار النشرات الداخلية ، سواء كانت صحيفة الحزب تصدر أو لاتصدر ، وليس من سبب لهذا الاصدار سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول الى العمل تحت الأرض فتتحول معها تلك النشرات الى منشورات !

وبعد الأساليب تبقى قضية أخيرة متصلة بالتركيب ، واذا كنا بصدد توثيق علاقة التجمع بتراث اليسار المصرى ، فان من اهم مايلاحظ بشأن تركيبته دور المثقفين فى صنعه ثم قيادته ، وهو الامر الحادث بالنسبة للتجمع ، فبالاضافة الى أنه يضم عددا من المثقفين اللامعين فانه فى نفس الوقت يحظى بتعاطف عدد غير قليل من هؤلاء وليس مفهوما أسباب تلك المعركة الصغيرة التى دخلتهاالأهالى مع رئيس تحرير المصور ، الأستاذ مكرم محمد أحمد ، عندما وصف رجال الحزب بأنهم مجموعة من المثقفين ، فهذه حقيقتهم بحكم الفصائل التى يتشكل منها التجمع ، واذا كانت هناك معركة حقيقية فهى المعركة التى ينبغى أن يدخلها هؤلاء مع أنفسهم لتجنب ماأصاب جماعاتهم من تشرذم خلال التجربة الحزبية الثانية الناتج عن زيادة جرعة الثقافة ! ، وهى المعركة التى ينبغى أن يخوضوها للتوصل الى صيغة قادرة على اقناع الرجل العادى ، فيما نظن أنه احد همومهم وهو مانترك الحكم على نجاحه أو فشله لمستقبل التجربة الحزبية الثالثة .

العمل الاشتراكي وامتدادات مصر الفتاة :

اذا كان حزب الأحرار قد قبل منذ البداية القيام بدور مرسوم ، واذا كان التجمع قد وقف الموقف النقيض ،فان حزب

« العمل الاشتراكى » كان له موقف مختلف .

فقد شهد صيف عام ١٩٧٨ تطورات هامة فى الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس السادات رسم الخريطة الحزبية ، فأعلن قيام « الوطنى الديمقراطى » برئاسته ممانتج عنه اختفاء حزب « مصر الاشتراكى » . سعى الرئيس فى نفس الوقت الى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد بعد ماأصاب حزبى المعارضة اللذين قاما مع قيام التجربة .. الأحرار بعد انكشاف دورهم فى المسرحية ، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جديا واشتط فيها مما أدى الى تجميد نشاطه . من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس ابراهيم شكرى بتأليف حزب معارضة جديد .

وتبدو وجاهة الفكرة من أن الاختيار قد وقع على شخصية لها تاريخها السياسى الذى يتسم بحسن السمعة ، وهو ماحرص السادات على التنويه به مع اتجاه النية الى تأسيس الحزب ، بالاضافة الى أن المهندس شكرى قد تعاون مع الرئيس السادات من خلال شغله لمنصب وزير الزراعة .. لكل هذه الأسباب قدمت كافة التسهيلات لاقامة الحزب الجديد الذى أعلن قيامه يوم ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعد أن وقع الرئيس السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب فى مظاهرة سياسية ، وبعد أن انضم عدد من النواب المعروفين بولائهم للرئيس على رأسهم محمود أبو وافية للحزب الجديد ، وكان مفهوما طبعا أن ذلك الانضمام قد تم بايعاز من السادات نفسه ولكن الذى حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان !

فلم يكن قد انقضى وقت طويل على انتخابات عام ١٩٧٩ التى حصل فيها العمل الاشتراكى على ٢٣ مقعدا وأصبح مع ذلك حزب المعارضة الرئيسى .. لم يكن قد انقضى وقت طويل حين شن الدكتور حلمى مراد حملة على الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى معلنا أن حزب العمل ليس فرعا للحزب الوطنى . وتفاقمت الأزمة الى حد انسحاب ممثلى الحزب الوطنى داخل حزب العمل (أبو وافية ومجموعته)والى حد توقف الجريدة عن الصدور لاسابيع قليلة اواخر ديسمبر ١٩٧٩واوائل العام التالى . وقد أرخت هذه الازمة لانتقال الحزب الجديد من مرحلة التبعية التى رفض الاستسلام لها الى مرحلة الأصالة ، ولم تجهد زعامات الحزب نفسها طويلا فى البحث عن أصولها ، فقد كانت موجودة بحكم أن ابراهيم شكرى نفسه وأغلب الرجال الذين التفوا حوله كانوا من الأعضاء القدامى لمصر الفتاة أو الحزب الاشتراكى .

وللحقيقة فان من يقلب صحيفة الشعب خلال تلك الفترة لايجد فرقا كبيرا بينها وبين الاشتراكية لسان الحزب قبل ١٩٥٢ ، سواء فى الشكل أو فى المضمون . فمن حيث الشكل حرص المسئولون فى حزب العمل ، رغم الصعوبات الفنية ، على أن تكون مساحة صفحاتها نصف مساحة الصحف اليومية وهى نفس المساحة التى كانت تصدر بها الاشتراكية ، كما حرصوا على أختيار يوم صدورها الأسبوعى بيوم الثلاثاء ، وكانت الاشتراكية تصدر مرتين أحداهما فى نفس اليوم . أما من حيث المضمون فقد عادت الى الكتابة بعض أقلام الاشتراكية القديمة كما عادت بعض أعمدتها ، فى نفس الوقت

أخذت الصحيفة الجديدة من شقيقتها القديمة أسلوب الهجوم على السلطة دون أى تهيب .

وقد وقفت صحيفة حزب العمل الاشتراكى بالمرصاد لسياسات الرئيس السادات ، فمن الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل الى اسرائيل الى هجوم ثان على قانون العيب وثالث على جامعة الشعوب العربية الاسلامية ورابع على وجود الشاه فى مصر .

ومع زيادة الهجوم على سياسات رئيس الجمهورية كانت تزداد عمليات التأصيل ، فبدأ « أحمد حسين » مؤسس مصر الفتاة يكتب سلسلة من المقالات للصحيفة ، كما بدأ رفيقه فى تأسيسها « الاستاذ فتحى رضوان » فى كتابة مقال أسبوعى للصحيفة ، وكان فى العادة ، بل ولايزال ، من أكثر مقالات الصحيفة سخونة مما يتسق مع تاريخ الرجل !

وامتد التأصيل الى الاهتمام بالناصرية ، ويختلف رجال العمل الاشتراكى فى نظرتهم لعبد الناصر عن غيرهم فبينما يسعى الآخرون الى الانتساب لعبد الناصر فان هؤلاء ينسبون عبد الناصر اليهم ، وهو ماعبر عنه الاستاذ ابراهيم شكرى فى أحد تصريحاته الأخيرة بقوله اننا ناصريون قبل عبد الناصر !

ولاشك أن كل تلك التطورات قد اصابت الرئيس السادات بخيبة أمل شديدة دعته الى أن يشن حملة شديدة على الحزب فى مايو عام ١٩٨٠ رد عليه ابراهيم شكرى ببيان طويل جاء فيه « كان الرئيس السادات يأمل أن يساير حزب العمل الاشتراكى الحكومة ويتهاون فى اتخاذ مواقف المعارضة الجادة ، ومن هنا

فقد كان غضب الرئيس السادات شديدا منذ انتخابات ١٩٧٩ على حزب العمل الاشتراكى حتى أنه لم يلتق برئيسه زعيم المعارضة منذ هذا التاريخ حتى الآن » .

وبدلا من أن ترهب تلك الحملة زعامات « حزب العمل » ازدادت عنفا ، وهى فى هذا كانت تسير على بعض تقاليد مصر الفتاة ، وتحول الحزب الى عقد المؤتمرات الشعبية ، وعمدت صحيفته الى فتح صدرها لشتى قوى المعارضة التى تم مصادرتها خلال المرحلة السابقة ، حتى أنها قبلت أن تنشر للوفد رغم عداوته التقليدية مع مصر الفتاة .

وانتهى الأمر باستخدام الرئيس السادات لنفس السياسات التى سبق له استخدامها تجاه الأحزاب المعارضة الأخرى مثل التجمع والوفد ، فتم فى ١٢ أغسطس عام ١٩٨١ اسقاط عضوية أحد اعضائه فى مجلس الشعب ، هو أحمد فرغلى ، وبعد أقل من أسبوعين صودرت جريدة الشعب مما كان ايذانا بالاجراءات العنيفة التى اتخذت من جانب الرئيس فى ٥ سبتمبر من نفس العام والتى اعتقل فيهاعدد من أعضاء الحزب ، وأن كان من أكثر تلك الاعتقالات مدعاة للدهشة اعتقال الأستاذ فتحى رضوان الذى كان الرئيس السادات نفسه يعرب عن احترامه الشديد له !

وبسقوط عهد السادات بعد اغتياله ومع استئناف أحزاب التجربة الثالثة لنشاطها عاد « العمل الاشتراكى » لممارسة نشاطاته السياسية وان كان ذلك يتم فى جو مختلف عن المرحلة الساداتية ، فبينما كان خلال تلك المرحلة الممثل الوحيد للمعارضة الحقيقية فانه فى المرحلة الجديدة مجرد حزب من

أحزاب ثلاثة ، اذ يقف الى جواره فى الحلبة كل من الوفد الجديد والتجمع الوطنى .

وبالامكان تسجيل ملاحظتين عن حزب العمل الاشتراكى فى تلك المرحلة .. أولاهما الحرص البالغ لزعامات الحزب على استمرار مد جذورهم الى مصر الفتاة مما يبدو فى الاحتفالات الكبيرة التى تقام فى ذكرى وفاة أحمد حسين ، والتى أقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس مصر الفتاة (١٩٣٣-١٩٨٣)

الملاحظة الثانية تتصل بموقع الحزب مع القوى السياسية ، ولايمكن القول أن له علاقة حسنة بحزبى المعارضة الآخرين ، فعلاقته بالوفد الجديد يقف فى طريق تحسينها تراث عدائى . أماعلاقته بالتجمع فيقف فى طريقها تزاحم الحزبين على احتلال موقع اليسار فى التجربة الحزبية الأخيرة .

تبقى بعد ذلك علاقته مع « الوطنى الديمقراطى » ، ومع أنه لايمكن توصيفها بأنها طيبة بحكم الحملات الصحفية المتبادلة بين الطرفين ، الا أنها جيدة بين العمل الاشتراكى وبين الرئيس مبارك .

وبغض النظر عما يقال من معونات حكومية تلقاها الحزب فى الانتخابات الأخيرة ، وهو مانفاه الأستاذ ابراهيم شكرى بشكل قاطع ، فان الرئيس مبارك أعرب عن أسفه لعدم حصول الحزب على النسبة التى تمكن من تمثيله داخل مجلس الشعب ،ثم أنه حرص من خلال حقه الدستورى ، على تعيين عدد من أعضاء المجلس ، على أدخال بعض أعضاء الحزب

للمجلس ، خاصة رئيسه الذى استمر عضوا فى كل المجالس النيابية على تقلب الدساتير وتغير المسميات منذ عام ١٩٥٠ ، ولم يكن معقولا أن يوقف قانون ، مهما بلغت قيمته أو عدم قيمته تلك العضوية !

حزب الأمة ـ النقيض !

غريب أن يكون آخر الأحزاب التى عرفتها الحياة الحزبية المصرية بتجاربها الثلاث على نفس مسمى أول تلك الأحزاب ، لكن شتان بين حزب الأمة طبعة عام ١٩٨٣ وحزب الأمة طبعة عام ١٩٠٧ .

وبقليل من التأمل يتضح أن الحزب الاخير هو فى حقيقته نقيض للحزب الأول ، وهو الأمر الذى يمكن متابعته بسهولة ..

حزب الأمة الأول كان يتكون من أعيان الأمة وكبار رجالاتها بينما يعترف مؤسس حزب الأمة الثانى ، أحمد الصباحى ، أنه قد عرض رئاسة الحزب على ١٥ شخصية عامة لكنهم رفضوها بالاجماع ! . وبينما كانت التوجهات العلمانية لأمة أحمد لطفى السيد شديدة الوضوح ، فان التوجهات الدينية لأمة الصباحى لامراء فيها . وبينما كان أول حزب يتشكل فى مصر داعية للوطنية المصرية رغم التبعية لدولة الخلافة ، ومفهوم الأمة عنده هو المفهوم الوطنى ، فان آخر تلك الأحزاب يفهمها على أنها « أمة الاسلام » بعد نحو قرن ونصف من دعوة رفاعة الطهطاوى للوطنية المصرية !

ويقدم حزب الأمة الجديد نموذجا غريبا فى تاريخ الأحزاب لا نظن أن له مثيلا ليس فى تاريخ الأحزاب المصرية فقط ، بل

ربما فى التاريخ الحزبى قاطبة . وتتمثل الغرابة فى أنه أول حزب يتكون « بحكم قضائى » دون أن يكون له وجود فعلى ، وهو الحكم باشهاره الصادر فى ٢٥ يونية عام ١٩٨٣

وهذا الشذوذ فى التكوين ناتج بلا شك عن القوانين التى تضع الشروط على إقامة الأحزاب مما ترتب عليه أن عجزت قوى سياسية حقيقية عن تكوين أحزاب لها بينما نجح آخرون لايمثلون الا أنفسهم أن تكون لهم أحزابهم !

وتزداد الأمور شذوذا بما يلاحظه الباحث من ممارسات المسئولين عن الحزب خلال العام ، أو يزيد قليلا ، الذى أنقضى من عمره ، فقد دخل فى روع هؤلاء أنه يمكن طالما قام حزبهم بالقانون أن يعيش به . بدا ذلك فيما فعله الحزب فى اوائل يوليو الماضى من اقامة ثلاث دعاوى على وزير الداخلية لامتناعة عن الترخيص لألف من حجاج الحزب بالسفر للأراضى الحجازية ، وعلى رئيس مجلس الشورى لامتناعه عن صرف دعم مالى للحزب ، وعلى رئيس الوزراء بالانابة ـ وقتذاك ـ لامتناعة عن تخصيص مقر للحزب بالقاهرة ومقار لاماناته بالمحافظات . ويبدو حجم شذوذ هذه التصرفات من عدم ادراك زعامة الحزب لبديهية معروفة وهى أن الأحزاب لاتحيا بالقوانين وأن كان يمكن أن تموت بها !

على الجانب الآخر فان وجود الحزب القانونى دون أن يحتوى على قوة سياسية حقيقية كان لابد أن يؤثر على تصرفات مؤسسيه ..

فى البداية أشار احمد الصباحى أنه من أبناء مصر الفتاة

ومن رجال الحزب الاشتراكي وحاول الايهام بأن حزبه خارج عن العمل الاشتراكى أو انشقاق عليه مما بدا من عناية جريدته الواضحة بتقديم أخبار استقالات حزب العمل ، وأن كان من غير المعروف ماإذا كانت تلك الاخبار صحيحة أو ملفقة .

فى نفس الوقت كان الشيخ الصباحى يسعى الى الاتفاق مع قوة سياسية حقيقية تكون بدون حزب لتسكن حزبه ! . وقد وقع اختياره على الاخوان المسلمين والتقى مع الأستاذ عمر التلمسانى الذى اعتذر عن القبول . أكثر من ذلك كان ماحدث من تحالف الاخوان مع الوفد مدعاة لخيبة أمل شديدة لمؤسس حزب الأمة .

رغم ذلك لم ييأس الرجل وانتظر الى مابعد الانتخابات وأصدر بيانا فى ٧ يوليو الماضى جاء فيه « لقد جرت بيننا وبين الاخوان المسلمين اتصالات ومشاورات قبل الانتخابات انطلاقا من أن حزب الأمة هو أقرب الأحزاب الى فكرهم ومبادئهم . ولكننا لم نتفق ، وكانت الانتخابات من بين الأسباب التى جعلتهم يديرون ظهورهم لحزب الأمة . رغم كل ذلك فان باب حزب الأمة مفتوح للاخوان المسلمين وممثليهم كأفراد » !

وبغض النظر عن حجم الاستجابة لهذا النداء الذى لايمكن تقييمه الآن فان حزب الأمة يقدم بشذوذه نموذجا غريبا فى تجربة مصر الحزبية الثالثة بحيث يصعب معه أى تنبؤ علمى بمصيره بحكم غياب عنصر القياس ، وبالتالى فليس أمام الباحثين سوى تركه للتاريخ يحكم له أو عليه !

المراجع

احمد زكريا الشلق

حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية — القاهرة ١٩٧٩

حزب الأحرار الدستوريين — القاهرة١٩٨٢

جولد شميت ، أرثر ادوارد

الحزب الوطنى المصرى(ترجمة فؤاد دوارة ـ مراجعة فتحى رضوان)
القاهرة ١٩٨٣

حمادة محمود احمد أسماعيل

جماعة الأخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ ـ ١٩٤٩
(ماچستير غير منشورة ـ آداب القاهرة ١٩٨٢

رفعت السعيد

تاريخ الحركة الأشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥
القاهرة ١٩٨١

تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠
القاهرة ١٩٧٦

زكريا سليمان بيومى

الأخوان المسلمون والجماعات الاسلامية — القاهرة ١٩٧٩

الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية
القاهرة ١٩٨١

طارق البشرى

الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٢

عاصم الدسوقى

كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ — القاهرة ١٩٧٥

عبد الخالق لاشين

سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية بيروت ١٩٧٥

عبد الله عزباوى
حزب الوفد منذ نشاته حتى معاهدة ١٩٣٦
(ماچستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)

عبد العظيم رمضان
تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦
القاهرة ١٩٦٨
الاخوان المسلمون والتنظيم السرى
القاهرة ١٩٨٢

عبد الوهاب بكر
أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ ـ ١٩٥٠
القاهرة ١٩٨٣

على شلبى
مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ١٩٣٣ ـ ١٩٤١
القاهرة ١٩٨٢

محمد سيد أحمد
مستقبل النظام الحزبى فى مصر القاهرة ١٩٨٤

محمد فريد حشيش
حزب الوفد ١٩٣٦ـ ١٩٥٢
(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)

نبيلة عبد الحكيم كامل
الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر القاهرة ١٩٨٢

يونان لبيب رزق
الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ـ ١٩١٤
القاهرة ١٩٧٠
الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧

رقم الايداع بدار الكتب ٥٨٧٩ ـ ١٩٨٤

الترقيم الدولى : ٧ ـ ١٢٩ ـ ١١٨ ـ ISBN٩٧٧

فهـــــرس

صفحة

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبد العال بسيونى زغلول ـ الكويت ـ
الصفاة ـ ص. ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤

جدة ـ ص ـ ب رقم ٤٩٣
السيد هاشم على نحاس
المملكة العربية السعودية

لندرا : THE ARABIC PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
7. Bishopsthrose Road
London S.E. 26 ENGLAND

البرازيل : Miguel Maccul Cury. B. 25 de Maroc. 990
Caixa Postal 7406, Sao Paulo. BRASIL.

اسعـ.. البيع للجمهور فى الخارج للعدد العادى فئة ٦٠٠ مليم : ـ

سوريا ١٠٠٠ ق.س	تونس ١٥٠٠ مليم
١٠٠٠ ق.ل	المغرب ١٥٠٠ مليم
٦٠٠ فلس	الخليج ٨٠٠ فلس
٩٠٠ فلس	داكار ٦٠٠ فرنك
٢٠٠٠ فلس	ايطاليا ٢٠٠٠ ليرة
بة ٧ ريالات	البرازيل ٤٠٠ سنت
١٥٠٠ مليم	

هذا الكتاب

هذه الدراسة تتضمن متابعة لتاريخ الاحزاب السياسية فى مصر منذ نشأتها وحتى عام ١٩٨٤ .

وتتفرد هذه المتابعة مع شموليتها حيث عرضت لكل الاحزاب المصرية الكبيرة والصغيرة بتقديم رؤية متكاملة لظروف قيام التجارب الحزبية او سقوطها ونظرة علمية تهدف الى تحديد موقع كل حزب سواء فى اطار التاريخ المصرى او فى اطار التجربة التى كان جزءا منها .

وتنفرد هذه الدراسة بانها من اولى الدراسات التى تعرضت بالتحليل للتجربة الحزبية [illegible] ات عام ١٩٧٦ والتى تعيشها البلاد حتى يو[illegible] فتح بذلك آفاقا للدارسين او الراغبين فى [illegible] التجربة .

وبين التفرد والانفراد تختار هذ[illegible] نها وهى مكانة لم يقصد منها ان تكون بين [illegible] شبكة التخصص ، وان استعانت [illegible] وروعى فيها ان تكون فى متناول ال[illegible] بالمنهج العلمى .